

٨١٩

تقريرات سنية على حاشية الصاوي على رسالة الدردير في

تسم

البيان، تأليف المنوفي، علي سالم - كان حيا قبل

سنة ١٣١٤ هـ بخط ابراهيم موسى - بمدرسة سنة ١٣٣٤ هـ.

١٠٥ ق ٣٢ ص ١٨٧٤ سم

٦٤٢٩

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد

١ - علم البيان، البلاغة العربية - المؤلف

بد النسخ - تاريخ النسخ - حاشية المنوفي على

٩٥ / ١٢

حاشية الصاوي على الدردير

١٤٧ / ١ / ٥٩

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

عمادة شؤون المكتبات

الرقم : NO.

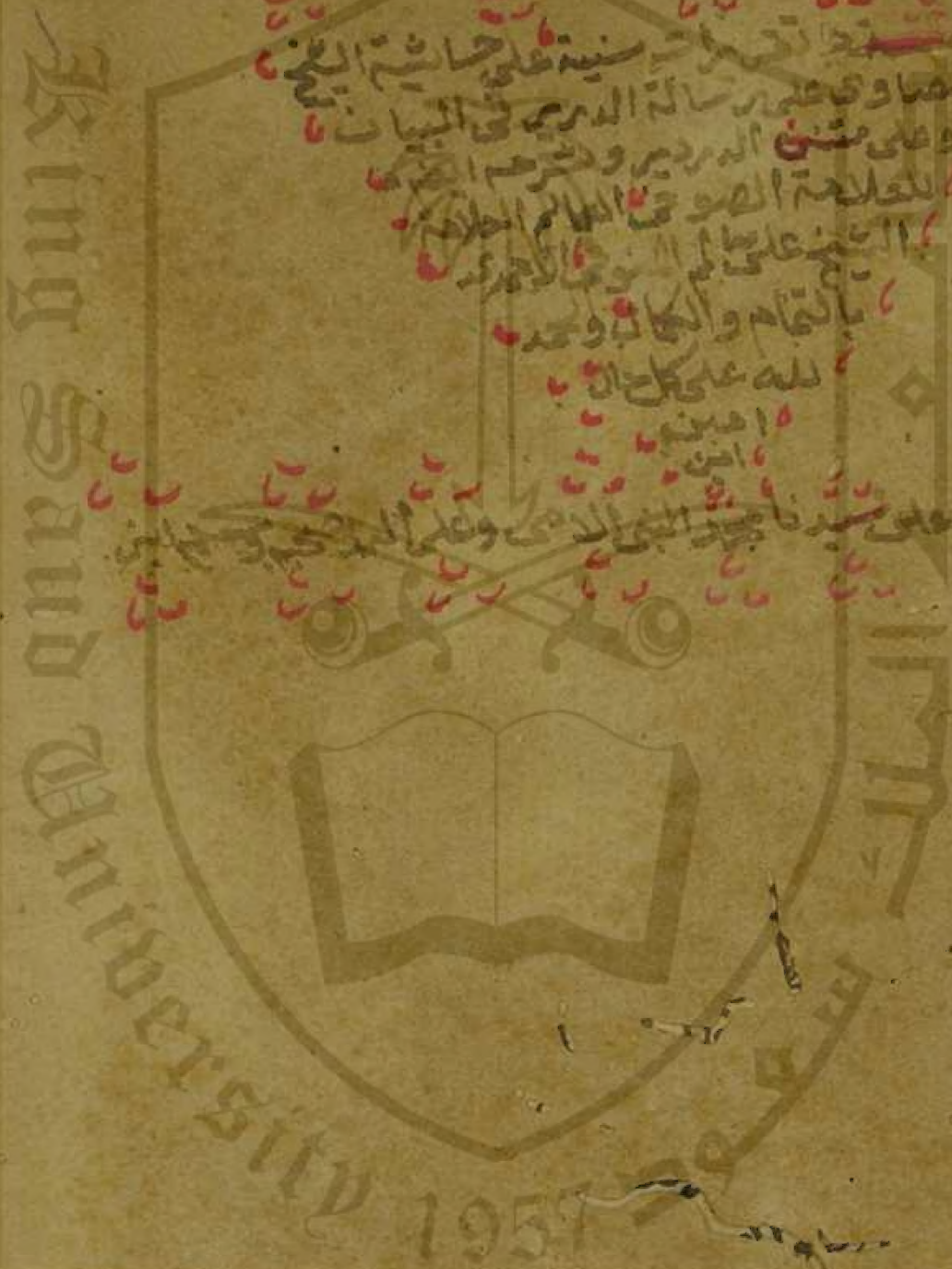
١٤٤٢
محرم الحرام

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٤٢٩ ف ٤١٢٩٥
 التبرعات: نسخة على حاشية الصادي على رسالة الدردير في البيان
 المؤلف: المصنوعي، علي سالم - كاتبها قبل سنة ١٢١٤ هـ
 تاريخ النسخ: ٤٢٤٤ هـ
 اسم المصنف: ابراهيم موكا عبد ربه
 عدد الأوراق: ١٠٥
 ملاحظات:

و قد تم في سنة ١٢٨٥ هـ
 المصادف على رسالة الدرمي في البيات
 وعلى مشن الدرمي وشرحه
 للعامة الصوفية العالم العلامة
 الشيخ علي بن الشيخ أحمد
 بالقام والحال وحمد
 لله على كل حال

آمين
 وصلوات الله وسلامه وبره
 على النبي وآله وصحبه
 وسلم



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي جاء بالبيان وعلى آله
وصحبه الأئمة الأعيان أما بعد فيقول العبد الفقير إلى مولاه
العليم المغيرة الراجي عفو الرؤف على سلام المنوخت
هذه تقريرت برهنت وعبارت بسنية وصنعتا على حاشية
من لفقنا بل حاوي العالم العلامة شيخنا الشيخ أحمد الصاوي
على شرح شيخ الطريقة الجامع بين الشريعة والحقيقة المفاصل
عليه من رببه المقدس الرحيم الهبات بسيرى أحمد الدردير رسالة
المسماة بحفة الإخوان التي ألفها في علم البيان صاعف الله
لي ولهما الأجر والأحسن وتقررت أيضا للكتابة عليها
قاصدا بذلك خدمتهما راجيا من الله القبول وإيمان الله
عقطة الرسول أن ينفع به كل من كتبه أو قرأه فانه خير من سؤال
قوله سألني مقول القول **قوله** فاجبت مغطو وعلى سألني أي
يقول سألني فاجبت حين ما وجدت لها حينية **قوله** عجزتني
أي بواجبي استحسننا لأننا عاونا عقلا لا سائر لم بقولنا ينبغي
لكل شارح **قوله** قصوري عدم فعل في العجز وعدم القدرة **قوله**
أو نقص أي عدم فعل مع القدرة ونقصه ترك الكلام
عليها تيمنا بالمقصود **قوله** غلب العرب والمعلم أمر لا عظم
المعلم على العرب مراد في أي لغتها التي هو العرب
أي تغلبت بها من نوع من أنواع الأعراس التي نوع آخر من
النوع وذلك بانزال النوع الأصلي الذي لا يحق
الكلمة وحل محل نوع آخر بسبب حذف لفظ أو زيادته
قوله واسأل القرية أو أهلها للقطع بان المقصود هنا
سؤال أهل القرية فالمعلم الأصلي للقرية هو الخزوق قد
تغير إلى النقب بسبب حذف المضاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز
للاعتبار

بالاعتبار نقلها عن معناها الأصلي كذلك وصفت به باعتبار
نقلها عن أعلامها الأصلي وإن جعلت القرية مجازا عن أهلها
لم يكن من هذا القبيل بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة
في غير ما صنعت له لعلاقة مع قرينة لأنها مجاز من
الملاقاة اسم المحل على الحال **قوله** على حد قول الشاعر هو لبيد
العامري الصحابي مخاطبا فتيته في النياحة عليه عند اختصار
وتمام أو من يسبك حوالا كما قد اعتدلت وقيله تمنى
البتاي أن يعيش أبو حمزة وهل أنا الأمن ربعة أو مضى
فقو حاد قولا بالذم لغيره ثم لا تخشأ وجهها ولا تخلقا مشعر
إلى الحول الخ ولفظ اسم في البيت **قوله** فاضربوا فوق الأعناق
وقيل معناه اضربوا الرؤوس وهو خطاب لللائكة يوم بدر **قوله**
وتحارز الزيادة والحذف خارجان إلى ومعنى كونها مجازين
أنها خلاف الأصل لا الكلمة المستعملة في غير ما صنعت له
قوله وأصل وضع اليا الأصل في قيل وهو معنى لا عامر قرأ في شيء
من موايد السقاها فيظهر بذلك أنه معناه الأصلي للموضوع له
ولذا اقتصر عليهم من حيث قال أنها الأصل في الاختلاف والأصناف
هو الأصل في شيء سواها كما فاعين كالأصناف البعثة بالتاليق
مثلا أو كما فاعين وذات اليد داء فان مراد ذات وهذا
أحسن من قول بعض هو الأصل بمعنى المعنى فلا تشمل حمررت
من **قوله** واستقام في غير مجاز أو واستقام الباني غير الأصناف
الحقيقي مجاز **قوله** وهو قمان أي والأصناف من حيث هو أي
يقطع النظر عن كونه حقيقيا أو مجازيا قمان والألزم تقسيم
الشيء إلى نفسه والغيره فغيره استخدم حيث أطلق الأصل في
أول المعنى وهو الحقيقي وأعاد عليه الصريح في غير وهو الأصل
من حيث هو **قوله** حقيقي ومجازي حاصله أن معنى العامل إذا

وصل اليه وحقيقة فالاصاق حقيقى بان مسه وان كان مما ساسا
لما يقرب المحرور فمجازى **قوله** او على شئ يحسبه اى غير ما هو من جسم
فالعطف مغاير فلا يقال ان فيه عطف العام على الخاص باو وقال لا ينافى
الاخفى ان الاصلاق من حيث يقين على **قوله** شئ من جسمه شئ
واما الثاني حيث تمسك بما هو لانه من ثوب ونحوه فالاصاق فيه
مجازى لا حقيقى اذا القبط على ثوب ليس مصنعا عليه نفسه حتى يكون
الاصاق حقيقيا واذا هو الاصاق بما جاوزه ويقرب منه فهو كغير
مجازى لما بينهما من المجاوزة ووردت هذه التسمية بان اللفظ لا ينافى
فيها هذه المناقشة فلا يقال ان ما سلك ثوب من يد ليس ما سلكه
بل يقال في اللفظ انه ما سلك **قوله** والمجازى نحو مرسى يد
كانه عيني خلافا لاصل او مجازى بالحد في اى مقام يريد او انه
عقلى في النسبة الى بقية **قوله** فما هنا الخ اى فالاصاق الذى
هنا اى في الجملة مع التالى حقيقى من باب مكنى الخ فعلى
هذا فان استقلت في الاصاق على وجه التبرك كانت حقيقة وقول
المخادى والاشم انه الصاق مجازى لا يحتاج الى اجتماع القراءة
وذكر الله تعالى في آن واحد ولكن اللفظ سبيله ليست
مقارن اورد بالاصاق في كل شئ بحسب الصاق لفظ الاخر
وقوعه عقبه وانما يجوز تقدير المتعلق نحو البندى لا اقرا
اى الصفت ابتدئ باسم الله اى بذكره ثم هو خ الصاق معنوى
عنه هذا انه يجوز اى الصفت الاذهاب لتوهم خلافا
على تقدير اقرا فانه محسوس لسماعه كما هو حقيقى بان الله
اى الصفت حقيقى بالله اى بذكره لا بذكر غيره **قوله** او اولى
اى بل اولى فالاصاب قال ابن مالك حينما فتح قسم باو وايم
واشكك واصاب بها الصانع ووجه الاول قوله اى الاصاق
بان التالى او الواو والاسم لا فاصل فيه بينهما بخلاف مسئلة
الثوب فهناك فاصل بين المحسك بلسانك وبين يديك وهو الثوب
والصا

والصا البسطة جزء من التالى ولم ينظر الكون الا لفظا غير
قارى **قوله** الاستعانة اى للارتباط على وجه الاستعانة
والاستعانة هى المشاركة فى الشئ ليسهل فهم الداخلية على
وارطة الفعل المذكور معها المتوقف وجوده عليها نحو كتبت
بالقلم وقطعت بالسكين واعني من جعل اليا الاستعانة بان
بالاستعانة هى الداخلية على الة الفعل فليس عليه
جعل اسم الله تعالى غير مقصود لذكائه وسمى ذلك اسما ادب
واجب بان جعلها للاستعانة لفظ الجرام اخرى وسمى ان الفعل
المعروف حقيقى على الوجه الاكمل الا باسم تعالى ولا يخفى ان عطف
الاسماء ما دام مت موجودا وتسمى بالالة فلا بد من التحوير
هنا فان بالاستعانة مدخولها الالة الحقيقية فالاستعانة
المعقدة بالبا الحقيقية نقلت الى الاستعانة الحقيقية عن هذا القيد
واستقلت عن الاستعانة معقدة بكونها بغير الالة حقيقة من انها قد
من ايراد المطلق او من حيث خصوصها بمرتب او مرتبة وان ادعيت
الاستعانة في الموطى وهو مطلق الاستعانة كان مجازا على محاسن
قوله فيكون في الكلام مجازى من حيث هو وان يقول نقلت اليه من
الارتباط على وجه الاصاق المطلق الارتباط المحم من ان يكون
على وجه الاصاق المطلق الارتباط او الاستعانة ثم استقلت
اليه في الارتباط على وجه الاستعانة لكونه فردا من افراد ذلك المطلق
فما امر سلا مربية عاقبة التقيد اى بالارتباط على وجه الاصاق
ثم الاطلاق اى عن هذا التقيد الى مطلق الارتباط نقلت من ذلك
المطلق الى الارتباط على وجه الاستعانة مجازى امر سلا مربية والعلاقة
مما تارة بين الاطلاق والتقيد **قوله** بمرتبين ليس بالاسم كما عرفت
مما تقدم بل لك ان تقول اليه الارتباط على وجه الاصاق
املف معناها عن حيد الاصاق فصار الارتباط مطلقا ثم نقلت

في الارتباط على جهة الاستقامة مع النظر لكون هذا الارتباط
قد اذن المطلق فيكون مرتبة او مع النظر له خصوصه
فيكون مرتبة كما قال المحقق وان ادعت الاستقامة في الوصل
الذي هو مطلق الارتباط كان مجازا على مجازا هو وحيث ان من
حمل تعالى الباء الاستقامة والمصاحبة حقيقة وح فلا يجوز **قوله**
بان شبه الاستقامة المطلقة الى غير تسامح فان المشبه هو مطلق
الارتباط على وجه الاستقامة والمشبه هو مطلق الارتباط
على وجه الالتصاق والجامع لمطلق الارتباط في كل **قوله** على
طريق التبعية وليصح ان يكون الاستقامة الملتزمة ان شبه
اسم الله بالالة الحقيقية في توقع وجود الفعل معناه فليس
والبا حيل او بالتبعية بوجه آخر غير الذي قرر المحقق ان شبه
مطلق الاستقامة بغير الالة حقيقة بمطلق التمام بالتحقيقة
في التسمية للخصائص فالسقرت الباء من الاستقامة الخيرية
بالالة الحقيقية للاستقامة الخيرية بغيرها **قوله** هو مجازي الاستقامة
بالاسم مجازي اقله انه قد اختلف هل الاستقامة بالاسم حقيقة
او مجازي ذكر بعضهم ان الاستقامة كما تكون بذات الله تعالى تكون باسمه
وعلى هذا القول فالاستقامة بالاسم حقيقة وذكر بعضهم ان الاستقامة
حقيقة لا تكون الا بالذات وعلى هذا القول فالاستقامة بالاسم
مجازية وعليه مخرج **قوله** فالسقرت الباء الموصوفة الى اى
للارتباط بين المتعلق فيه واسم المستعان به الخاص على طريق
الاستقامة الى فالمحقق حذف المستعار له ذلك ان يجعل في الكلام سقار
بالكنية بان كسبه الاسم بالذات ويحذف اسم المشبه به وترمز له بساء
الاستقامة التي للذات على طريق الكناية ولك ان يجعل في الكلام
مجازا امر لا بمرتبة او بمرتبة بان تقول الباء الاستقامة للارتباط على وجه
الاستقامة بالذات اطلق عن التسمية بالذات فصار الارتباط على وجه
اى استقام

اى استقامة ثم امر يدعى وجه الاستقامة بالاسم على كونه فردا
من افراد المطلق فيكون بمرتبة او بخصوصه فيكون بمرتبة
قوله وهو مجاز على مجاز مجاز بالباغض الالتصاق الى الاستقامة بالذات
عمر يجوز بها عنها الى الاستقامة بالاسم وبيان ذلك ان اصل وضع
الباء الالتصاق السقار مجازا في الاستقامة والاستقامة حقيقة
بالذات لا بالاسم فالاستقامة بالاسم مجاز **قوله** وفي جوارحه ومنه
خلاف في فعل القول بالجواز تبعية علاقة المجاز الثاني بينه وبين
المجاز الاول لا بينه وبين المعنى الحقيقي **قوله** لان فيه اخذ الشيء
من غير ما لك اى لان الحق في اللفظ للمعنى الحقيقي فنقل المعنى
المجازي الثاني عن المعنى المجازي الاول المستعار من المعنى الحقيقي
اخذ من غير المالك **قوله** وقد قال على الفخر في تلخيصه بقوله القول
بالجواز **قوله** ان المجاز موضوع بالوضع النوعي والوضع النوعي
حاصل لثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين
للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المألوفة من ارادة ذلك
المعنى معنى لما يتعلق به ذلك بلفظ مخصوصا عنى المشابهة
او غيرها ودال عليه معنى انه معروفا منه بواسطة القرينة لا بوجه
هذا التعريف حتى لو ثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى
المجازي كانت دلالة عليه وخبره منه عند قيام القرينة بوجه
القرينة لا بغيرها وهذا غير الوضع النوعي المعبر في كون اللفظ
حقيقة لان النوع المعبر في ذلك هو ما يكون بنبوت قاعدة
دالة على ان كل لفظ يكون بلفظ كذا فهو معنى للدلالة بنفسه على معنى
مخصوص بوجه بوجه بوجه بوجه بان كل لفظ يكون على وجه
فاعل معاني للدلالة فهو لذات في يقوم به الفعل اه صبان او في اللفظ
الذي على وجه فاعل معنى للدلالة بنفسه على ذات من يقوم به الحدث
فقرن الذات التي قام بها الحدث من موازن فاعل بوجه بوجه بها

لا يواظب قديمة فوسعه تحقيق قوي خلاف وضع المجاز فانه
 نوعي تاويلي وحاصله ان الوضع النوعي ما يولي في المجاز تاويلي
 وفي الحقيقة تحقيق وان التاويلي ما كانت الدلالة معه تولى
 القديسة والتحقيق ما كانت الدلالة معه بواظب الوضع
قوله وهو الحق اي الجواز المفهوم من اجازة جماعة هو الحق
قوله اذ قد جاء على لقول وهو الحق **قوله** ولكن لا تواعدوهن
 سوا الخ بانه ان حقيقة الرصد الجهر فاستعمل في الوطى
 لتونه لا يقع غالبا الا في فاعلاص المحاليم والمحل في الوطى
 السو للعقد لانه نسب غالبا فالعلاقة البنية والكمية في
 فالتمال السرى العقد مجاز مبنى على مجاز **قوله** ويحمل ان لفظة
 اسم زائدة مقابلة لقول وقد جعلت الالتفات هنا بالام
 فهو مجاز **قوله** بانية الاولى للبيان او الاضافة من اضافة
 العام وهو الامم الخاص وهو لفظ الجلالة مطلقا **قوله** وهي
 مجاز بالالتفات في الاضافة البانية مجاز بالالتفات عندهم
 لان الاضافة البانية مقابلة للاضافة الحقيقية ووجه
 كونها التسمية بالكتابة مجاز بالالتفات ان هيئة الامم تسمى
 لخصم الاول بالثاني او تعرف به فالسملت في بيبي الاول
 بالثاني **قوله** فسم مطلق ارباط لشيئ بشيئ في موضع توتر الالتفات
 ان تقول ان هيئة الاضافة موضوع لتخصيص الاول بالثاني
 او تعرف به فالسملت هنا في يقين الثاني الاول بان تسم مطلق
 نسبة لشيئ لشيئ على ان الثاني مبنى للاول بمطلق نسبة لشيئ لشيئ
 على ان الثاني مخصص او معرف للاول بجامع مطلق التعلق في
 كل قسم التسمية للجزيئات فاستقرت صورة الاضافة الموضوع
 للنسبة الجزئية المفيدة ههنا في التخصيص للنسبة الجزئية المفيدة
 للبيان على سبيل الالتفات التسمية البنية فان قلت ان الامم
 هيئة الاضافة ليست لفظا والمجاز لفظا فلا يكون مجازا في الجوانب
 ان المراد

ان المراد بالكلمة في تعريف المجاز ما يمل الكلمة حقيقة وهي للفظ
 او حكما كالهيئة هنا وهيئة الافعال لانهم يخرجون الالتفات
 منها **قوله** فاستقرت صورة الاضافة ان صورة هي الاضافة والمراد
 بالاضافة التي خرجت بها الالتفات الالتفات الواقع بين الطرفين
 وهو المراد بالنسبة التقيدية في قولهم الاضافة نسبة تقيدية
 بين اثنين فحققتا بغير ثابتهما **قوله** على طريق التسمية اي لان
 الاضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرق والالتفات في معنى
 الحرق تسمية فكذا ما كان غير نسبة **قوله** والله علم على الذات التي
 اي علم شحى معنى ان عدوله معنى في الخارج لا معنى انه قامت به
 مشخصات كالبيان والواد الاستحالة لكن لا يقال ذلك الا في
 مقام التعليم لانها مبالاة يليق وكان مقتضى اللفظ خطابا للتمتع
 به بان يقال باسمك فثبت عدل عن الاسم اللفظ الذي هو
 من قبيل القينة فكيف هناك الالتفات على مذهب لسكان لانهم
 لانه طمعة ما تباين بالمقام واختلف في الالتفات هل هو
 حقيقة او مجاز قال الامير الظم ان قولهم الاسم الظم من قبيل
 القينة لا يقتضي ان استعماله في الخطاب مثلا مجاز بل الاعلام
 حقيقة مطلقا لان معناه لم يقيد بشيئ وصفاته الضمائر في
 نفاذها الى المجاز اقرب حيث استعمل احد مع ملاحظة من الاخر
 لا ان قطع النظر عنها بالالتفات وقد اختلف في الاعلام
 عبارة الدو في على السعد وقد اختلف في الاعلام التسمية فقول
 انها حقيقة لانها استعملت فيها وصفت له وقيل انها واسطة
 بين الحقيقة والمجاز لانها من خواص الامور الكلية والاعلام
 التسمية موضوعا لمعان جزئية فعلى القول الاول لفظ الجلالة
 حقيقة وعلى الثاني لاحقيقة ولا مجاز بل والحق بينهما في الظاهر
 من غير المجاز **قوله** لا توصف بالحقيقة والمجاز اي بلى هو واسطة



قال الامير وكان لا حظ انها ليست من موضوعات اللغات الاصلية
اهل بل هي من موضوعات ثانية فلا يقال انها حقيقة
لنقلها ولا يجوز الاحكام ان الثانية من قبيل الحقيقة اصطلاحية
قوله والاعلام لا يخص لغة بعينها بل لانها تكون في وضع العرب
وعندها كوضع العلم يعني ان العلم الواحد يكون في لغة العرب
مع وجوده بعينه في لغة العرب وان اختلفت سماء في اللغات
قوله من عند اصطلاح الخطاب اي الاصطلاح المبني على الخطاب
كما في قولك الخطابك النحوي انا اعرف الفعل خانه بغير ما دل
على الحدث والمان بخلاف ما اذا اردت منه الحدث فقط
فانه حجاز بالنظر له يحتاج لقربة وكقولك الخطابك الفقهي انا
اعرف الصلاة فانه بغير انها الاقوال والافعال بخلاف ما اذا
اردت انها الدعاء فانه حجاز بالنظر له يحتاج لقربة فالامير رحمه
الله يعني ان الكلمات المستعمل عليها اذا استعملت في معانيها عند
اهل ذلك الاصطلاح تكون حقيقة مع انها موضوعية لتلك المعاني
وصفا ثانيا مسبوقا بوضع اهل اللغة فكذلك لا تصرف ثانوية الوضع في كون
تلك الكلمات حقيقة كذلك لا تصرف ثانوية الوضع في كون الاعلام
حقيقة **قوله** على انه يستلزم الى ذلك على ان تجري على انه يستلزم
من ثبوت الواسطة للاعلام اسما الله تعالى يعني انه لا يشترط فيها
الوضع المعتد به بل يكفي فيها مطلق وضع وان كان ثانيا **قوله** فهو
حجاز اي لا يمتنع استعمال في الجزئي باعتبار خصوصه كان حجاز الان
كلمة مستعمل في غير ما وصفت له **قوله** فتحصل عما قاله شيخنا في عبارة
شيخ الامير والاسم الكريم حقيقة وقال في الاتفاق للاعلام والاسم
بين الحقيقة والحجاز وكان لا حظ انها ليست من موضوعات اللغات
الاصلية ولا يخفى انها لا تضعف عن اصطلاح الخطاب الذي
اعتبره في الحقيقة والخط عدم الحجازية فيه بوجه من الوجوه ولو
قلنا انه كلي وصفا وان في الجزئي باعتبار خصوصه مجازا
لا مانع

لا مانع من استثناء اسمائه تعالى وتخصيصها بجزا كما جعلوا العرف
عليه فوق الضمير وغير ذلك اهو بها لضعف عبارة الحق لانه لا يفرق
فيها لصعوبة **قوله** ايضا فتحصل العبارة الحق توهم ان الاقوال ثلاثة
لانه قال الاعلام كلها من باب الحقيقة لانها حجاز ولا هي خارجة
عنهما اي ليست واسطة بينهما وقد علمت من عبارة الاخير الذي قلناه
لك انه لم ينقل الا القول بالواسطة واسطة الحقيقة **قوله** مشتقان
او اشتقاق صغير وهو ان يكون بين المشتق والمشتق من تناسب
في الحروف مع الترتيب نحو ضربت من الضرب وكبر وهو ان يكون بين
المشتق والمشتق من تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جند من
المجذب والكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج كما في نطق من
النطق **قوله** فتقتضي اشارة للعلاقة وانها الاستلزام كما اخبره
بقوله فراد منها لانها اشارة بقوله من اطلاق السبب على السبب
الى علاقة اخرى **قوله** مجاز مرسل اي كما هو المراد من ان الرحمن
الرحيم مجاز لغوي لا فعلي لان التجوز في الطرف لا في الاسناد
وهذا المجاز مرسل علاقة السببية او اللزوم العادي وذلك لانها
مشتقان من الهمزة وهي رقة العلة المقبضة للانعام او امرادته واما
استعمال هذا المعنى في حقه تعالى فشرع في تناسبه وهو الانعام
او امرادته ثم اشتق منها باعتبار هذا المعنى المناسب وصفان له تعالى
وهما الصغر والرحيم بمعنى المنعم او مراد الانعام فاستعملها بهذا المعنى
مجاز مرسل تبقي الجريان التجوز في المشتق بعد جريانه في المصدر
واستعمال الرحمة في الانعام او امرادته مجاز مرسل أصلي لان
التجوز في المصدر والعلاقة السببية او اللزوم وقيل لانها كناية
وهو اللفظ المستعمل في حقيقة مراد الله من الاسمان كناية عن
الاحسان اللزوم حقيقة ما وقد صرحوا بانها لا تصرف استعمل المعنى الحقيقي
لفظ الكناية لان المعنى الحقيقي للكناية غير مقصود بالذات كما عليه التجوز

فلا يقال ان الكناية يجوز معها ارادة المعنى الحقيقي وهو مستحيل
هنا وبعد فتح جواهر الكناية في الاسماء المركبة لما سياتى من الفرق
بين ما يوجب الكناية بان التعيين ان لم يمنع من ارادة الحقيقة فكنايم
وان منعت من ارادة المعنى الحقيقي فصار ولا شك ان القرينة
هنا هي النعارة بمعنى الرحمة عليه تعالى فانته من الحقيقة وطلعا فلفظ
لفظ الكناية اه خضري **قوله** بان يقال شبه الى تقريرها باوضح من هذا
ان تقول شبه حال الله في اوصاله النعم الى عباده بحال ملك رقي
على رعيته فادخله انعامه بجامع ان كلا حالة عظيم مستوي
على ضعفه ثم استعمل اللفظ الدال على حال الملك وهو رعيته
او رحيم ايها كان لحال الله تعالى هو **قوله** بحال ملك مع رعيته
او والجامع هيئة مطلق الانعام **قوله** واستقرت الهيئة الى
المناسب واستعمل اللفظ الدال على المشبه وهو رحيم بحال
الله تعالى **قوله** واورد عليه اي تحمسه او **قوله** لا تكون الا
في المركبات اي ان اللفظ في التمثيلية لا بد ان يكون مركبا اي متوقفا
فقد مر جلا وتوضا اخرى كما يجب ان يكون المشبه والمشبه به
ووجه الشبه حالة متباعدة من متقدم فكان ينبغي ان يقال
الرحمن لعباده والرحيم لهم **قوله** واطلاق الحال على الله في هذا
هو الوجه الثاني من الايراد اي واطلاق الحال على الله اي اضافة
له في قولهم في تقرير الاستعارة شبه حال الله الى لا يجوز لعدم ورود
قوله وان الرحمن لم يستعمل في غيره تعالى هذا هو الوجه الثاني من
الايراد وبيان ان استعمال اللفظ من شئ لشيء يقتضي استعمال
اللفظ في المتعارفين وقد نصوا على ان الرحمن الرحيم مختصان
بالله ولم يستعمل في غير **قوله** وبان المشبه به اقوى هذا هو الوجه
الرابع وبيان ان المشبه به ثلثه ان يكون اقوى من المشبه وجعل
حال الملك اقوى من حال الله لا يتم **قوله** وهو اساسة ادب هذا
هو الوجه

هو الوجه الخامس من الايراد اي وتشبيه حال الله بحال الملك
فيه اساسة ولم يجب عنه في الاجوبة الالكية وكان الاولى ان يقول
وبان في التشبيه اساسة ادب وجوابه ان التشبيه هنا للمجرد البيان
والتقريب للعقول بما الفقه وقد قال تعالى مثل نور كمشكاة او
قوله واجب بانه اقتصر على الجزء الاصح من المركبات الى هذا جواب عن
الايراد الاول من الجواب ووجه الاصح ان الرحمن الرحيم خبر والخبر
محط الفائدة هذا ان جعل تلك متبدا والسوخذ للابتداء بالمتلذذ الوصف
الماخوذ من لفظ الجلالة اي ملك عظيم هو رحيم رحيم واما ان جعل
خبر متبدا محذوف اي وهو الملك الرحمن الرحيم فوجه الاصح ان
الرحمن الرحيم قيدح والقيده هو المقصود الا عظم ولا يجوز ان يعظم
قد جوز الايراد في طريق التفسير **قوله** واطلاق الحال جائز في ظاهره
انه لم يرد مع ان الشيخ الاخير غيره قالوا واطلاق الحال على الله ان اضافة
له تعالى مستعمل في تشبيه الكلام للبيان خلاصه رضى اه وهذا جواب عن
الوجه الثاني من الايراد **قوله** والحق بثبوت مجازات الى هذا جواب عن الوجه
الثالث من الايراد **قوله** لاحقا فلهذا اي في الاستعمال كبقاؤها
او استعمال المصدر وهو الرحمن هنا فالاستعمال في المتعارفين
ليس بلا شرط بل يكفي الوصف للمشتق منه الذي هو المعنى الحقيقي
او استعمال المصدر فيه قال الشيخ العطار وعلى ان مجازا حجاز فهو
من المجازات التي لاحقا فلهذا لان لم يستعمل في غيره تعالى ووجه خيم
بان المجاز في الحقيقة واجب بان معنى كونه فرع الحقيقة انه لا بد
من سبق وصنع اللفظ للمعنى الحقيقي وان لم يستعمل اللفظ خيم فسبق
الاستعمال في المعنى الحقيقي ليس بشرط او ان معنى الحقيقة وجد في
الشيء منه وهو الرحمن اه **قوله** وكون المشبه به اقوى اعني الى هذا
جواب عن الوجه الرابع من الايراد اي ومن غير القائل بكون المشبه
به اصغف كما هنا وكما في قوله تعالى مثل نور كمشكاة اذ لا اعلى من نور

فكون مشربا بمواضع بعضهم بانه ليس الالوهية حقيقة
وتفني الامر فقط بل القوة ولو بالاعتبار كما هنا فقال الملك
باعتبار مشاهدتها للخاصين اقوى اه **قوله** فالاحسن الى الالوهية
ادب فيه بخلاف المشيكية وقوله والاسلم اي لان الاحتياج
لجواب اولي مما يحتاج اليه من دعوى الجواز المرسل ان المرسل لم يتعمل
في غيره تعالى فهو مجاز لا حقيقة له في الاستعمال والجواب ان الاستعمال
ليس يلزم بل يكفي الوصف للمعنى الحقيقي او استعمال المصدر فيه
تنبيهات الاولى كل بعض محقق ان في الرحمن الرحيم استقار
بالكنانية حيث شبه المصدر المستعمل في الرحمن العائد على الله عليك برتبة
العلب على رتبة معطى النعم تشبيها مضافا في النفس على طريق الاستقار
بالكنانية واثبات الاله قربة اما باختيار على معناه وهو الرتبة والمجاز
في الاثبات اي الاسناد او البتة صرحه اصلية وهذا طبعه
بجس اللغة واما بحسب الشرح فهو حقيقة عرفية ام الشاخص
يصح الرفع في الرحمن الرحيم على ان كلاهما محذوف ويكون كل من المجلتين
مستأنفا استئنافا بيانيا وانما في جواب سوال مقدمه بل في هذا القول
ليس المقصود طلب التبيين اذ المولى معلوم غير مجهول بل هو سوال
من يريد التلذذ بالجواب وتظيم شأن المسئول عنه مع العلم به
فان قلت الجمل بعد المطارف احوال ولفظ الجلالة اعم من المطارف
فهو لفظي الجمالية هنا فقلت ان ذلك وان صح من حيث اللفظ لا يصح
من حيث المعنى لان الى الال وصف لصاحبها قيد في عامتها والعامل
فيها على تقدير الجمالية متعلق بالمعلم فكانه يقول مثلا البيدي
بسم الله في حال كون الرحمن رحيمها وليس المعنى على التقييد
اذ الملاحظ البداية باسمه تعالى بدون التقييد بوصف من
الاوصاف **الثالث** القول باستقاف الرحمن الرحيم من
الرحمة سائغ ولا يغتر بما قيل ان شرط المشتق ان يكون مسبوقا
بالمشتق

بالمشتق منه واسم الله تعالى قد عرفت لانه الكلام في الالفاظ وعلى
خاتمة قطعاه الرابع جعل البعثة مجازا مركبا لانها موضوعة
للاخبار وقد استعملت في الانشاء على وجه الاستعانة او التبرك
وعلاقتها الصمدية كصنيع العبودية كعبت مثلا فان لفظها الفطرية
المجرد معناها انشاء الشيء مثلا وخاصة ان البيا ان كانت الاستعانة
او المصاحبة فالجمل المهيبة اعفا وكلف مثلا خبر بصير في خبر عليه
وهو الكلام الذي يتحقق مدلوله خارجا به دون ذكره لتحقيق
الثاني مثلا بدون ذكر اولف ومطلقا اعفا الجار والمجرور
انشاء تصديق حوال الانشاء عليه وهو الكلام الذي لا يتحقق مدلوله
خارجا به دون ذكره لعدم تحقيق الاستعانة باسمه تعالى والمصاحبة
له به وذكر بسم الله فان قلت الجار والمجرور ليسا بكلام فليكن
جعل انشاء فليكن هو في معنى الكلام لانه في معنى التقين بالله
او اصحاب بسم الله فبيان ان مجموع اولف بسم الله الرحمن الرحيم
على تقديرى اليها المذكورين خبر مصدر انشاء مجزا وان كانت
للتعدي فان جعلت متعلقة بفضيلة نحو مستندنا ومستعينا
ومستبركا فمجموع كذلك اي خبر مصدر وهو اولف مثلا انشاء
مجزا وهو المتصلة مع ما تعلق بها من الجار والمجرور وان لا انشاء
الابتداء بسم الله او جعله بداية او الاستعانة به او التبرك به وان
جعلت متعلقة بعبودية نحو البيدي او ابتداء السقن والاستقاف
واتبرك او تبركى فمجموع انشاء اي الانشاء ذكره **قوله** انشائية
معنى وانما كانت جملة الحمد انشائية معنى لأمور منها حصول
الحمد بالتكلم بها مع الادعاء بعبوديتها ومنها ان قائل الحمد لله
لا يقصد الاخبار عن خبره ولا الاعلام به وانما يقصد
ايجاد وصفه وصددرا الحمد لله تعالى كما اذا قال لصيده
انت حرا فاقصد به ايجاد العتق وصددرا منه وذلك لا يأتى

الاجل الجمله انشائية ومنها ان وصف المتكلم لله تعالى بانه
متحق لجميع المحامد انما يصل بقوله الحمد لله كما ان وصف العبد
بالحرية انما يحصل بقوله انت حر وذلك علاقه الانشاؤها ومنها
ان المتكلم يتأثر على قول الحمد لله ولو كانت جملة خبرية لما اشتهر
اذا التوا انما هو على الشا على الله لا على الاخبار **قوله** لا نشاء
الاشياء بالمضمون وان عن اشكال واراد على جعل جملة الحمد انشائية
حاصلة انه لا يمكن من العبد ان ينشئ اختصاصا لله بالمحامد المستحقة
اياها وحاصل الجواب ان المراد بكونها انشائية انها لا نشاء الاشياء
بمضمونها لانها لا نشاء مضمونها ومضمونها هذه الجملة الاختصاص
المذكور ان قدر الحمد من مادة الاختصاص او الاستحقاق المذكور
ان قدر من مادة الاستحقاق واما مضمونها فهو ثبوت ذلك الاختصاص
لله تعالى وظن ان المضمون المذكور لا يمكن من العبد ان يشاء خلاف
الاشياء مضمونها اي ذكر تلك الجملة والاشياء بها فهو ممكن احر
قوله واختصاصه الو او عني او **قوله** انما هي او فليس مقدر
للعبد حتى ينشئ **قوله** او التفرقة لا يقال جعل ال للاستغراق
لا يظهر لانه لا يتأتى معها انشاء جميع المحامد لانا نقول المستحيل
انما هو انشاء جميع المحامد لغة بمعنى متعددة بعدد المحمود
عليه واما انشاء الجميع بصيغة واحدة شرعا فلا تتعاقب لانها
لا نشاء الاشياء بمضمونها لا انشاء مضمونها **قوله** لما قاله الغني الخ
قال الغني وهذا الانشاء لم ان جعلت ال للعهد للاستغراق او
الجنس لانه ليس في قدرة الانسان ان ينشئ ثناء وثناء غيره
ولذا اذا كانت الجملة مبدوءة بالنون التي للمتكلم وغيره نصبت
الجملة للاخبار اه وانما يظهر ما قاله ان كان الانشاء لله الجزئي
الواقع ههنا وليس كذلك بل الانشاء حاصل لبعض الجملة
اي انشئ ثناء صور جميع المحامد ثابتة لله او جنسها او هو
ثابتة

ثابتة لله فليس الانشاء للجنس او الجنس او المذهب وحق يقال
لا يمكن الا الاخير ومادة العهد المضمون فان الحمد لله
سابقا للعهد لا يمكن ايضا وتقدم في القول التي قبل هذه ما هو
قوله خبرية لغضا ومعنى اي والحمد حاصل بها صراحة لانها
احيانا هي حقيقة الحمد وهو عين الحمد اذ هو الشا بحميد ولا شك
ان ذلك الاخبار متنا يحصل وقوله الاخبار عن الشيء ليس ذلك
الشيء جملة اذ المثل الاخبار من جزئيات مفهوم الحمد عن اما اذا
كان كذلك فلا تكافؤا وكما في قولنا الحمد يحصل الصدق والكذب
قوله والاخبار بالحمد حمد باعتبار اللازم الى هذا انما يناسب
الاخبار بالجملة الفعلية المقصودية كقولك حمدك مثا فانها
جملة خبرية لغضا انشائية معني او خبرية لغضا ومعنى ويحصل
بها الحمد صغرا في ابتداء التصفيف لان الاخبار عن حمدية منه يستلزم
ان ذلك المحمود اهل لاني الحمد وهذا يستلزم ان يصاحبه بالجميل
فذلك الاخبار وان لم يكن حمد صغرا في ابتداء التصفيف يستلزم
الوصف بالجميل الذي هو حقيقة الحمد واما الاخبار بالجملة
الاسمية كما هنا فانه حمد صراحة كما علمت مما تقدم في القول التي قبل هذه
ومحل كون الاخبار بالجملة الاسمية حمد صراحة انما قلنا انها للاخبار
بان الله مالك لجميع المحامد واما ان قلنا انها موضوع للاخبار
بوقوع الحمد لله من الغير فنقول ذلك الاخبار يستلزم ان يصاحبه
معاني بالكمال فتكون اخبارا ما تصاحبه تعالى بالكمال ولو لم يكن
حمد اريد الا اعتبارا به ولعل المحمدي على هذا فيكون على ظاهره
قوله او مراد بالحمد الى معطوف على قوله والاخبار بالحمد حمد الومها
جوابان عن اشكال واراد على جعل جملة الحمد خبرية لغضا ومعنى
وحاصل ما ان كون هذه الجملة تصيغة حمد علم ان قلنا انها انشائية
اي لا نشاء الاشياء لله تعالى بانه مالك لجميع المحامد الكائنة من المخلوق

واما ان قلنا انها خبرية اي انها للاخبار بان الله مالئك لذلك
فجعلها صيغة حمدية لانه الاخبار بثبوت شئ للقد لا ينزاع
حصول ذلك النبي من الخبر فاح ولا يلزم من الاخبار بثبوت
الحمد ان يكون الله حامدا مع ان المطلوب منه ان يحمده الله
في الابتداء واجيب ايضا باجوبة منها ان هذه الجملة خبرية
في الاصل ثم نقلت شرعا للانسان فيكونها كما في جميع العتوق
تجوزت واجرت فانها اخبار في الاصل ثم نقلت شرعا لانتشاء
مضمونها فهو حمد لله تعالى على ما يرتب عليه ما يرتب على الحمد لله تعالى
من الثواب والخروج عن عهده المطلوب ومنها ان ذلك الاخبار
مفيد للحمد لان الاخبار بان الله مالئك لجميع الحمد وضمن
له يحصل فليكون حمدا لله **قوله** او يراد اني مرتبط بقوله والخبر
بالحمد الذي هو جواب عن السؤال كما عرفت فهذا جواب آخر
فيبقى الحمد على ظاهره ويحصل به الحمد او لا يبقى بل يجعل
على المحمود مما يشي به على الله من الحالات فكانه قال
الحال لله وهو حمد صريح تلبية له اعلم ان الحمد جملة
مركبة من مبتدأ وخبر فهي جملة اسمية وعدل بها عن الفعلية
ليدل على عموم افراد الحمد ان كل حمد لله وثباته له تعالى
دون تجرده وحده فهو ابلغ من الفعلية لان قولك مثلا
حمدت الله او حمد الله لا ينافي انك حمدت او حمد غيره
وهي خبرية لفظا انتائية معق والانتشاء كلام يحصل مدلوله
في الخارج به نحو انت طالق وحم والخبر كلام يحصل مدلوله
في الخارج بغيره كقولك زيد طلق زوجته وقام بكر مثلا
وهذا معنى قولهم الانتشاء تتبع مدلوله والخبر يتبع مدلوله
ثم هذه الجملة ان كانت جملة لفظا ومعنى فلا يجوز فيها
ويحصل بها المطلوب وهو الانتشاء على الله في الابتداء لا

على صيغة

على صيغة استحقاق الحمد او ما لكنته فهو حمد صريح واما قولهم
الاخبار بالحمد ليحقق الحمد فانما ذلك بالجملة الفعلية ليقضها
ان المحمود اهل لان يحمده واما الاسمية فهو حمد صريح وان
كانت للانتشاء التثنية فجاز مرسل علاقتهم الصدية **قوله**
او علمه لاثبات الحمد لله الخ اي فانه قيل اثبت هذا الحمد
على مقابلة الانعام اه عبد الحكيم على الطول **قوله** ومعنى اثباته
اعتقاده الي اي او الاعلام او الاتيان به او انتاؤه **قوله**
والا اي والا نقل ان معنى الاثبات الاعتقاد الي فلا يصح
لان الحمد ثابت الا فلا يقبل الحمد اه **قوله** خبر بعد خبر انه
ظرف مستقر خبر بعد خبر انظر تحقيق الاستحقاق في الذات
والوصفي لا نحو متعلق بالحمد لانه يلزم عليه الاخبار عن المصداق
قبل المتعلق بجملة معمولاته كما سبغ عليه **قوله** قال الشيخ الانبائي
في حاشية على هذه الرسالة قوله على ما انعم على لتقليل الاخبار
بالجملة قبلها او انتشاء التثنية بضمها كذا قالوا او رده عند الجملة
بانه صرف عن الظن المتبادر من غير ضرورة اذ التقليل خلاف
وصنع على لانها موصوغة للاشغال ولو مضمونا كما في قوله
تعالى ولقد فضلتنا بعض النبيين على بعض كما نضر عليه الدعاء
وما هنا من قبيل المعنوي فلا ضرورة للعدد ولعمري التقليل
واللفظ لا يصر في عما وصنع له الاضرواق وانهم جعل الجملة
انتائية خلاف وصنعها اذ وصنعها الاخبار لا ضرورة الى
العدول عنه اذ هي محصلة الحمد المطلوب عليه واختار ان الجملة
خبرية وان كلمة على للاستعداد المعنوي المتعلقة بقوله الحمد لله
باعتبار الاثبات الى الاعلام بالاثبات لثبوت فاذ القيد المذكور
بعد الجملة قد يكون قيد للسند كما في ضربت زيدا بالسوط وقد يكون
قيد للثبوت كما في ضربت زيدا قائما وقد يكون قيد لاثباته كما فيها

نحن فيه فكانه قيل ان ثبت هذا الحد اعني الحد الذي على ما انعم اي انعم
لشئ من الاشياء المستغنى عن ذلك الا انما هو الاصل
على ما انعم ولا يصح ان يكون ما نحن فيه قد انعمت اذ لا يتصور جنس
الحد على وجه الاختصاص فاق لا يقال بل ما انعم **قوله** وما
هو موصول اسمي الى او موصوف والعائد محذوف في محله وبالبناء
لا يقال يلزم عليه حذف العائد المحذوف بل يلزم بحذف الموصوف
وهو ممنوع لاننا نقول محل المنع ما لم يكن الجار متعينا والجار
المحذوف كما في قوله تعالى ذلك الذي يشكر الله عبادا اقر به والظن
بما ان الاشكال والجواب في عائد الموصوف هو انما **قوله** بناء
على جواز حذف الجار اي كان الجار متعينا او لا على قول او ان
كان متعينا وهو هنا متعين **قوله** يؤول مع ما بعد فلهذا
اي يؤول بدلهما مصدر والا ولى ان يعقوب يؤول ما بعده
قوله وهو ولى اي لا من لفظي وهو موصوف اما اللفظي فلا
لا يجوز الى تقدير عائد والعائد المحذوف لا يحذف اذا لا
اذا جاز محذوف ما جاز به الموصوف وهذا الموصوف محذوف
والعائد محذوف وبالبناء المحذوف قليل نعم فعل السوطين عن بعض
النفاء ان الجار اذا فاقنا كما هنا جاز حذف العائد وان لم يحذف
بما جاز به الموصوف واما معنى فلان الحد على الانعام الذي هو
من اوصاف المنعم امكن واقرى من الحد على النعمة لان الحد على
الانعام محذوف واسطة وعلى النعمة محذوف واسطة انما اثر الانعام
لان لا يصح الحد على المنعم الا باعتبار الانعام **قوله** وقيل على النعمة
افضل الى لا يقال لا يصح الحد على المنعم بناء على ان على التقليل
اذ لا يعقل ان يكون المنعم باعتبار حيث ذاته افا الباعث هو
الانعام لاننا نقول تعليل الحكم بالمنعم او ما في قوله يؤول
بعلية ما منه الاشتقاق وهو الانعام فالحد على حد المنعم

به ح انما هو من حيث الانعام فتكون العلة هي هو وهذا تعلم
ان قولهم الحد على النعمة اولى لان فيه حدين لا يصح لما علمنا
من ان الحد على النعمة من حيث ذاته لا يعقل بل الحد على
انما هو من حيث الانعام فليس هناك الا حد واحد هو
انما في قوله بتعليل الحكم هو الحد وقوله بالمنعم كالحد
انعم مثلا وقوله او ما في قوله كالوصول وصلة لان الوصول
وصلة في قوله المشتق فكانه قال الحد به المنعم وقوله يؤول
بعلية ما منه الاشتقاق اي بشرط ان المصدر الذي منه
الاشتقاق على الحكم فكانه قال الحد به لانعامه مثلا قوله
الكرم العالم فكانه قيل كرم لعله قالحكم في المثال هو الا
بالاكرام والمشتق هو العالم وما منه الاشتقاق هو العلم فهو
علمه اللام بالاكرام فان قلت فامر الحكم هنا قلت الحكم هو
الاخبار باختصاص **قوله** الحد بالله فكانه قيل اخبركم بان
الحد يخص بالله لاجل الانعام **قوله** فاعني هذا اي كون الحد
على النعمة افضل الى وقوله اولى من حيث المعنى لان المعنى
على جعل ما موصولة الحد به على المنعم واما على جعلها
مصدرية فيكون الحد على الانعام **قوله** المنطق اي المنطق
به والغصص عبق الظن الذي لا يلتبس ببعضه ببعض كما في
الحان الطيور وليس المراد بالغصص الحان من اللينة
لان المراد بالبيان هنا ما يميز به نوع الانسان وربما لا يكون
قصدا بالعين المذكور **قوله** العرب عا في الضمير اي المظهر له
به الا لا وصنعته اما من الله ومن اهل اللغة **قوله** ففي الكلام
براعة استهلال البراعة مصدر يرفع الرجل اذا قاف اقرانه
والاستهلال اول صياح للوكود ثم استعمل في كل شئ ومنه الهل
اول المرح ومثل الشهادة وله وح في راحة الشهادة بحسب الأصل

أي الحق اللغوي تفوق الابداء أي كونه الابداء فاشق
حسنا ثم يسمى به في الاصطلاح ما هو سبب في تفوق الابداء
وهو كونه الابداء مناسبا لمقصود وذلك بان يشمل الابداء
على ما لا يبرأ إلى مقصود المتكلم نائرا أو ناظرا بأشارة ما لا شك
أن الابداء هنا جردا شتم على البيان الذي هو المنطق
القصيخ المعرب عما في الضمير أو ان مراعاة الاستهلال من
حيث أن التعبير بالبيان يشير إلى ان مراد المصنف المتكلم في هذا
الكتاب على من البيان لأن البيانين وإن اختلفا معني فقد
اشتركا في الاسم فالأشارة إلى مقصوده حاصلة على كل حال
واضافة مراعاة إلى الاستهلال مجاز عقلي إن كانت بلاسية وكان
المقصود بالمرعاة حقيقة المتكلم فإن كانت بمعنى في أو كاذب
بها حقيقة الكلام فلا مجاز **قوله** لقاع معنى في القلب بطريق
الغضن إلى أي لمن المراد هنا مطلق الالتفات بطريق الغضن
ليقطع النظر عن كون الملحق لفظا أو معنى في القلب أو لا يصح
بيان ما بالبيان بالنسبة لو صلها بالهم **قوله** اللهم اللهم
في ذكر الله مع البيان والهم مع البيان التماس في كل الألفاظ
أخص من الألفاظ كما أن البيان أخص من البيان فقول الحق
عبر أو لا بالهم وثابتنا بالهم للتفنن لا يفهم كما علمت **قوله** وليس لنا
تفعل الخ في ص على الألفاظ في قياس ما كان على ونز في
التفعل فتح التناكلا لمراد الله التذكير وشكر تاء
البيان والتلقاء بكسر الفعول وورد في الفتح أيضا في البيان
الهم كما في القاموس وإن كان كرهه **قوله** تفنن غير مسلم
فإن المعنى يختلف كما علمت من الكتاب السابعة قريبا التي على التماس
والتفنن ارتكابي نوعين من التعبير لدفع الشغل اللفظي **قوله** عملا

بما هو مطلوب عقلا ونظرا أي لأجل التلبس بفعل شيء
مطلوب بالدليل العقلي والعقلي وقوله أما العقلي أي أما
الدليل العقلي فلا بد من ثلاثة ورد الخ وقوله وأما العقلي أي وأما الدليل
العقلي فلا بد من ثلاثة ورد الخ **قوله** الخ أي الطلب لا يروى
من صلي على في كتاب لم يزل الملائكة تصلي عليه ما دام سمي
في ذلك الكتاب فإن مفهوم يفيد مرمان ثواب عظيم **قوله**
من بركة البركة الخ والزيادة والسعادة والتبرك الدعاء
بها وشي بركات أي مبارك فيه أه قاموس وقيل إن التبرك سر
بصحة الياء في خلقه أو أفعالهم بوجبه تنمية الأشياء تنمية
أو حية فيكون قوله من بركته على حذف مضاف أي من بركته
بركته أي من المحضوف والمحموس ببركته على الله عليه ولم
قوله تخف الخ أي وجب وجوباً عقلياً ونظرياً لأن ورد
من فعل معكم معروف فافكافوه لكننا لا نقدر على مكافئته
صلى الله عليه وسلم فينبغي لنا أن نأتي بما في وسعنا **قوله**
وإن كان محضوهم ما تقدم الخ اختلف العلماء في معناه قيل
المتقدم ما كان قبل النبوة والمتأخر عصمة بعدهما وقيل
المراد في نوبته صلى الله عليه وسلم أي بعض أمته وقيل ما تقدم
لأبيه آدم وما تأخر لأخته وقيل المراد أنه محضوهم غير مؤخذ
بذنب على تقدير وقوعه منه وقيل هو تبرئة من الذنوب هو
وقوله ما كان قبل النبوة أي وغفره كناية عن عدم وجوده
وقوله والمتأخر عصمة أي وغفر المتأخر عصمة أي كناية عنها
قوله يخاف خوف اجلال وتعظيم فوعا في غيره السلام معناه الامانة
والمراد تامينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف على أمته لأنه صلى
الله عليه وسلم معصوم فكيف يخاف على نفسه ثم يخاف عليه ما خوف
مهابة واحلال إذا المراد كل أشد قرب من الله أشد خوفه منه

ولذلك قال صلى الله عليه وسلم ان لاخوفكم من الله وقيل المراد
تأمينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف على نفسه عند اشتداد ذلك
في المحررات ان يسيء العزيمة كما امر الانبياء عليه وعليهم الصلاة والسلام
قوله ان لا على الصلاة اي لان الصلاة من الله رحمة المقرونة
بالتعظيم اللانف بجناب النبي الكريم والسلام ان كان بمعنى الامان او
الجنة فهو قد مر ان لا عليها **تليق** بجملة الصلاة والسلام خبرية
لفظا انشائية بمعنى فعلى الاحتمال الاول في جملة الحمد وهو لو كانت
خبرية لفظا انشائية بمعنى تكون الواو واللفظ المتوسط بين كمال الاتصال
وكما ان الانقطاع لان كل منهما خبرية لفظا انشائية بمعنى وعلى
الاحتمال الثاني فيها وهي كونها خبرية لفظا ومعنى تكون بينهما حال
الانقطاع لان الواو خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية معق
خبرية لفظا فتكون الواو الداخلة على الصلاة المستأنف وجوز
ان تكون جملة الصلاة خبرية لفظا ومعنى فتكون هذا يكون بين جملة
الحمد والصلاة المتوسط بين الكالين على الاحتمال الثاني انضم في جملة
الحمد لان كل منهما خبرية لفظا ومعنى وبيان كمال الانقطاع
وبيان كمال الاتصال والتوسط بينهما ان كمال الانقطاع بين جملتين
لاختلافهما خبريا وانشا لفظا ومعنى بان تكون احداهما خبرية لفظا
ومعنى والاخرى انشائية لفظا ومعنى وان كمال الاتصال بين جملتين
تكون الثانية مؤكدة الاولى **قوله** معنويا لرفع جوارها وغلط
بحول لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب فانه لما بولغ في وصف
الكتاب بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال جعل المبتدئ العظم
ذلك الدال على كمال العناية وتبريق الجهد باللامح والال على الاكتمال
اي لان تعريف الجزئين في جملة الخبرية يدل على الاختصاص جازان توهم
السامع قبل التامل ان ذلك الكتاب مما يبرمى به جزا فان غير صدر
عن رصديته ولصيرة لعدم ملاحظة مقتضاها وحاد مراعاة لوازمه
فجعل لا ريب فيه قابعا لذلك الكتاب لغيا لذلك التوهم وان التوسط

بين

بين كمال الانقطاع وكما ان الاتصال يتحقق بين الجملتين اذا اتفقتا
لفظا ومعنى او انشاء لفظا ومعنى بجامع اي بان يكون بينهما جامع
مثالهما في الخبريتين لفظا ومعنى قوله تعالى يخادعون الله
وهو خادعهم وقوله ان الابرار لنفي نعم وان الفجار لنفي جعيم
الا انهما في المثال الثاني متناسبتان في الالفة بخلاف الاول
ومثالهما في الانشاءتين لفظا ومعنى قوله تعالى قلوا واشربوا
ولا تسرفوا **قوله** لاحقاقها مع الباء في قال في الخلاصة ان يسكن
السابق من واو وباء والصلاة من عرو ومن عريان في الواو والباء
هدغما فاحترز عما اذا لم يلتقيا او كانا في كلمتين او كان السابقت
متحركا او كان عارضا السكون نحو تولى بالبناء للمفاعل فانه اصله
الكسر ثم سكن تخفيفا **قوله** اجتماع العللين الى الاول قلب الواو ياء
والثاني ادغام الباء في الياء **قوله** على ان اجتماع الاعلاليين الى التحقق
الجرى على ان الياء فلا امر **قوله** او في على استقارة بعبية ويصير ان
تكون مجازا مرسلان بان تقول على الاستعلاء المحي فطلق عن قيد
المحي الى مطلق التعلاء فتعمل للمعنى بخصوصه فيكون مجازا
برهنتين والعلاقة دائمة بين الاطلاق والتقييد وان السكون في
الخاص بالنظر لكونه فرعا من المطلق كان حجازا مرسلان بعبية واللام
التقييد والاطلاق وعلى انها حقيقة في الاستعلاء المعنوف
فلا حجاز **قوله** ارتباط اي مطلق ارتباط وكذا يقال في قوله
بما يرتبط **قوله** للاستعلاء الخاص اي لارتباط الاستعلاء الخاص
وقوله لمصالح على اي لارتباط صلاة بمصالح على خاص **قوله** اصله
اول الى هو هذا الكتاب قال اصله اول يحمل من آل يؤول بحركة
الواو اليه ويشهد له هذا الكتاب تصغيره على اول لان التصغير يرد
الاشياء الى اصولها **قوله** قبل اصله اهل اي من قوله فلان اهل
لكذا اي مستحق له ولا شك ان الرجل مستحق لآله وآله مستحقون له

قوله بدليل تصغيره على اهيل ضعف بانه باحقا لانه تصغيره للاهل
لا آل فلا يشهد لهذا المذهب وهو مذهب من واجب بان من
الظن بالنقل يقتضي انهم لا يقدمون على التعيين الا
بدليل **قوله** قلبت الها همزة الى اي فتواله من تان فتصار الى
بهمزة ثانيا الاولى مفتوحة والثانية ساكنة ابدلت الثانية
انها تكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم واهن قال في الخلاصة
ومدا ابدل ثانيا الهمزة من ثالثة ان ليس كما في واهن **قوله**
قلبه ما هو اخف صوابه القلب لما هو اخف وكلامه المجرى
فغير ان المقابله في الاخف مع الله اقرب من ابدل الاثقل
بالاخر **قوله** للتوصل للتحقيق في هذا جواب عن اشكال واراد
على قلب الها همزة حاصلة ان ابدل الها همزة مشكلا اذا فائدة
التصريف التقل لما هو اخف والتقل هنا لما هو اثقل اذ الهمزة
اثقل من الهاء وحاصل الجواب ان هذا الثقل لم يعقد لثباته
وانما هو وسيلة للتوصل للتحقيق المطلق وهو الانف ولتقلبه
الى الفاعل اول الامر لانه غير معروف في محل اخر حتى نحاس هذا
عليه بخلاف قلبها همزة فانه قد عرده كما في اوراق اصله **قوله**
المطلق اي الاخف من الها والهمزة **قوله** لان المصنف فرع المذكر في روح
فاهل متوقف على آل لان معرفة الفرع متوقفة على معرفة اصله
وهذا هو الشيخ الاول من بيان الدور وهو توقف المصنف على المذكر
وبيان توقف المذكر على المصنف الذي هو الشيخ الثاني ان العلم
لاصل ذلك الحرف وهو الهاء في المذكر وهو آل متوقف على وجود
الاصل في المصنف وهو اهيل اي فاذا استدل باهيل على ان اصله
اهل كان آل متوقفا على اهيل وهكذا ويرتفع كل واحد
على الآخر **قوله** ويجاب المناسب لاداة الشرط يجاب بدون واو
قوله جمع محب الخ اي يكون المحاء بدليل قوله بعد لان فعلا الصحيح
العين لا يجمع على افعال وهذا غير صحيح لان اصحابا يجمع محب
بكر الخ

بكر الخ مخفف صاحب مجذو الف وليس محبا لصاحب لان فاعل
لا يجمع على افعال الا شذوذ الخاهل واجرهال وليس جمعا لصح
تكون المحاء لان فعلا الصحيح العين لا يجمع على افعال اما المعنى
في جمع كتوب والثواب وعلمت ان اصحابا يجمع لصاحب كشد وشهاد
ورحم وامر حامر ومخذوا فخذوا اما صاحب يكون المحاء فانه يجمع
على صاحب ككعب وكعاب وصحابة بكسر الصاد وفتحها فالصديق
الصحيبة اطلق على الاصحاب كمن يدعرك ثم الصحابة في الاصل
مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خذ الانام **قوله**
لم يجمع جمعة على افعال صوابه لا لظرد لان شرط اظرد افعال
في فعل اعتدال عينه كتوب والثواب **قوله** باعتبار الغالب ان
الغالب لا واحد له من لفظه كقوم ورجل وقد يكون له واحد
من لفظه كصحبة **قوله** واقفا الفرق بينهما الخ فاصل الفرق بينهما
ان الجمع مادل على الثمن اثنين دلالة بذكر الواحد بالعطف فهو
الكلية والغالب ان الجمع واحد من لفظه وقد لا يكون قبيحا ان
واحد من لفظه كعرب ورجل بعضهم ان مفردة عرب مرد بان العرب
بمع الحاضرين والباديين والاعراب يحصر الباديين والجمع لا يكون اخص
من مفردة واقفا اسم الجمع مادل على الثمن اثنين دلالة بالمفردة على جملة
اجزاء سماه فهو من باب الكل والغالب انه لا واحد له من لفظه تقوم
ويخط وقد يكون له واحد من لفظه كصحبة ورجل ومطاهر كتحفان
قوله لم يجمع معناه اسم بدلالة جماعته لان مدلوله لفظ الجمع في قوله
قوله فهو من باب الكلية قال صاحب السلم وحيثما كل فرد حكمه فانه كلمة
قد علمنا قال الملوي عليه وحيت ما كل فرد اي عليه حكمه فانه اي الحكم
او القضية الشاملة عليه كلية قد علمنا دخول نفس ذائقة الموت والالام
الا الله قال المحشي الصبان قوله لا اله الا الله فيه جري على ان هذه
القضية سالبة كلية وانها من باب عموم السلباي عموم لجميع افراد الاله
غير الذات الفعلية المستغاة الشاملة لادخول المستثنى في المستثنى

بحسب الوضوح لانه يمتنع عما يقع المستثنى وغيره وان كان خارجا عنه يجب
الانراة لارادة المتكلم هذه الجملة خروج الذات العلية من الالهية
المنفية بقرينة الاستثناء **قوله** من باب الكل قال صاحب السلم
الكل حكمتنا على المجموع قال شارحه الملوكي نحو كل رجل من بني عم
يحمل الصفة العظيمة اي مجموعهم لا جميعهم اي لكل واحد منهم على التوادة
اذ قد يكون خبر من لا يقدّر عليها **قوله** استعمال اي الايام وقوله
وتعل بحسب الامام **قوله** واحصلنا للمتيقن اهاها اي انما فالمستند
ادلى بالانتماء به **قوله** الهداية اي الذين يهتدون بالناس الى الماشد
والمفاتيح **قوله** خلاف الامة التي في القاموس الامة بالسر المحالة
والشرعية والدين وبالضم الرجل الجامع للخير والامام وجماعة
ارسل اليهم **قوله** والحمل الواو بمعنى او كما صرح به **قوله**
وهو منقطع عما قبله **قوله** ان كان الانقطاع الى الرضع اي وهم
الاعلام او المدوح الاعلام كانت الاستغارة على مذهب السعد
فقط في زيد اسد حيث جعل المسم الرجل الشجاع لا يزيد حتى
يلزم الجمع بين الطرفين ولا يشترط ان يكون الاستغارة بهذا المعنى
في الاتصال فلا حاجة الى الانقطاع **قوله** فيجعل المسم المدوح
مطلقا وان كان الانقطاع الى النصب اي اعني او امذح الاعلام
كانت الاستغارة بالتعاقب العبد والمجهور **قوله** يتعلق به
اي كلا وبعضها او يتعاقبان البعض يتعلق بالواو والبعض
ليبعد والبعض يجمعهما والبعض بالفاء **قوله** في حكم الاتيان بها
اي بكلمة وبعد فانه يجعل حكمها حكم اصلها من الاستحياب
قوله في اول من تكلم بها اي باصلها فان ما ياتي في ما بعد لا في
وبعد **قوله** عطف قصة على قصة هو ان يعطف جملة مسوقة لغرض
على حل مسوقة لغرض اخر لمناسبة بين الغرضين فكما كانت
المناسبة الشد كانت العطف من غير نظر الى كون الجملة خبرية
او انشائية فعلى هذا بشرط في عطف القصة على القصة
ان يكون كل من العطف والمعطوف على جملة متعدي **قوله**

المجرد

المجرد والتاكيد من اضافة الصفة الموصوف اي التاكيد المجرد عن
التفصيل فلا ينافي انها تدل على التاكيد والتعليق لانهم
قالوا انها تدل على التاكيد والتعليق وضعا وعلى التاكيد التزاما
لوارطة ان المتعلق عليه محقق فيكون الجواب محققا وتحقيقه هو
التاكيد وانها الفصل انضم اجمع المحققون من علماء البيان في علوان
فضل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي
ربا في ذكر الله فان اراد ان يخرج الى غير ضو فصل بينه وبين
ذكره بقا في بقوله اما بعد **قوله** وقد يكون للتاكيد مع التفصيل
في غير ما هنا اي واما هنا فهي للتاكيد المجرد عن التفصيل
وقا قد ترا في الكلام ان تعظيم فضل توكله فقولك اما بعد قد ترا
تعيد توكله كدعاب وانه لا محالة حاصل وان الذي هنا من
مجموعة واما كونها للتاكيد مع التفصيل افا يخرج الى عطف بقدر
المجمل ومقابل كلاما وما بعد جها والتقدير في نحو اما بعد قد ترا
الناس مختلفون اما بعد فكذا واما غير ذلك فيل والتقدير
هنا الطوارق اما التفرقة مثلا فلا يفيده واما علم البيان في
قار يده وقيل التقدير هنا ان يميز منه كثرة اما بعد البتة واما
مديها فاقول هذا شرح واما قبلها فلا اقول ذلك وقال الرخسي
التفصيل اما المجمل سابق او لسبقه في الذهن غنا عن المتكلم منه
ما يراه ويترك ما عداه ومنه قولهم في اوائل الكتب اما بعد فلا يفيده
على هذا الا انه مخالف للاكثر **قوله** يوتيها بالانتقال من أسلوب
الى اخر هذا هو الغرض الذي صار بلا حظ من اياها المتنى الاصل
اعلى السطر والتعليق فقل ان يقصده المتكلم **قوله** ولا اول الكلام
هذا من ضربات التبعيد **قوله** وان وقعت اليه لا يفرح على ما
قوله فالقصة القصيدة **قوله** انخلصا العنصر في اللغة هو مطلق
الخرج والانتقال وفي العرف هو الانتقال مما اقتضيه الكلام
الى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما **قوله** اقتضاها تحضيا اي اقتضاها
خاتما اي انتقالا الى ما لا يلائم الكلام السابق والاقتضا
في اللغة هو الانتقال والارتجال بالجمع اي الانتقال من غير
ترتيب وفي العرف هو الخروج والانتقال من شيء الى شيء آخر

من غير مراعاة ملائمة بينهما فهو امر يقال المطلوب من غير توطئة
الله من الكلام وتوقع من الخطاب فحق الصياح الاقتضاب لا قطع
واقتضاب الكلام امر عا له انه وفي الاقتضاب المحقق خلاف
والحق جوابه كقوله تعالى بعد ذكر ما يتعلق بالطلاق حافظا
على الصلوات والصلوة الوسطى **قوله** اقتضابا مشوبا بتخلص
اي اقتضابا والتقالا يشبه التخلع الاصطلاحي فيكون عا له
شي من المناسبة كقوله بعد حمد الله ما بعد فانه كان كذا
وكذا اقتضاب من جهة الالتفات من التحد والتنا على الله
تعالى الى كلام آخر من غير ملائمة لكنه يشبه التخلع حيث لم يور
بالكلام الاخر فحاجه من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله
بل قصد توقع من الربط على معنى هما لكن من شيء بعد الحمد والتنا
على الله تعالى فانه كان كذا وكذا او الما اصل ان حسن التخلص
فيه المقصد الى ايجاد الربط بالنسبة على وجه الالتفات فيه
ان هنا كلامين منفصلين متعلقين فيتم باحدهما وهو الثاني
نقطة والاقتضاب فيه المقصد الى الايقان بكلام من بعد آخر
على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثاني والاربط بينهما
واما بعد لما كان معناه من ما يمكن من شيء بعد الحمد والتنا
على الله تعالى فالامر كذا وكذا اذا كان كون الامر كذا امر يور
لوجود شيء بعد الحمد والتنا على وجه الالتفات للزوم وليس
اذا دت ما ذكر الربط ما بعد ما قبلها لا فادتها الوتوقع بعد
ولا بد فلي يور ما بعد ما على وجه يقال فيه انه لم يرتبط بما قبله
بل هو مرتبط به من حيث التعلق فاشبه بهذا الوجه حسن التخلص
ولما كان ما بعد ما شأ آخر لا يرتبط فيه بالنسبة كان في الحقيقة
قوله اقتضابا مشوبا بتخلص لما كان هناك وقطع في فهم
الله فمع توقع قطع من جهة المعنى جعل اقتضابا ولما كان هناك
مناسبة غير تامة جعل مشوبا وغير محض **قوله** التامل في اي
وهو ابو تمام وهو من شعر الاسلا حية كان موجودا في من شعر
الدولة العباسية وذمه للشب جربا على عادة العرب فلا ينافي
ما ورد من الاحاديث بمدح من الله يستحي ان يور
شبهة ثابت في الاسلام وغير ذلك من الاحاديث وقوله لو رزق

الله

الله اي لو على الله ان في الشب خبرا وقوله جاورته اي مجاورة معنوية
والقصد لله تعالى والمراد بالتخلص الحية والمراد بالامر خبرا بالناس
اي لا تزل الله الامار في المنزل الذي حصمهم به من الجنة في حال
كفرهم شيئا لان الالتفات الى الامار يجاورونه على اخس حال
وقوله شيئا اي بسر الشين جمع اشيب عني شائب وقوله تدرى
اي تظهر وقوله ضروري الكيا اي جوارها وقوله خلقا بضم
الجا واللام اي طبيعة حسنة وقوله خبريا صفة تخلف وبيان
الاقتضاب انه انتقل من الكلام المفيد لزم الشب الى كلام بلائم
وهو مدح اي سعيد بانه تدرى اي تظهر الليالي فيه خلقا وطبا
غريبه لا يوجد لها نظير من امثاله ومعلوم انه لا مناسبة بين ذم
الشب ومدح الى سعيد **قوله** اطلع الشمس الى يمين نفسه على انه
مفعول لتوهم اي التبعي تطلب ان توهم اي تقصد بنا مطلع الشمس
ويصح رفعه على انه مبتدأ اخره **قوله** تبتغي اي تطلب ان توهم
وتعقده بنا اي مضاد مطلع الشمس اي محل طلوعها اما السماء
الرابعة اي المحل المشار اليه بقوله تعالى حيث اذ اطلع الشمس
وحدها تطلع وهذا هو المراد فان قلت ما معنى تطلب قصد مطلع
الشمس مع انه اما تطلب مطلع الشمس بعينه لا قصده قلت المراد
بقصد مطلع الشمس التوجه والذهاب اليه وكذا ما يطلق
على التوجه والذهاب المقصد ليقطعه به فكانهم قالوا التطلب بهذا
المعنى ان توجه بنا لمطلع الشمس وقوله كلام مدح للقوم وتبسم
اي امر تدعوا وان جروا كما يقولون من طلب التوجه تلم مطلع الشمس
وتبسموا على انه لا وجه لقصده وقوله ولكن مطلع الجود اي ولكن
اطلب التوجه تلم لمطلع الجود وهو عبد الله بن طاهر الجواد الكريم
فقد انتقل من مطلع الشمس الى الممدح الذي سماه مطلع الجود ومع
مرعاية المناسبة بينهما من جهة ان كلا محل لطلوع امر محمود في نفسه
فكان به حسن التخلع **قوله** وهي هنا الزمان اي باعتبار التلفظ
لان من التلفظ بقوله فهذا شرح في غير من التلفظ بالجملة
والجملة قال الدوسي في حاشيته الفخرية على كبير الدرر يد المعنى مريها
لكن من شيء بعد الجملة والحمد لله في رفاق بعد الزمان الذي ذكرته فيه
الجملة والحمد لله فهذا شرح في واحد بقوله هنا غير في قولك والامر

بعد دار عمر و فانهما طرف مكان **قوله** وتقولهم انها المكان باعتبار ما
 الرقيم الى توجيه كونها طرف مكان بقطع النظر عن كونه بعيدا ان مكان
 الجوف التي هي قوله فهذا شرح الى تقدير مكان الجوف التي هي جوف
 البسطة والمجدلة والصلابة والبالام الى ذلك المكان هو الكاخذ
 الذي ترجم فيه الجوف في اه وسلم كونها طرف مكان كثر من العلماء **قوله**
 بعيد قال السوقي في الجاشية المذكور سابقا يجوز ان تكون هنا
 طرف مكان باعتبار الوهم والمعنى هما لكن من يركب بعد البسطة
 والحد لثاني في المكان الذي سمحت فيه البسطة والمجدلة فهذا الى
 والحاصل ان يصح جعلها هنا في زمان باعتبار النطق وطرف مكان
 باعتبار الرقيم خلافا لما نقل عن كثر من منع ذلك **قوله** واما اعلمها
 اي تطبيقها على القواعد العربية لا الاعراب المشهور والاصح في الباب
 لقوله فلما اربعة احوال تخص صامع قوله وتبقى في حاله **قوله**
 اربعة احوال احدها ان تكون مضافة فترب نصيبا على الظرف
 او خفضا تحت نقول جئتك بعد زيد او من بعده ثانيا ان يندرج
 المضاف اليه وينوي لفظه فترب ايضا ولا تكون لنية الانشاء
 لقوله يقال للام من قبل ومن بعد بالخفض بغير تنوين
 اي من قبل القلب ومن بعده فخذ المضاف اليه وقدر وجوده
 ثابتا ثانيا ان يقطع عن الاضافة لفظا ولا ينوي المضاف اليه مالا
 فترب ايضا ولا تكون لازيا اسم تام كاسماء النكرات فتقول
 جئتك قبلا وبعدا ومن قبل ومن بعد بها ان يندرج المضاف
 اليه وينوي مضاه دون لفظه فتبقى على الضم كقراءة السبعة
 لله الامر من قبل ومن بعد بالضم **قوله** وتبقى في حاله وانما بنيت
 في هذه الحالة لشيها باخر في الجواب في الاستغناء عن اللفظ الذي
 بعد ما استغنى هذا الاستغناء في الحالة الاولى لان اللفظ الذي
 كان ثابت لم يبين بها اللفظ الذي وانما كان بناؤه على حركة لم يعلم
 ان له امالة في الاعراب وللخلف من النقا الساكنة وانما كانت
 الحركة صفة لتعمل في جميع الحالات ولتخالق حركة بناءة حركة
 اعرابه اه صيات وقال الشيخ عبادة على شذو و بعد جني على الضم
 لنية

مكان بعد
الكلمة

لنية معنى المضاف اليه وهو النسبة الخ لنية التي لهما المضاف والمضاف
 اليه التي جعلها ان تؤدي بالحي في كالا لاف مثلا ويحتمل ان بعد من هو
 لنية لفظ المضاف اليه ويقربها ان لا يصلح ان هذا هو عدم نية
 على اصلا وذكر المضاف اليه **قوله** على ان الواو عاطفة اي اول الاستثناء
 فالعامل فيها بعد ما يقول ونحوه وعلى هذا من الاحتمالين فالعاني قوله
 فهذا اعادة او لاجراء الظرف مجرى الشرط او لتوهم اما **قوله** وعلى انها
 نافية عن لهما الى وخصت بذلك من بين سائر جوف في العطف لان
 الواو تشارك ما في كون كل منها للاستثناء وادغم هي ام الباب
 واختصت با شيئا فاسب ان تختص بالنيابة عن اما **قوله** انها اي
 كلمة بعد **قوله** هما لكن من شئ الى اي ثم اقيمت اما مقام اسم هو
 المستند او فعل هو الشرط وليس المراد انها معناهما الا كانت السما
 فعلا معا وهو لا يعقل فلما وقعت موقع لفظ الشرط لزمها الفاعل
 اللازم منه الشرط غالبا ولو قوفا وقع المستند لزمها الصوق الاسم
 اللازم للمستند ثم اقيمت الواو مقام اما **قوله** وجعلها من متعلقان
 الى اول الجملتين اي والمضامين هما لكن من شئ فاقول بعد السلام هذا
 شرح الى قول الجراء الذي هو قوله المذكور متعلقا على وجود شئ
 في الدنيا والذنب ما دامت موجودة لا بد من وجود شئ فيها فلو
 ان كان متعلقا على تحقيقه والمتعلق على المحقق محققا فكلها
 مقولة للشرط فانه يقتضي ان الجواب متعلق على وجود شئ مقيد
 بكونه بعد البسطة والمجدلة والمتعلق على المقيد غير محقق الوقوع
 اه سوقي **قوله** واما اصلها اي اصل في وبعد فهو الى وقوله واصل
 واما ما بين من شئ الى اي فالواو نائية عن اما واما نائية عن اما
 بين فالواو نائية النائب وقوله على ان الواو نائية اي عن اما **قوله**
 واما اول من تكلم بالحي في الاية على عبد السلام او من نطق بها مطلقا
 او من لانه علم الاما كلها وان قيل بغيره فبالنسبة لقوم قيل هي فضل
 خطاب داود والحق انه مطلق كلام فاصل بين الحق والباطل
 وقيل بغير ذلك **قوله** جري الى اما بعد اي في اما بعد وقوله من كان باونا
 يدق منه اي من كان مجرى الخلف فحين كان باونا وقوله خصي اقوال
 حال من الخلف اي حال كون على فخصي اقوال وقوله وكانت له فضل

الخطاب اي الغايل الخطاب والذي اجمع عليه المحققون من علماء
 البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المستطعم يفتح كلامه في
 كل امر ذي بال اي ثاب بذكر الله وتحمده فاذا اراد ان يخرج منه
 الى الغرض الموق له اي الذي سيف الذكر والتحميد لاجل فصل بين
 ذلك الغرض وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد فلفظ اما بعد
 في قاصد في ذلك الخطاب اي الكلام المخاطب به وهو المثل
 على التثنية وعلى الغرض المقصود على وجه لا يتأخر فيه بل على وجه
 مقبول وعلوم من هذا ان فصل في قوله فصل الخطاب مصدر بمعنى
 قاصد وان الخطاب بمعنى الكلام المخاطب به وان الاضافة على معنى
 في ثاب **تفسير** من الاقتصار الشوب بالانحاض ما يكون بلفظ
 هذا كما في قوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطلائع ان
 ما ب هو اقرب من فيه نوع مناسبة وان يتاخر لان الواو المحال
 اي هذا المذكور للمؤمنين والمحال ان للطلائع ووجه الاقتصار
 ان ما بعد هذا لم يربط بما قبلها بالمناسبة ولكن فيه نوع ارتباط ووجه
 الربط هنا ان الواو في قوله وان للطلائع واو المحال وواو المحال
 تعني مصاحبة ما بعدها لما قبلها برعاية اسم الاشياء المتضمن
 لمعنى عامل المحال وخواتم فالمحصل للربط وواو المحال مع لفظ
 هذا ولفظ هذا اما خبر لثبته المحذوف اي الامر هذا والمحال كذا
 او خبر المحذوف في الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون المحذوف كذا في قوله
 تعالى بعد ما ذكر جمع من الانبياء عليهم الصلاة والسلام واما
 ان يذكر بعد ذلك الجنة واما هذا ذكر وان للمؤمنين حسن ما
 بالثبات الخبر اعني قوله ذكر قال الله الاثر لفظ هذا في هذا المقام
 من الفصل الذي هو احسن من التوصل اي مما يفصل بين كلام
 وتوصلا احسن من التوصل الذي هو التوصل بالمناسبة
 وذلك لان لفظ هذا ينسب السامع على ان ما سيلي اليه بعد كلام
 آخر غير الاول ولم يوت بالكلية الثاني فحالة حتى يشوش على السامع
 سمعه لعدم المناسبة واما التوصل المحض فليس فيه تنبيه السامع
 على ان ما يليه هل هو كلام اخر او لا ولفظ هذا غلاق وكسرة
 اي وصلته قوله شديدة يتاخر الانبياء بها بين الدخول في كلامه

الخروج

الخروج من كلامه والدخول في كلامه **آخر** فان قلنا ان الواو عاطفة
 اي او للاستئناف وقوله فالفاء نداء اي في قوله فهذا او قوله على توهم
 وجود اما المناسب او على توهم وجود اما لان الزيادة المحذوفة
 وجه براسه وعبارة عن محتمل ان الواو نافية عن اما النافية عن
 مهيأتين من شئ بعد التمسك والحمد والصلوة ووجه فالفاء في قوله
 فهذا في جواب الشرط فيقول ان الواو للاستئناف ويجعل هذا اللفظ
 وعلى هذين الاحتمالين فالفاء في قوله فهذا زائدة او لا بغير الطرف
 محذوف الشرط كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فيقولون هذا الذي
 قد علم اول توهم اما انه فانت تراه في قوله زيادة وجهها مستقلا
 ويجعل توهم وجود اما واجراء الطرف محذوف الشرط وجهها مستقلا
قول التفسير فلهذا مخرج اعلم ان لفظ هذا او مخرج للمشار اليه المحسوس
 بحاسة البصر قوله ذلك سمعت هذا الصوت حجاز لا حقيقة
 لان الصوت ليس بحس حاسة البصر ووجه فيها الاستغناء
 حيث شبه اللفظ الذهني الدالة على المعاني المحسوسة بمشار اليه
 بحس واستغنى لفظ هذا لللفظ المحسوس استغناء مخرج وظاهر
 كلامهم انها استغناء اصلية ووجه فيها بان اسم الاشياء مخرج
 للحيثيات لا للكليات والاشياء الاصلية انما تكون في الكلمات
 وقال الشيخ العبد وقد ان اسم الاشياء في لفظه الكلي وفي قريته
 الرسالة الفارسية ان الاستغناء في اسم الاشياء بعبارة مطلق
 القاطع بلفظ مشار اليه بحس مجامع التحقيق واستغناء ثانيا في الاول
 في سري التبيين الى حيثيات وهي اللفظ المحسوس والمشار اليه
 المحسوس واستغنى لفظ هذا لللفظ المحسوس وسياق في لفظه من مخرج
 لفظ عند قول المصنف هذا **القول** او اطلق على المعنى المصنف
 اي اطلق شرح حاله كما في المعنى المصنف لا معنى شامخ
 على المؤلف مبالغة كان او في قوله ولو قال او اطلق شرح بالمعنى
 المصنف على المؤلف مبالغة كان او في قوله كما قيل في زيد عدل راجع
 لجميع ما قبله اي زيد عدل او ذر عدل او اطلق المصنف وهو
 العدل على زيد مبالغة **قول** يطلق على مخرج القوام كمنه حكم
 على قول الله تعالى اللطيف الخبير قال اللطيف من اسمائه تعالى
 معناه البه بعبارة المحسن اليهم ان كان من لطف لطف اي مخرج كنصر

في قوله فالفاء نداء اي في قوله فهذا او قوله على توهم
 وجود اما المناسب او على توهم وجود اما لان الزيادة المحذوفة
 وجه براسه وعبارة عن محتمل ان الواو نافية عن اما النافية عن
 مهيأتين من شئ بعد التمسك والحمد والصلوة ووجه فالفاء في قوله
 فهذا في جواب الشرط فيقول ان الواو للاستئناف ويجعل هذا اللفظ
 وعلى هذين الاحتمالين فالفاء في قوله فهذا زائدة او لا بغير الطرف

قال سيد علي الاجموري رحمه الله تعالى مبتدأ بلام جنس عرفنا
منصوص في محله وفا وان عرى عنها وعرف الخبز باللام مطلقا فالتعريف
ومن ذلك قولهم الكرم في الغرب والتجاعة في خريش **قوله** وما كوني موقفا
الا بالله الكلام على حذف مضاف اي وما كوني موقفا الا باعانة
الله قال التوفيق هنا مصدر المبنى للمفعول بنا على الصحيح من جواهر
صواعق مصدر المبنى للمفعول عند عدم اللبس وانما قد مرنا المضاف
للتعريف من دخول الباء على الفاعل المستكر عند اهل اللسان الاتهام
كونه آله لا شاع من دخول الباء على الآله وانما جعلنا التوفيق
هنا مصدرا مبنى للمفعول كيلا يظن تعدي المضاف المذكور اخذ
صيانا على الملوك **قوله** والتوفيق هو لغة التالف بين الاشياء
وشرعا ما ذكره المحقق **قوله** او خلق فدية الطاعة الى فاوهنا
ليتولج الخلاف في تفسير التوفيق فقيل هو خلق الطاعة
نفسها في العبد وقيل هو خلق فدية الطاعة فيه واختلف في
تفسير فدية الطاعة ففرضها اهام المحققين بلامه الاسباب
والآلات والمراد من الاسباب الاشياء التي تكون ساعدا على الفعل
كالما الذي يتوصل به فانه من الاسباب العرضية للصلاة والمراد
من الآلات الاشياء التي يحصل بها الاعانة على الفعل كالاعضاء
التي تخاول بها الطاعة فانها آله لها آلات لها وعلى هذا التفسير
فحتاج الى زيادة وسهيل سبيل الخبز اليه او زيادة والداعية اليها
اي السبل المتفاني الى الطاعة لاجراجه الكافر فانه ليس موقفا
مع ان الله خلق فيه قدر الطاعة بالمعنى السابق وفسرها الاثري
بانها العرض المقابلة للطاعة وعلى هذا التفسير فلا يحتاج لما ذكر
لان الكافر خارج من اول الامر اذ لم يخلق الله فيه قدر الطاعة
بهذا المعنى بل استطاعها فقط **قوله** والخير لان صفة ومضاه لغة
منك النسخ والاعانة وشرعا خلق المعصية في العبد والداعية
اليها او خلق فدية المعصية على الرايبي التي يقف في التوفيق
قوله اي ما لبس اول به ولم يقل اي متعلقا قلته الى لان في الرغوة
فيه مذكور وهو السلوك **قوله** ولا شك ان الملوك قد
اي متصف

اي متصف بانز مطلقا عليه غير عيوب فيه هو سلوك الفاعل طريق مع
الاخذ في الاسباب من الاجتهاد والاختلاف في العمل **قوله** ولا يلزم
التي يمكن ان ترد لما يوجب من كلامه ان البسطة جزء من الفاعل بحيث
جعلها كالحمد والثناء في ان الحمد جزء من القرآن **قوله** المنزى مخرج
به الاحاديث النبوية اي غير القدسية وقوله على قلبه المصطفى هو
الله عليه وسلم خرج التوراة والانجيل ونحوها وقوله لا يحجز
اي الله ما يصدق النبي صلى الله عليه وسلم في دعواه الرسالة مخرج
الاحاديث القدسية فالاختصار على الانحاز وان كان الانزال
لغيره اذ لا احتياج اليه في التميز وقوله باقتضائه من اي
كسوة الكسوة وتبرها مثلها دفع توهم ان الانحاز بالكل فخلق
وقوله المستعبد لبلادته خرج به ما نخت للاونة كالشيخ والشيخ
اذا انزينا فان جوهرها البتة فانه كان قرانا متلويا كما ورد عن قمي
رحمى الله عنه وقوله وايضا منه كذلك المراد الانحاز التي لها
بال اي التي بعد عنها العرف فانا لله **قوله** بطريق الاشتراك اي كما انه
يطلق على الكل ليطبق على البعض **قوله** واعتبارا الى بيان لقوله وعلا
التي **قوله** على الحقيقي اي على الابد الحقيقي وهو ما تقدم اعام
المقصود لم يسبق شي والابتداء الحقيقي نسبة الى الحقيقة مقابل
المجانز لان حقيقة الابد بالشيء جعله اول امره في فاعله
فاطلاق الابد على الاضائي حجاز علاقته المشاهدة في سبق كل
قوله على الاضائي اي على الابد الاضائي وهو ما تقدم اعام
المقصود وان سبق شي فيهما الصوم والمخصوص المطلق فكل حقيقة
اضافي ولا عكس ومعنى قوله اضائي انه يسمى اي انه بالنسبة
للمقطوع قال الصبان على الملوك الابد الاضائي ما كان
بالاضافة الى ما بعده اي الذي كان ابتداء بالنسبة الى الفعل الذي
بعد سبق شي اوله هو اعم مطلقا من الحقيقي فكل حقيقي اضائي
والعكس وانما التسوية بالاضائي على التفسير بالمجانز مع ان الاسباب
في المعالية لا شعاع ما لم يرد من غير الحقيقي وانما كان ابتداء الاضائية

لما بعده **قوله** دفعا للقيام اي بين حديثي البسطة والجملة وبيان
التقارض بينهما ان اذا ابتدئ بالبسطة فانت البداية بالجملة ولا
البدى بالجملة فانت البداية بالبسطة فلا يكون العمل بها وبدفع
التقارض بان لا يبدأ نوعان حقيقي واذا في الآخر ما تقدم **قوله** ان
سند اي لان حديث البسطة اصح من حديث الجملة ان قلنا انها
حسنان او صحيح وحديث البسطة حسن وبادي بالبسطة على
قليل انها اول ما كتب القلم في اللوح **قوله** دل على الطلب اي ضمنها
وكانه قال ابدوا في اموركم ذوات البال بسم الله الرحمن الرحيم
فكل امرئ ولي نفسه الحديث الامر عبر في جانب العمل وفي جانب القرآن
بالاعتدال عدم تضمن الامر بنفسه الحديث **قوله** بل هو امام فقيد
به اي متبع وفي كلام الحديث تليح الى قوله تعالى وكل شئ احصناه
في امام فبين **قوله** المص والصلوة والسلام الى ان جعلت هذه
الجملة خبرية لفظا ثالثة معني كما اشار اليه الخارج في قوله
والمعنى واطلب الخ وجعلت جملة الحمد كذلك فلا كلام في صحة العطف
وكذلك ان جعلنا خبرية لفظا ومعنى لحصول المقص منها على
هذا التقدير ايضا ما جزم الحمد لان الاخبار بمضمونها من
جملة افراد الحمد اذ هو وصف جميل واما جملة الصلاة والحمد
فلما قال بعضهم من ان المقص بها التعظيم لا حقيقة الدعاء وهو
حاصل بالاخبار بمضمونها اما اذا جعلنا متغايرتين ففي صحة
العطف الخلافا لما روي في عطف الانشاء على الخبر وعكس ذلك
مراد البيانين وابن مالك وابن عصفورنا قلنا لا خلاف في
والحوار مرادى الضمائر وجماعة آخرين فالاولى جعل الواو
استنفاة لانها تدخل على الاسمية لانها تدخل على الاسمية كما في
قوله تعالى واهل مسمى عنده كما تدخل على المضارع في قوله
للم ونقر في الامر حام وان خصها بعضهم على الثاني او على
وتعد القول اي وافول الصلاة الى وانما احتجنا لتقدير القول
لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر **قوله** فهو مجاز مرسل الى اي
فهو مجاز مرسل مركب فان المركب المستعمل في غير ما وضع له
ان كانت علاقته المشابهة فاستعاره تمثيلية والاجزاء مرسل
وان كانت

وان كانت جملة الصلاة خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز فيها الانهارة
استعملت فيها وصفت له **قوله** لان المقصود من الصلاة الاعتناء
الى اي فالمقصود بها التعظيم صلى الله عليه وسلم لان الاخبار بان
الله تعالى صلى الله عليه تعظيم له **قوله** وفيه نظر وجه النظر ان يقتضي
انه ليس المقصود منها الدعاء بل التعظيم وليس كذلك كما يدل له الحديث
الوارد في كيفية تعليم الصلاة كما في الحديث **قوله** في اللغة حتى اللغة
لغة المراجع في الكلام اي الاسرار فيه واصطلاحا الالفاظ الموضوع
للغائي او الاستعمال العربي والمعنى والصلوة في اللغة اي في
الالفاظ الموضوع للغة او في الاستعمال العربي معناها
الدعاء وتوله على حال اي ومعنى الصلاة حال كونه لغويا
اي منسوب الى اهل اللغة لا لغتهم وتوله او التمهيد اي لتبني هذا
التفسير اي ومعنى الصلاة من جهة اهل اللغة **قوله** واما
حديث الخ فظاهره انه لا يجوز على ان الصلاة متضمنة معنى
العطف مع ان الاستعلاء غير محسوس وعلى موضوع الاستعلاء
المحسوس فاستعمالها في غيره مجاز **قوله** او مجاز بالاستعارة اي
او مجاز مرسل بان تقول على الاستعلاء المحسوس فتطلق عن قيد
المحسوس الى مطلق استعماله فنقل المصنوع خصوصه فيكون
مجازا بمقتضى العلاقة وامرأة بين الاطلاق والتعبد والى
استعملت في الخاص بالنظر لكونه فردا من المطلق كان مجازا مرسلا
بمقتضى العلاقة والتعبد والاطلاق وان جرينا على ان على حقيقة
في الاستعلاء المصنوع فلا مجاز لانها استعملت فيها وصفت له **قوله** الخ
تقدم تقريرها وهو ان تقول بسم مطلق ارتباط صلاة بمصلي على
تقدم تقريرها وهو ان تقول بسم مطلق ارتباط صلاة بمصلي على
بمطلق ارتباطها بمصلي عليه فسر التفسير من الطياري للوقت
فاستعملت على موضوع الاستعلاء الخاص بمصلي عليه خالص على طريق
التبعية والجامع القائل في كل **قوله** المراد بها الدعاء اي سواها كان
باستغفار او غيره وسواء كان الدعاء مبادر من النفس او من الجح
او من الملائكة **قوله** خلا فالحال انها من الملائكة الاستغفار الخ

ان قلت ما الحكمة في ان الله تعالى امرنا ان نصلي عليه ونحن نقول
اللهم صل على محمد فقال الله ان يصلي عليه ولم يصل عليه بانفسنا
قلت لاننا نصلي الله عليه وسلم طاهر لا عيب فيه ولا نقص ونحن فينا العيب
والنقص فكيف يصلي من فيه المعايير والنقائص على الطاهر الكامل
فقال الله ان يصلي عليه لتكون الصلاة عليه من رب غافر عني
طاهر صلى الله عليه وسلم انه صفي على خطية من تولى **قوله** اشارة
الى ان تاليفه هذا الى المات بخلاف الشافعي فانه قال فيه وبعد وجاهل
انه عدل عن عبارة المؤلفين التي هي اما بعد لئلا تكون الاشارة التي
ان تاليفه حقيق وتواضعا وان كان الايتان بما بعد التي هي السنة افضل
قوله واتى باسم الاشارة الى اني لم يخصص ولم يقل بذلك لانه لا يقال
هذه الاشارة وهي سرولة الماخذ بقيدانه عظيم من تاليف الاشارة
السابقة لا ان يقول ما هنا باعتبار ما وقع لان الواقع انه سهل الماخذ
وما تقدم باعتبار التواضع فلا منافاة بين الاشارة **قوله** عائد
على المذاهب المصنعة وهذا الاولي عائد على عبارة المصنعة وهذا
لان الصانع المصنعة وهذا غير المعنى فانها الكلام البني المصنوع
على هيئة الخارج فقد تعدد صور المعنى واحد **قوله** والاحق
انه عائد على المعاني هذا خلا في المهور ووجه عدم اختياره ان
المعاني غير مستقلة لتوقها على الالفاظ فلا يصح ان تكون مدلول
والاجرة مدلول **قوله** مطلق الجمع اي الجمع المطلق عن التقييد بخبر
وهو المتبادر من قوله كما تقدم التنبية عليه اي بقوله يجوز في الدين
قوله فانه اختار الالفاظ المختارة وهو لا يصح كما انه عليه السلام
يقول بانها اعراض تنقص الى والمختار ان المشار اليه منه هو
الالفاظ المستخرجة في الدين باعتبار ولائها على المعاني المخصوصة
سواء كانت الخطبة مستندة على التاليف او متاخرة وما قيل
من انه ان كانت الخطبة سابقة على التاليف فالمشار اليه الالفاظ المستخرجة
في الدين وان كانت متاخرة عنه فالمشار اليه الالفاظ المستخرجة
في الخارج غير مستقيم لان الالفاظ اعراض تنقص عن حقيقة
النطق بها والالفاظ موجودة في الخارج بل تستخدم حرف
بعد حرف وهكذا وانما كان المختار هو الالفاظ باعتبار دلالتها
على المعاني

على المعاني لان الالفاظ لما كانت غير مقصودة قلنا ان المدلول
لاسم الاشارة هو الالفاظ الدالة على المعاني لا الالفاظ في ذاتها
قوله وعنه فيه اي كما بحث في النفوس لانها لا تيسر لكل احد وفي
المعاني بانها انما تستفاد من غير ما هي تابعة والحاصل ان المعاني
غير مستقلة لتوقها على الالفاظ فلا يصح ان تكون مدلول الاول
مدلول فيطل بربع احتمالات وهي اما ان المشار اليه هو المعاني
وجدها او مع الالفاظ او مع النفوس او معهما وان النفوس
لا تيسر لكل احد ولا في كل وقت كتيسر الالفاظ فلا يصح ان تكون
مدلول الاول اجرة مدلول فيطل احتمالان هما كون المشار اليه
هو النفوس وحدها او مع الالفاظ فيطل احتمالان سنة وتعين
الاحتمال السابع **قوله** واسم الاشارة مستند الى توطئة لقوله فان
قلت الخ **قوله** فلا يصح الاخبار اي لعدم التقابل بين المبدأ والمخبر
قوله فلم يزم عليه الاخبار بالكلية عن الخبر اي وهو لا يصح لعدم التقابل
المضاهية **قوله** اجيب بان في الدعاء حذف مضاف ثان وحاصل الاعتراض
والجواب هو ان الالفاظ المستخرجة في الدين محمولة مع ان الرسالة اسم
المفصل بابا بابا فلم يحصل التقابل بين المبدأ والخبر هذا حاصل
الاعتراض الاول وحاصل الاعتراض الثاني ان المشار اليه في
في هذه المصنعة فهو خبر في مع ان الرسالة اسم الالفاظ سواء
كانت في ذهن المؤلف او في ذهن غيره فهو اسم للملكي لا للغير
وحاصل الجواب عن الاعتراض الاول انه بقدر مضاف اي مفضل
هذه اي الالفاظ المحملة في الدين هي الرسالة وحاصل الجواب
عن الاعتراض الثاني انه بقدر مضاف ثان بعد المضاف الاول
مفضل نوع هذه رسالة **قوله** لا يقوم به المفضل هو الاقرب في نحو
العبارة ان قل ان تتصور مفصلة في ان واحد كذا المحسوس كالبيت
بما فيه على السطح موصلا **قوله** علم اليقين هو ما وضع للماهية
بقيد الاستحضار كما ساقه فان الواضع وصنع لماهية المحسوس
المقتضى بقيد الملاحظة في الدين خلا في اسم الجنس فانه وقيد
للماهية لا لغيره الاستحضار فعلم الجنس موضوع للحقيقة

من حيث لغتها ذهنا بمعنى ان تعينها ذهنا هو المقدر المحفوظ
في وضعه دون التصديق على كثير من فانه حاصل غير مقصود
في الوضع وان كان مفرقة واسم الجنس وضع لها من حيث
على كثير من معنى ان التصديق هو المقدر دون المعنى والتدبر
لفظ وضع للفرد المنتشر كرجل وعلى الشخص ما وضع لشي
بعينه عن متناولها الشبه كمن يدرك **قوله** ان العلم
اختلجوا اهل الذهن يقوم به المفصل **قوله** لان واهل
الكتب من قبيل علم الشخص والجنس **قوله** لان فان قلنا الذهن
لا يقوم به الا المحل وسمى الكتب علم جنس احتيج لتقديرها
هما مفصل نوع هذه لان نوع المحل محمل وسمى الكتب نوع لفظ
فلذا قدر مفصل نوع ومفصل نوع المحل هو نوع المفصل ولم
لم الكتب لتقدير نوع لما عالت ان نوع المحل محمل وهو ليس
سمى الكتب وان قلنا الذهن يقوم به المفصل وسمى
الكتب علم شخص ولا تقدير وان قلنا ما في الذهن محمل
وسمى الكتب علم شخص قدر مفصل فقه فان قلت شكل
على حمله علم شخص ان السمي متعدد فقلت تعدده لا يضر في
شخصه فهو وان تعدد محتاجة بشئ واحد فاللفظ الذي
في ذهن المؤلف هو التي في ذهن غيره وهكذا والمقدور
هو المحل وهذا التقيد بوضع عبارة **قوله** المحسوس
خارجا اي بجاسة السمع فقولك سمعت هذا الصوت بخارج
لا حقيقة لان الصوت ليس محسوسا بحاسة البصر **قوله** ان شبه ما في
الذهن الخ اي فقولك انك قد رايت كذا محسوسا معناه شبهها
قوله اصلية بحث فيه بان اسم الاشياء موضوع للعمليات
هي على ما هو الحقيقي والاستعارة الاصلية اذ تكون في الكلمات
واجاب بعض المحققين بان اسم الاشياء منزهة عن الكلمات
متضمن معنى الحرف هو الاشياء وهو نسبة جزئية بين مشير ومشير اليه
وحقها

وحقها ان يودي بالحرف فتقول متضمن معنى الحرف اي معنى حقه
ان يودي بالحرف **قوله** لا يلزم من كون الشيء الخ الاني الاول هو اسم
الاشياء والمعنى هو الاشياء والثاني هو الحرف والجار
والجور وهو معنى متعلق بمجذوف والباء بمعنى الامر والتقدير
متضمن لمعنى وذلك لان مدلوله مشار اليه الشارح حين فيكون
متضمنا لاشياء فيصير المعنى لا يلزم من كون اسم الاشياء متضمنا
لمعنى حقه ان يودي بالحرف ان يعطى حكمه اي حكم ذلك الحرف وهذا
بيان لما نحن فيه وان كانت القاعدة كلية **قوله** وهذا يرد الخ اي بقولنا
لا يلزم من كون الشيء الخ **قوله** انها تتبعية لان اسم الاشياء لا يترتب
الاستعارة ان يقال شبه المتعلق بالاشياء والسمة بالاشياء
للمتعلق والتي بهذه واشتملت في متعلق بدل ان تشق من
الاشياء مشار بمعنى متعلق ولا يخفى بعده عن المألوف ولعل
المحقق امر بالتامل لاجل ذلك **قوله** السمع برحمته الله بجامع التحقيق
اي بجامع هو التحقيق فالاصناف بيانها وتولم فاشارة اليها
اي استعمل فيها اسم الاشياء الموضوع اصالة للمحسوس على سبيل
الاستعارة كما قال المحقق **قوله** اخذه من الوصف بلطفه اي
نظر الاحدا وصاعها الاصلية وذلك ان يقول ان اخذه نظرا
جميع او صانعها الاصلية والمراد بالصفة ما قابل للشيء والصفة
وتشمل رقيق القوام والشفاف وصفه **قوله** جدا الجهد بالكسر
الاجتهاد ولعل الاصل صفة صفر جدا اي اجتهادا اي صغرا
ما شاع اجتهاد بحيث يكون في آخر المراتب فاللفظ صغرا تاما في
المصاف واقسم المصاف اليه مقاصد فالصفة تتصا به وهو ليس
من مدلول لطيفة بل هو مراد موافقة لما في الخامس وسماني
اخذه من التنوين في لطيفة **قوله** من طرفية الدال في المدلول الخ
المرور العكس اي من طرفية المدلول في الدال لفظا لالفاظ قولنا الثاني

انه لا يمكن استحضارها بغير لفظ كما حققه السيد لكن الحقان المعاني
قوال للالفاظ ايضا كما حققه السيد لما ان المتكلم يستحضر المعاني
اولا ثم يأتي باللفظ على طبقه والتمسك بالمعاني بدو الالفاظ
صحيحة لان كلاهما في الالفاظ المجموعة وهذا يرجع الخلاف
لفظيا لان الاول باعتبار السامع والثاني باعتبار المتكلم **قوله**
من ظر فيه الذي في المدلول ايضا فلا يخفى ان بيان المجاز ايضا
والايضاح ليس هو المدلول للرسالة بناء على اسم الالفاظ وليس
جزؤها بناء على اسم المعاني بل هو ثمرة او علمها فيستدعي
لك جعلها من طرفية الشيء في مرتبة فشم مطلقا ارتباطا بغيره
مطلقة ارتباطا بغيره في طرفية الشيء في ذلك جعل في التعليل
والمرجع جزمه من طرفية المعاني **قوله** وفي الكلام استقار بغيره وفيه
ايضا استقار بالكنابة بتشبيه بيان المجاز الى نظري وحذوقه
بعد استقارته وفي رخص اليه وفيه مجاز فربما ان يقول في
الاستقار بين نظري ومطروق بعيد ان احد هاتين احتواء والاخر
له تحيز فتطلق عن هذا العبد وتستعمل في الارتباط على وجه
الدالية والمدلولية او اللطيفة والمجزية **قوله** عقليا الى المجاز
العقلي هو اسناد الشيء لغيره هو له كائنت الربيع البقل وقول
او لغويا المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له
لعلاقة مع قرينة وقول مرسل المجاز المرسل هو الذي علاقته غير
المشاهدة كالسببية مثلا نحو قولك رعبنا القوي الغيث اي النبات
الذي سببه الغيث وقول او استقار اي مجازا بالاستقار وهو
الذي علاقته المشاهدة نحو قولك رايت اسدا في الجاه وقولك نود
اي كالمثال المذكور وقولك او مركبا اي تقولك اني امر ان تقدم
مرجلا وتوخر اخرى لمن يريد في امر وسعى مركبا لان المشبه والمشبّه
ههنا جنس من متعدد كالمثال المذكور **قوله** المصم والتشبيه
التشبيه لغة الدلالة على مشاركة امر لا مرعى معنى فتقول على مشاركة
اي اشتراك

90
اي اشتراك في المفاعلة بمعنى الفعل كما خرت وواعدت بمعنى خرت
وواعدت والمراد بالامر الاول المشبه وبالامر الثاني المشبه به وقول
في معنى اي في وصف وهو وجه التشبيه المشترك بين الطرفين
الجامع بينهما واما الال والتشبيه بالكسر فهو المتكلم واحتمل بقوله
في معنى عن المشاركة في عينه نحو مشاركتي في الدار والار
تشبيهه بداري في تميم الكلام على التشبيه عند ذكر المصم **قوله** ان
وفي بيان التشبيه اشار بذلك الى عطف التشبيه على المجاز لا على
بيان واعاد المجاز لشدة الاتصال بين المجاز والمجوز **قوله** عطف
على المجاز هذا غير صحيح لانه لو كان قوله في بيان التشبيه عطف
على المجاز لكان المعنى وفي بيان في بيان التشبيه وهو غير صحيح
فالمعنى ان يقول اعاد الشئ بيان ليعيد ان التشبيه معطوف على
المجاز لا على بيان واعاد في شدة ارتباط المجاز بالمجوز وكذا
بغال في قوله وفي بيان الكناية **قوله** اي الذي يعني عليه الاستقار
الذي اي فالمراد التشبيه مطلقا اعم من ان يكون على وجه الاستقار
بالفعل بان حذفت عنه الاداة والتشبيه كما في قولك رايت اسدا
في الجاه او رايت اسدا برعى او على وجه تبني عليه الاستقار
اي بالقوة وهو التشبيه المذكور في الطرفان والاداة نحو من يد
كالاسد ووجه تسميته عليه انه اذا حذف المشبه واداة التشبيه
واقترنت قرينة على المراد صارا استقار بالفعل **قوله** المصم والكنابة
هي في الاصطلاح لفظا يريد له لا ترجم معناه مع جواز ارادة
المعنى الحقيقي مع ذلك اللانتم كلفظ طويل الجاد والمراد به
طول المفاعلة مع جواز ارادة حقيقة من طول الجاد ايضا اي
علاقة السيف **قوله** المصم على سبيل الاختصار رتبة هو الثاني ووصف ثان
كثرة المعاني لاختلافها في معنى الاختصار رتبة هو الثاني ووصف ثان
للمناسبة المناسبة وصف ثالث فانه وصفها او لا يفرد وهو لفظ
تم ثانيا تشبيه الجملة وهو قوله في المجاز ثم ثانيا تشبيه الجملة

على سبيل الاختصار ويصعب ان يكون مرتبطا بقوله في بيان المجاز
وسبغها بجملة هو جملة لا تحفة فهو على حد قوله تعالى وقال
سجد من من من آل فرعون يكتم آياته **قوله** والا فالحق اي والا
نقل انه بيان للاختصار بل قلنا ان بيان حقيقة الاختصار فلا
يصح التفسير لانه خلاف الحق والحق هو هذا التفسير احدى
تفسيرين للاختصار التفسير الثاني انه اذا المعنى المقص
باقل من عبارة المتعارف وهو تعين الارجاز كما عليه جماعة وفي
المصباح ان الارجاز بتقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه
فهو اخص من الاختصار على هذا ولين بقية الاقسام تنبها
للقاعدة فيقول اما الارجاز فهو اذا المعنى باقل من عبارة
المتعارف فيقول اذا المعنى اي ما يقصده المتكلم من المعاني
وقوله باقل اي بعبارة اقل اي قليلة فافعل التفضيل ليس
ليس على بابه وقوله من المتعارف اي الكلام اي فالارجاز هو
هو اذا ما يقصده المتكلم من المعاني بعبارة قليلة من الكلام
واما الاطناب فهو اذا ما يقصده المتكلم من المعاني بعبارة
كثيرة من الكلام واما المسادة فهو اذا المقص اي ما يقصده
المتكلم من المعاني بتعدد المتعارف اي الكلام اي فالكلام مساو
للمعاني المقص من اي فالمسادة عبارة عن لفظ ان لم يبدل على بابه
بتمام من غير ان يكون ناقصا عن اجزاء المعنى المراد والازالة
عليه **قوله** اصلية تخورات اسد في الحمار **قوله** وتبعية لنطق الحال
لكذا **قوله** وتمثيلية نحو اني امر الشيخ من رجلا وتوخر اخرى تقول
ذلك لمن يتردد في امر بين فعله وسركه وتقرير الاستقارة بان
التمثيلية ان تقول شبهت هيئة التردد بين الاقدام والاحتجاج
بهيئة تقويم الرجل تارة وتأخيره اخرى بجامع مطلق هيئته
والسفر المراد بالوصف له هيئة المشبه به له هيئة المشبه وقوله
وسر شئ اي مقترنة بما يلائم المستعار منه تخورات اسد في الحمار
له لم يجمع لبدية وهي شعر الاسد المتلبد على رقبته وبين كنفه
قاله

قاله ترشح اي تقوية للاستقارة لانها تلائم المستعار منه وقوله ومجردة
اي مقترنة بما يلائم المستعار له تخورات اسد في الحمار اي
حاده لان السلاح يلائم المشبه وقوله ومطلقة اي لم تقترن بشئ
منها تخورات اسد في الحمار وقوله والتمثيلية لتقيم الى اي عند
الكافي كما قال المحرر وهذا التقيم له ومثال التمثيلية الاصلية
المعارضية نسبت بقلان السقيرت الاظفار بصورة وجهه تمثيلية
شبهه بالاظفار مقترنة بتواتر اللينة لا سيما بشبه اللينة بالسمع
في الاختيال اخذ المخرج في تصويرها بصورة واختراع لوانه
لها فاختار لها صورة لصور الاظفار وسماها اظفارا المستعار
له الذي هو هذه الصورة امر متوهم متخيل لا يحقق له لاحدا
ولا عقلا ومثال التمثيلية البتعية لظقت الحال بكذا فافهم لما
شبهته الدلالة بالنطق واستقار النطق للدلالة واشتق من
النطق معنى الدلالة لظقت عقول دلت فاشبات النطق بالحال
تخييل وقد صرح السكاكي بان لظقت فظقت الحال مستعار للامر
المقدر الوهمي اي المتوهم انشائه للحال تغييرا بالنطق الحقيقية
كلفظ الاظفار في المعارضية المستقارة للصورة الوهمية
الشبهية بالاظفار الحقيقية ومثال التمثيلية المرشحة اظفار اللينة
نسبت بقلان لاذ المشبه يلائم الاظفار ومثال التمثيلية
المجردة نسبت اظفار اللينة بامر ضروري اذا جعل الامر ضمن
تخييل الاظفار ومثال التمثيلية المطلقة اظفار اللينة وقوله
واللينة لتقيم الى مرشح الى مثال الملكية المرشحة نطق لسان
الحال بكذا اذا جعل الحال استقارة بالكتابة بان شبه الحال
بالنسان بجامع الاخادة في كل والسقير لانسان الحال وحذف
وغيره بئى من لوانه واللسان تخيل والنطق ترشح ومثال
التمثيلية الجردة لظقت الحال الواضحة اذ الوضوح يلائم الحال
المشبه ومثال الملكية المطلقة لسان الحال واذا كانت مطلقا

الوضوح

لا يزال لم يقدّر في شئ من هذه النطق ولا يجرى وهو المصنوع كما يعلم
من المثالين قبل هذا ووجه من اقسام الملكية فاما انما الاصلية
والتبعية مثال الملكية الاصلية انشئت المنية اطفا حيا من غير شئ
المنية بالسبع واستقر اسم المنية له كمنه ثم حذف وبرز اليه شئ
من لوازمه وهو الاطفا ومن انما الملكية التبعية انما هي اقامة
الاضراب بدم من يد شئ الضرب بالقتل واستقر اسم المنية له
للمنبة واشتق منه قاتل ثم حذف وابنت بين من لوازمه وظهور
اقامة الدم لانه اكثر ما يستعمل في القتل وحاصل الاقسام
مع امثلة بان اقسام التصريحية الغير التخيلية ستة اصلية
وتبعية وتخييلية ومرسحة ومجردة ومطلقة واقسام التبعية
التخييلية خمسة اصلية وتبعية ومرسحة ومجردة ومطلقة واقسام
الملكية خمسة اصلية وتبعية ومرسحة ومجردة ومطلقة
وقد عرفت امثلة جميع الاقسام مما تقدم اول القولة **قوله**
لما في مذهب السكاكي من النقص اي الخروج عن الطريقة الجارية
لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تفسر
البا حجة وبيان ذلك انه جازي كقول لفظ ما اثبت للمنبة
خواص المنية به مستعمل في الاحققة له حسا ولا عقلا اي في امر
وهي محض لا يتوهم شي من التحقيق الحسي ولا العقلي فتوهم المتكلم
تبيينها بعنايه الحقيقة وذلك المتوهم صورة وهمية ولي لفظ
ما اثبت للمنبة من خواص المنية به استعار تخيلية وهو قد فسر
التخييلية بما لاحققة لعنايه حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية
موضوعة وذلك للفظ الاطفا في قول الهندكي واذا المنية
انشئت اطفا حيا الفيت كل تسمية لا تقع فانه لما شئت
المنية بالسبع في الاعتقال اخذ الوهم في تصويرها بصورة السبع
واخذ اع لوازمه لها وهي الاطفا التي بها توام اعتبار السبع
للفنوس

للفنوس فاختار لها صورة مثل صورة الاطفا المحققة ثم اطلق على
ملك الصورة التي هي مثل صورة الاطفا لفظ الاطفا فيكون النقص
لتصريحه لانه قد اطلق اسم المنية له وهو الاطفا المحققة على المنية
وهو صورة وهمية شبيهة بالصور الاطفا المحققة والقريبة
اضافتها الى المنية **قوله** ولبعد من هب الخطيئة الاسقارة اي بالكنية
وبيان ذلك انه ذهب الى ان الاسقارة بالكنية هي لتسمية
المص في النفس اي نفس المتكلم ووجه لتسميتها الاسقارة
بل هي لتسمية خالية عن المناسبة لان الاسقارة اللفظ المتكلم
في غير ماضع له لعلاقة المتأثر بها والسقار اللفظ المتكلم
والتسمية المص في النفس ليس واحدا من اهل هو فعل من افعال
النفس **قوله** علة للاختصاص الاول انه ان يرد اليه او يجعله
علة للاختصاص فقط **قوله** شبه الرسالة اليه عليه انه لا يجمع
في الاستقارة بين الطرفين على وجه ينبغي عن التشبه بان
يكون التشبه خبرا عن المنية او في حكم الخبر عنه كما تجد في
باب كان يران والمفعول الثاني في باب علم او حال
او صفة او مضافا للمنية كالجين الماء نكل هذا من التشبه
البليغ لانه الاستقارة مما ينبغي فيه لا يصح استقارة على راي
الجمهور وعلى راي السعد شيه مطلق هو لفظ الرسالة
قوله وهو معنى تحفة المناسب وهو من مدلول تحفة **قوله**
السم مر حماله جمع اخ اي قياسا وقوله ويجمع اليه اي على
غير قياس كما يشركه بقية وقوله ايضا اي كما يجمع على
ما تقدم وقوله شاع اي اشهر الاخواني اي هذا المفعول
وقوله والاخوة اي وشاع لفظ الاخوة وقوله عطف عام
الي فان قلت الاحسان مصدر والاجر ليس كذلك قلت
المصدر يحكي اسم المفعول او من عطف العام بالنظر المتعلق

اه **قوله** اي في قوله عطف عام الخ غير مناسب والمناسب اي في عطف
والاجنان عطف عام ووجه الاشارة انه لما كان عاما كما قال كان
لغرضه لا في الظاهر بل فيكون بالنظر في هذا البعض من الالوه سبحانه
وتعالى يعطى من غير مقابل ومن غير علة فيكون اختيارا واذا كان
مختارا لا يصدق العبد عليه شيئا اي لا يجب عليه شيء والا لما كان
مختارا قالوا وفي قوله الله وفيه ان الله لا يقرب **قوله** استدراك على
ما يتوهم اي فنية العمل له ظاهرة ويحتمل انه تقليل لقوله لا شيء
ويحتمل انها متعلقة ببناء اي لا شيء يستحق بناء على انه لا يجب
اليه **قوله** الله ولو سلم اي ولو سلم ان للعبد عملا في الحقيقة فمنا
وتز **قوله** اي وخلق علمكم ليصير جعل ما موصولة اي خلق الذي
ليستعونه ويصير انها استنهاية للتوبيخ اي فاعلموا ان
تعملون وليصير انها نافية اي ان العمل في الحقيقة ليس لكم فأنتم
لا تعملون **قوله** كلام المعتزلة اي من الاله العبد له عمل
في الحقيقة **قوله** قال الله تعالى توكبته على قول الله لم يجد
عليه منه تعالى دفع لكان السب وحاصل كلام الله انه لا يصح
القول بوجوب الصلاح لان العبد لا يتحقق شيئا فلا يجب له
على الله تعالى شيء فضلا عن كونه صلاحا او صلحا لانه لا يعمل
له في الحقيقة حتى يكافؤ عليه تعالى وجوبا على ان العمل على
تسليم كونه له لا يقتضي الوجوب الا اذا كان نافعا والنتج
محال عقلا ونفلا فنقل القول بالوجوب وبطل مذهب اهل
الضلال والمراد بالصالح ما قابل الفاد كما لا يخفى في مقابلة
الفرق فيقولون اذا كان هناك امر ان احدهما صلاح والاخر فساد
وجب على الله ان يفعل الصلاح منهما دون الفساد والمراد بالصلاح
ما قابل الصلاح كونه في اعلا الجنان في مقابلة كونه في اسفلها
فيقولون اذا كان هناك امر ان احدهما صلاح والاخر فساد
وجب

98
وجب على الله ان يفعل الصلاح منهما دون الفساد **قوله** الله امر
بالعلم لعل هو الامر بالمعروف هو العلم في كلامه تعالى لعل
لنفسه فكان الاولى ان يقول اني بصيغة اعم للبحث على معرفة
ما ياتي ويمكن الجواب باننا لانسلم ان البحث هو الامر بل هو الامر
مع شدة اعتناء **قوله** وهذا مجاز مرسل الاول في خبر مجاز مرسل
والعلاقة التقييد ان يروى المنقول عنه والاطلاق انه يروى
المنقول اليه وهذا السبوح في الخبر امر عام فيجب الاستعمال
وكونه اعرف المعارف بعد لفظ الجلالة امر وصفي فلا اشكال
اه **قوله** وهذا مجاز مرسل الجبانية الى الاصل توجه الخطاب الى معين
وهنا قد وجه الخطاب الى غير معين وهو من يتاقي منه العلم
فقد استعمل الخطاب المعتمد وهو الخطاب لمعين في المطلق وهو
الخطاب لمن يتاقي منه العلم اه **قوله** لا بد قبل الشروع الى الامار
باللبية الوجوب الصناعاتي او الاسمي في الالهي لان العقل
ليصوره بوجه لا غير ضروري انه لا يمكن الدخول في شيء قبل
خطوره بالبال واما الصورة بوجه يعني بغيره فليكون طالبيه
على بصيرة في طلبه فانه اذا الصورة بغيره سواء كان حدا
لمعروف اسمه او سماله فقد احاط بجميعه احاطا جازيا لانه
باعتبار امر شامل لضبطه وبيده مما عداه بخلاف ما اذا الصورة
بغيره فانه وان كان يكفيه في طلبه لكنه لا يفيد بصيرة فيه **قوله**
علم باصول يعرف به امر المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح
في الالهة علم مع رعاية مقتضيات الاحوال المنقولة علم اي
قواعد واصول معلومة وانما قيدت بالمعلومة لانه لا يطلق عليها
علم بدون كونها معلومة من الدلائل قالها في قوله باصول للتصوير
ويصح ان يراد به الملكة قالها السببية او الادراك قالها للتقدم
والاصول جمع اصل وهو القاعدة والمبادئ والقانون
القائمة بمراد فية على معنى واحد في الاصطلاح وهو الحقيقة

الكلمية التي يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها وأما في اللغة
فالأصل والمقاعدة مترادفان لأن معناه اللغة ما يقف عليه
عليه الشيء وأما الضابط فمعناه لغة الحافظ الحائز وأما القانون
فمعناه لغة مقفاس الشيء ذكره في القاموس وقوله يعرف به أي عناية
لأنه إذا لم يراعى لا يعرف المراد المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم
بطرق مختلفة والمراد بالمعنى الواحد ما يدل عليه الكلام الذي
هو في عين المطابقة لمقتضى الحال واللام في المعنى الواحد لا استراق
العرف في أي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وأرادته لا الحقيقة
لأن القوى البشرية لا تقدر على استيعاب جميع المعاني لأنها لا تتناهى
ولا يصح حطها بالعدد إلا بعدد ولا الجنس للتردد كون من له
ملكته لا اقتدار على معرفة المراد معنى واحد في تراكيب مختلفة
في الوضوح عالما بالبيان وخرج بتفسير المعنى الواحد المراد
المعاني المتعددة بطرق موزعة على تلك المعاني مختلفة في
الوضوح بأن يكون هذا الطريق مثلاً في معناه أوضح من
الطريق الآخر في معناه فلا يكون معرفة المرادها كذلك من
علم البيان وقوله بطرق المراد بها التراكيب شبه التراكيب
بالطرق بجامع الاتصال في كل والباقي بطرق معني في أي
في طرق وبالذات الدلالة العقلية لأن الدلالة أعم على تمام
ما وضع اللفظ له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق أو على جزء
كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق أو على خارج عنه كدلالة الإنسان
على الضاحك ونحو الدلالة على تمام ما وضع له وصية لأن
المواضع وضع اللفظ لتعظيم المعنى وتسمى الدلالة على الجزئية الخلق
عقلية لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج أفاضل من جهة
حكم العقل بأن حصول الكل والمزيد من حيث حصول
الجزء أو اللانتم وقوله مختلفة في الوضوح في الدلالة عليه
أي على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضعاً للدلالة
عليه وبعضها أوضح سوا كانت تلك الطرق من قبيل الكناية

أو المجاز

أو المجاز والتشبيه فمثال المراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في
الوضوح من الكناية أن يقال في وصف زيد مثلاً بالجود زيد
منزول الفصيل وبيان القلب وكثير الرهاد وهذه التراكيب
وصفة بالجود من طريق الكناية لأن هذا الفصيل إنما يكون
بإعطاء ابن أمه الضيفان وحين القلب لالفة للوارد ومن علم
من الأضياء بكثرة فلا يعادى أحداً وكثرة الرهاد من كثرة
أحراق الحطب للطبخ من أجل كثرة الضيفان وهذه الطرق مختلفة
في الوضوح وكثرة الرهاد أو غيرها فيقال به عند المناسبة كأن يكون
المخاطب لا يفهم بغير ذلك وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ
إلى المدلول وبطوره ومثال المراد أي المعنى الواحد بطرق مختلفة
الوضوح من الاستعارة أن يقال وصف زيد مثلاً بالجود زرايت بحر
في الدار في الاستعارة الحقيقية وطم زيد بالتمام جميع الأنام
في الاستعارة المكنية لأن الطيور وهو الغنى بالماء من أوصاف
البحر يدل ذلك على أنه أخصر تشبيهه بالبحر في النفس وهو الاستعارة
الكناية ولجهة مزيد تشابهه بالأمواج لأن التلاطم بالأمواج
واللحمة من لوازم البحر وذلك مما يدل على على أخصر تشبيهه
به في النفس لظن وأوضح هذه الطرق الأولى وأخفاها الوسط
ومثال المراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح من التشبيه
زيد كالبحر في السخاء وزيد كالبحر وزيد بحر وأظهرها ما خرج
فيه وجه التشبيه كالأول وأخفاها ما خرج فيه الوجه والأداة
معاً كالآخر فيقال بكل من هذه الأوجه الكناية من هذه
الأبواب بما يناسب المقام من الوضوح والمخفاة وتعدد الاختلاف
بالوضوح لخرج جرفه المراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في
اللفظ والبيان أي مع كونها متماثلة في الوضوح وذلك
كما لتبين عن كرم زيد بقوله كرم زيد وكرم زيد جواد وكما لتبين
عن الحيوان المفترس بالأسد والضيف جرفه المراد هذا المعنى
هذه الطرق ليست من البيان في شيء وأعلم أن الفرق من معرفة

هذا الايراد ان يحترز المستعمل عن الخطا في تادية الكلام بحيث
لا يعود من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء
المقام دلالة واضحة او واضحة عند اقتضاء المقام دلالة خفية
او اوضح عند اقتضاء الكلام دلالة متوسطة في الوضوح والخطا في
متوسطة عند اقتضاء اوضح واخفى **بالتشبيه** انما كان المراد
بالعلم هنا احد الامور المذكورة وهي القواعد والمملكة والادراك
لان العلم موقوف بالاشراك على هذه المعاني فيجوز ايراد كل منها
والا يقال بلزم على ذلك استعمال المشترك في التعريف بالقرينة معينة
وذلك لا يجوز لانا نقول محل منع استعمال المشترك في التعريف اذا
اراد احد خصيه او معانيه فقط واما اذا صح ان يراد به كل معنى
فانه يجوز كما هنا لانه يجوز ايراد كل من المعاني الثلاثة لان
علة المنع الوقوع في المحذور من ان لا يدرك المعنى المراد من المشترك
وهذا ينافي في الغرض من التعريف من البيان والكشف على ان
محل منع استعمال المشترك في التعريف اذا لم يكن بين معانيه
استلزام واما اذا كان بينهما ذلك فانه يجوز كما هنا لان تعريف
كل منها يستلزم تعريف الآخر لان المملكة كيفية راسخة في المعنى
تقدر بها على ادراك جزئية والادراكات الجزئية ينشأ
عنها القواعد لان القواعد انما تحصل من تتبع الجزئيات
والقاعدة نصية كلية يتعرف منها بحكم جزئيات موضوعها
والقضية المذكورة ينشأ عنها المملكة بسبب ممارستها فقد استلزم
كل منهما الآخر فكانا بمنزلة الشيء الواحد فالمقصود بالتعريف
الذي يوفى به لبيان الحقيقة واحد فانه لا اشتراك وحصل
المقصود من التعريف لان المقصود منه حصول البصيرة بالمصروف
وقد وجد والمملكة هي كيفية راسخة في النفس حاصلة في كثرة
ممارسة قواعد الفن واما قبل رسوخها فتسمى حالا ولا يصح ان
يراد

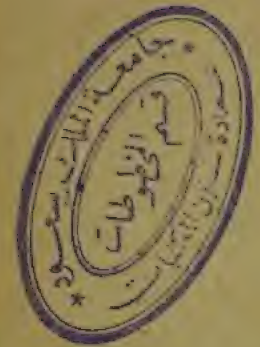
يراد بالعلم هنا اعتقاد مسا لى الفن لان مجرد اعتقادها لا يعرف
به احكام الجزئيات **قوله** يجوز ان يراد عامة عند العدد فتوى على مذهبه
شبه الرجل الكريم بمفهوم عامة وادعى انه فرد من افراده والستد
اسم المشبه به المشبه على طريقة القصر بحجم الاصلية **قوله** واما موضوعه
فاللفظ العربي الذي انما كان موضوعه ما ذكره لان يجوز ان يراد من عوارض
الذاتية وموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه
الذاتية ومعنى البحث عن اعراض الموضوع الذاتية هلها عليه قولنا
اللفظ العربي المستعمل في غير ما عارضه له لعل قد تمع قرينة
مانعة عن ايرادته مجازا او كناية ان كانت قرينة غير مانعة **قوله**
ايراد المعنى الواحد به اى باللفظ العربي وقوله مع طرق اى مع تركيب
قوله واما واضحه الخ قيل اول من وضعه الشيخ عبد القاهر وقيل
الوحيد لا في هذا العلم دون قبل ان يوجد الشيخ عبد القاهر فوضع
فيه الوحيد كناية المسمى بمجازات العراف **قوله** واما فائدة ففهم
كلام الله تعالى الخ اى ومعرفة تادية العرف الواحد بطرق مختلفة لادراكه
في الموضوع **قوله** واما غايته الخ غير محتاج اليه لانها متحدان بالذات
فكان الاولى ان يقول يدل قوله واما غايته الخ واما فضله فهو
شريف عظيم من جهة ان به تصديق النبي صلى الله عليه وسلم انه
تلقى بلاغة القرآن الخارجة عن طرق البشر **قوله** من حيث انشأه على
الحقيقة والمجاز الخ اى المناسب لكل منها للمقام الذي وقعت فيه بحيث
لوا حقيق المبلغا على قاطبة على ان يضعوا حقيقة بدل مجاز مثلا مع
استعمال المعنى المراد وهنا سببه لمقامه الجزوا واعترفوا بان من لدن
حكيم عليم **قوله** باللفظ عبارة راجع لقوله من حيث انشأه اى مقبلا
عنه باللفظ عبارة **قوله** المستلزم اى وهذا هو المستلزم لصيغة الخ
قوله واما مسائله فالحقيقة والمجاز اى فقضايا الحقيقة وقضايا
المجاز فقضايا الكناية وقضايا التشبيه **قوله** واما حكمه فهو فرض

كناية الى اى او غير من عين على قارئ التفسير والحديث **قوله**
وان كان على نفسه اى لا من العلوم العربية الادبية وقيل
نسبه للعلوم البتاني لتباني الموضوعات لان موضوعه غنى
موضوع غيره **قوله** حفظ تلك المبادئ الى جمع مبداء والمراد المبدوء
به والبعض بالبعض كفى فالمدار على الحد والموضوع والغاية **قوله**
فانها مقدمة العلم هي ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة
قوله المسمى بالعلم للبحث على معرفة ما ياتي في اعتراف هذا بان البحث هو
الامر والمعرفة هي العلم فمعرفة تحليل التي بنفسه فكانه قال امر بالعلم
للامر بالعلم وعباب بان لا اتعلم ان البحث هو الامر بل هو الامر مع شدة
الاعتناء والحق ان البحث من المتقدمين فكانه قال امر بالعلم اتباعا
للسلف **قوله** اشتركا في الظاهر الاشتراك اللفظي ان لفظ العلم ليعتد
الوضع والمعنى ولفظ المجاز كذلك لان لفظه واحد ووضعه متعدد
لان موضوع العقلي بوضع وللحد بوضع وللغوي بوضع وللزيادة
بوضع وللحد بوضع ومقتضى متعدد ايضا ليعتد ووضعه **قوله**
يقطع النظر عن المراد به ههنا من الاسناد والكلمة واللفظ
الركب والكلام على حد في ههنا في اي عن بعض المراد اى لا ينظر
لشيء بخصوصه لئلا يلزم اشتراك الشيء بنفسه وغيره والاولى
حذف هذا الكلام فانه وتوجيه غير **قوله** واما المجاز بالتقدم
وانتاجه الى غير مناسب لان هذا ليس من المجاز المرسل على الصريح
كالمجاز بالحدف وبان زيادة من غير فرق فالمناسب له ان يعطى على
ما قبل **قوله** انه وضع ما قبل ان ظاهره الى وذلك لان لفظ مجاز مشترك
في كل مجاز ومن الكل المجاز بالحدف والزيادة ولا يتوهم ان من
العقلى فيكون من اللغوي ولا يشابه فيكون استعارة فيكون من
المرسل فانه يترك على قول والحق خلاف **قوله** اى المجاز اللغوي
تفسير للمجازي كان اى كان المجاز اللغوي مفردا او مركبا **قوله** ان
اصل اللغة الى اى فرق بين المجاز في اللغة وبين المجاز اللغوي
فان الثاني مصطلح البيان وهو الكلمة الى اى **قوله** اى اصل اللغة
اى اصل

اى اصل هو اللغة وهذا مسلم بالنسبة لقوله من جاز المكان
الى لانه يتصل بمعنى اللغوي وغير مسلم بالنسبة لقوله مفعول
التي فالمناسب له ان يقول ان القاعدة الصرفية بالنسبة لمفعول
واللغة بالنسبة لقوله جاز **قوله** المسمى وهو في الاصل مفعول اى
على وزنه فهو مصدر مسمى صالح للحد والمكان والزمان لكن
اختلاف هل هو منقول الى المعنى الاصطلاحي عن الحد او المكان
ولم يقل احد منقول عن الزمان لعدم العلاقة بين المنقول
غير والمنقول اليه **قوله** فاصله مجوزاى بمعنى الميم وسكون الحيم
وقوله الواو **قوله** واما المجاز اللغوي الى جواز ان يقال قوله في
اللغة معناه التقديرية لبيان ما ياتي من ان اللغوي هو
الكلمة التي يفيد ان في اللغة الكلمة او الاستعمال كقولنا
كان اصطلاحا لمسمى لغويا ويقال معنى اللغوي ان مجازيته
اصطلاح لاهل البيان باعتبار اللغة بمعنى ان غير خارج عن الوضع
الى العقل لوجود الوضع النحوي ولا اعتبار بالمنقول منه الذي
هو من المدلولات اللغوية الحقيقية للانتقال من المعنى المجازي
قوله التي قلت ان الاشتقاق بفتح الحاء واللام
المجرد في الصحة والاعلال وهم قد اعلوا فعليه المأضي
وهو جازي فلذلك اعلوا المجاز **قوله** المسمى اذ اعتداه تفسير مجازي
معنى المجاز التقديري والانتقال **قوله** المسمى عنى الانتقال الى مضمونة
معنى هو الانتقال اى النقل ليريل قوله وهو بهذا المعنى يعنى
العقلى وغيره وذلك لان المجاز العقلي هو الاسناد الى الغير
والاسناد الى الغير هو النقل اليه والمجاز اللغوي هو انتقال
الكلمة او اللفظ الركب في الذي على التحقيق **قوله** او يطلق
على الكلمة المجازية اى المتعدية حكما من الاصل واسناد
التقديري اليها من حيث قيامه بها فهو حقيقة كاسناد المرض الى
الزبد وليس المراد اسناده اليها من حيث وقوعه عليها حتى يكون
مجازا عقليا لانه يؤول لما بعده ووصف الكلمة المجازية بيات
لعلاقة المعنى العربي بالمعنى الاسمي المصححة للنقل وانها
اللفظ الاشتقائي بين المصدر واسم الفاعل واسم المفعول

او الجزئية لان معنى المصدر جزء من معنى اسم الفاعل او اسم المفعول
 وقوله او المجوز بها اي وتطلق لفظ المجاز على الكلمة باعتبار
 انها مجوز بها فهو مصدر بمعنى المفعول كتحلق بمعنى مخلوق اي ان
 اللفاحان واهما وعدوها مكانا الاصل وحاصل كلامي ان
 ان لفظ المجاز في الاصل مصدر معناه المجاز والمقابلة ثم ان
 نقل في الاصطلاح من المصدر الى الكلمة المستعملة في غير ما
 وصفت له باعتبارها جازية ومتعدية مكانا الاصل فتكون
 اسم فاعل او باعتبارها مجوز بها ومتعدية بها مكانا
 الاصل فتكون اسم مفعول اذا علمت هذا فنقول الشارح
 المجازية بيان للنسبة الى المنقول اليه لانه من تمة المنقول
 اليه لان المنقول اسم الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له
 في الاصل فانه نقل الى الكلمة باعتبار كونها جازية ومتعدية
 مكانا الاصل وكذا يقال في قوله الاتي او المجوز بها اي او
 نقل الى الكلمة باعتبار كونها مجوز بها اي او تنبيه
 ما ذكره الشارح هو مذهب الشيخ عبد القاهر وذهب الى ان المجاز
 في الاصل مصدر معناه المجاز والمقابلة فنقل الى الكلمة المجازية
 او المجوز بها واستظهر الخطيب ان لفظ المجاز هو ان الفعل يجب
 الاصل يعني الطريق يقال جعلت كذا مجازا حاجتي اي طريقا
 لها ثم نقل الى اللفظ المستعمل في غير ما وصفت له للاقابلة وقولته
 ما لغة لان المجاز الاصطلاحي طريق للمبالغة في مخرج المعنى
 المجوز اليه او زعمه وعلى هذا فالعلاقة بين معنى المجاز
 لغة ومعناه اصطلاحا المشابهة في ان كلا طريق والنقل
 على سبيل الاستعارة فالخطيب لم يعتبر في الكلمة المنقول اليها
 كونها جازية او مجوز بها بل كونها محلا للمجاز بخلاف القول الاول
 لا يقال الحقيقة كذا لفظ طريق الى تصور معناها فليست مجازا
 بهذا الاعتبار لان القول ما ذكره وجه التسمية وترجمته
 لهذا الاسم في هذا المعنى على غيره وهو لا يقتضي اطلاق
 التسمية في كل ما وجد منه هذا الوجه المحسر والمجاز ان
 لفظ مجاز في الاصل مصدر بمعنى معنى مكان المجاز السلوك
 وهو

وهو نفس الطريق ما خوذ من قوله جعلت كذا مجازا حاجتي
 اي طريقا لها ثم نقل ذلك اللفظ في الاصطلاح الى الكلمة المستعملة
 في غير ما وصفت له باعتبار كونها طريقا في تصور المعنى المراد منها
 للاضمار بها معناه الاصل لان المجاز معناه الكلمة المذكورة طريقا
 الى تصور المعنى المراد قال الشيخ عبد القاهر على انه لا يصح ان يكون
 المجاز المستعمل في الرحا فتقول لاهنا عدم المناسبة بينه وبين
 المعنى المنقول اليه اي الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له
 ثم اختلف في ذلك والشيخ عبد القاهر فقال في المنقول هذا المنقول
 اسم مكان وقال الشيخ عبد القاهر المنقول هنا هو المستعمل في الرحا
 وانما استخرج طه ما ذكره لان استعمال المصدر المسمى بمعنى
 اسم الفاعل او اسم المفعول مجاز بخلاف استعمال اسم مكان
 ولا يحضره ظهور ما قاله في طه بان فعل عليه يكون باقيا
 على طريقته الا انها اعتبارية لان الكلمة عوضا ليسوخ له بخلاف
 الاول فيعرج الى نقل المصدر الى اسم المفعول او اسم الفاعل
 وهو قليل **قوله** فالاشتقاق افا هو الخ الاشتقاق في اللفظ الى
 آخر المناسبة بينهما في المعنى ولو مجازيا مع اتفاقهما في الحروف
 الاصول فان الاتفاق في كل ما على الترتيب فاشتقاق صغير
 كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة او الدلالة مجازا وان
 اختلفا في شيا فقط فاشتقاق كبير كما في جذب وجذب وان
 اختلف فيهما بعض الاصول فاشتقاق اكر كثلث من التلم
 فاعلم ان مناسبة المعنيين شرط في الجميع **قوله** من مصدر جاز
 اي وهو المجاز لان المصدر المزد لاشتقاق من المجرى **قوله** واما
 على الاطلاق الثاني هو جعله بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول
 لعلاقة النقل الاشتقاق **قوله** ويعلم الامر ان المجاز
 العقلي والمجاز اللغوي **قوله** وهو الحقيقة لا معنوية لان المراد
 بالمكان الاصل مطلق المعنى الاول اعم من ان يكون اصلا
 حقيقة او بالنية لما جرد ليدخل المجاز المنقول من المجاز
 كما في قوله تعالى ولكن لا تقاعدوهن سرا او اعم من ان يستعمل
 في ذلك المعنى الاول لا تدخل المجازات التي لا تحقق
 بها كالمعنى **قوله** الحقيقة الحقيقة في اللغة وصف بزنة



فعل اما عطف اسم الفاعل او معنى اسم المفعول فكلما هنا وصف
معنى اسم الفاعل يكون ما هو ذا من حق المبتدئ معنى ثبت وعلى
انها وصف معنى اسم المفعول يكون ما هو ذا من حقيقة المبتدئ
بالتخفيف معنى المبتدئ بالمتد بلفظ فمعنى الحقيقة على الاول
الثابت وعلى الثاني المبتدئ نقل ذلك اللفظ من الوصفية الى
كونه اسما للصفة الثابتة في مكانها الاصل باعتبار الاول وهو
انها في الاصل معنى فاعل او المبتدئ في مكانها الاصل باعتبار
الثاني وهو انما معنى المفعول وهي في الاصطلاح الكلمة
المتعلقة في معنى وصفت تلك الكلمة له في اصطلاح الخاطب
اي في اصطلاح بسببه يقع الخطاب اي التكم بالكل المستعمل
المتمثل على تلك الكلمة فاصفا اصطلاح الى الخطاب من انما
السبب للسبب وج فالامانة على معنى الامر الاختصاص لان الاصطلاح
اذا كان سببا في وقوع الخطاب كان مختصا به والمراد بوضع الكلمة
لذلك المعنى في الاصطلاح ان يطر ذلك على السنة اهل ذلك الاصطلاح
حيث يطلقون اللفظ على ذلك المعنى اطلاقا كونه احدى صان
حقيقة فيه سواء كانوا الواضعين اللفظ لذلك المعنى او كان الواضع
له غيرهم **قول** ولكن الحق خلافه اي لان الحقيقة ان المجاز لا يتوقف
على الحقيقة الا ترى ان رجحانا يستعمل مجازا في المنع عن المصوم
ولم يستعمل في الثاني الاصل الحقيقة اعني رقيق القلب فلفظ
رجحان مجاز لم ينفر عن حقيقة **قول** لفظ ونشر مرتب اي ان قول
اسم الفاعل راجع الى قول الكلمة المجازية وقوله او اسم مفعول
راجع لقوله او المجازية واللف ذكر المقدور على وجه الاحمال
والشر ذكرها من انحاء هذا المتعدد لاجل التفصيل للاعمال
السابقة **قول** لا يلزم من التبادر الى لان التبادر علاقة حقيقة
والعلاقة لا يلزم ان يكونها فلا يلزم من نفيه نفي الحقيقة ثم
ان كلامه صريح في ان المجاز العقلي لا يطلق عليه لفظ مجاز
الا مقيدا بالعقلي مثلا وكذا المجاز اللفظي لا يطلق عليه لفظ مجاز
وهو **القول** اسم وهو ضم كلمة الى اي انضمام كلمة فاعطف
المصدر

المصدر و اراد الاثر الناشئ عنه وهو الانضمام لانه الذي ينفق
به اللفظ والمراد بالكلمة السند وقوله ولو حكما اي او ما جرى مجرى
الكلمة كالحالة الحالية محل المفرد نحو زيد قام اجوده والركبان للضمان
والتقيدية وقوله الى اخرى المراد بها السند اليه وقوله على
وجه تفيد فاعل يفيد الضم اي يفيد الضم المحكم بان مضموم
احدهما معنى السند ثابت لمضموم الاخرى اعني السند اليه
او معنى عنه ثم ان الاسناد من اوصاف الشخص للضمير
فيقول بالاسناد الذي هو وصف للطرفين اعني انضمام
احدهما للاخر **قول** للدلالة الاول عليه اي ضم كلمة ولو حكما الى اخرى
ولو حكما والمراد بالكلمة السند والمراد بالآخر ولو حكما السند
اليه ثم ان قولك وهو ضم كلمة الى اخرى بيان للاسناد التام
وهو غير مراد هنا بل المراد ما يتعلق بالناقص ليدل قول السناد
الفعل او ما في معناه لان اسناد ما في معنى الفعل كالمصدر
في نحو اعجبني انبات الربيع ناقص لا تام كما لا يخفى **قول**
لمدخل تسم بالمعدي التي قال السند اليه الذي هو تسم
بحكم الا انه مؤول بجماعتك فهو مفرد حكما او يقال ان تسم
في الاصل جملة فحكم بغير الفعل من الزمان فهي في حكم الكلمة
قول اليه ولو جملة التواو الحال لان المؤول بالكلمة هو الجملة
الواقعة في موقع المبتدأ او الخبر ويصح جعلها للغاية لان المؤول
بالكلمة هو الحال الواقعة موقع المقدرات بان كان لها محل من
الاعراب والمركبات التفسيرية كقولك الحيوان الناطق انسان
والاضافية كقولك غلام مرتز يدقانه ولك ان تقول كما انطوى
على القافية شبه الجملة هو الطرف والمجاز والمجور ونظر للنظام
قول اسمها كانت كرايت اسدا وقوله او فعلا كنظرة الحال
وقوله او حرفا نحو في جذوع النخل **قول** المقصود على الجزاء منه اي
كما تقدم في البسملة من ان الرحمن الرحيم مجاز مركب ولم يذكر بتمامه
بل اقتصر فيه على الجزء الاحم منه ووجه الايجبة ان الرحمن الرحيم
خبر والخبر محط العاقبة لان الاصل ملك عظيم هو الرحمن الرحيم
الو امر ما تقدم في البسملة كما رجع اليه فان فيه للغاية **قول** وتريد بالبحر

البنية مثلا اي بان شبه البنية بالبحر جامع النفع في كل واستقر
لفظ المنة به المشبه على طريق الاستعارة الاصلية التصريحية
فهو مجاز مقرر لا مركب **قوله** ليس الاسناد فيه مقصود اي يقيدان
الاضافي وما عائله مثل رايت بحر نظام اللاتي فيه اسناد غريب
مقصود وهو كذلك فان بحر يزبد في قوة البحر كن يزبد بحر
و بحر نظام ما في قوة البحر نظام او النظام للاتي بحر وعيد للبحر
قوله اي المسمى بهذا الاسم ليصح الاخبار الظاهرية والتفسير بقول
الاسناد الخ فان اراد بهذا الاسم لا يصح ان يقول هو اسناد الخ
كما هو واضح ولا حاجة الى هذا التاويل لان كل حكم ورد على
اسم فهو و اراد على معناه الاصلية **قوله** الشجر بالكان وانما
قاصر على الاسناد التام للاختصاص الاخبار والاشياء مع ان
المجاز العقلي كالحقيقة العقلية يجري في الناقص ايضا كاسناد المصنف
في العجني اثبات الربيع البقل او اثبات الله البقل والجاب جعد
السعد بان المراد بالاسناد الاخباري والاسناد الانشائي
ما في الجملة الاخبارية والاشياء سواء كان تاما ام لا **قوله** المصنف
اسناد الفعل اي لفظ الفعل الاصطلاحي والمراد من الاسناد
النسبة الحاصلة سواء كانت النسبة الشائبة او جبرية وقول
او ما في معناه اي المسمى وهو الحدث كقوله لا المطايع
لان ما ذكر من المصدر وما معه انما يدل على جزم معنى الفعل لا على
تمام معناه والا كانت افعالا **قوله** نحو بني الامير المدينة اي فهو
مبنى الفاعل واسم السبب الاخر والعقبة الاستحالة العارضة
والعلاقة الملازمة بمعنى مشابهة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي
في تعلق الفعل بكل منهما وان اختلفت جهة التعلق لان تعلق
الفاعل الحقيقي بتعلق مصدر منه وتعلقه بالفاعل المجازي من
جهة كونه سببا **قوله** ماها مان ابن لي صرحا اي قصر اي
مكنا عاليا فان البناء فعل الجملة وماها مان سبب آخر والعقبة
والعلاقة ما تقدم في بني الامير المدينة **قوله** اي المسمى المذكور
قد عرفت فيما تقدم انه لا حاجة الى هذا التاويل لان كل حكم ورد
على اسم فهو و اراد على معناه كما تقدم في سبب **قوله** طريقته خ ط اي
واما اسناد الخبر الى المبتدأ فهو واسم فاعله فليس حقيقة ولا مجاز
سواء

سواء كان الخبر مشتقا من واحد او من اثنين في ذلك ايضا لذهب
القوم فان مذهبهم الاسناد الخبائي البتة مطلقا ناسخ يكون
حقيقة وقايع يكون مجازا ويكون المصنف جاز على مذهب طعنات
لعله في الخطبة على سبيل الاختصار على بعض الاقسام وعلى
مذهب القوم الا ان يخص ما هنا كالمكتنية وما هنا بالمجاز
العقلي **قوله** فيشمل اثبات الاظفار الخ اي ان المجاز العقلي
على مذهب القوم يشمل ما جعله غيرهم خيالية مثل اثبات
الاظفار الخ وهو الصحيح لان فيه تقليل الاقسام ويكون
اضبط فيكون اسهل للبدي **قوله** لسهولتها على المبتدئ اي
لعله اراد المجاز الخ وان قال بالواسطة **قوله** واعترض قوله
فالمجاز في الاسناد الخ المقصود من هذا الكلام الاعتراض على المصنف
بان تعريض المجاز غير جامع وتقرير الاعتراض ان يقول ان المصنف جعل
الجنس في تعريف المجاز الاسناد والنسب الاضافية والابغائية
نسبة من الاسناد لانه عبارة عن النسبة التامة و قد فلا تشملها
التعريف مع ان المجاز العقلي يجري فيها ايضا و قد فالتعريف غير
جامع **قوله** يكون في النسبة الابغائية النسبة الابغائية هي نسبة
الفعل للمفعول فان كان الفعل المتعدي واقف على المفعول اي متعلق
به وقوله والاضافية النسبة الاضافية هي الواقعة بين المضاف والمضاف
اليه **قوله** نحو توقت الليل مثال للنسبة الابغائية اي وقعت
التوهم على الليل والاصل توقت الشخص نحو الليل وقوله واجريت
الزراي او وقعت الاخر عليه والاصل اجريت الما في الشهر وهذا
مثال للنسبة الابغائية ايضا **قوله** ولا تطيعوا امر المسرفين اي فعد
او قد الاطاعة على الامر وهما الاطاعة على ذي الامر لانه هو
المفعول به حقيقة فالاصل ولا تطيعوا المسرفين في امرهم وهذا
مثال للنسبة الابغائية ايضا فقد حذف في هذه الامثلة ما حقت
الفعل ان يوقع عليه واقف على غيره وقوله ونحو العجني الخ مثال
لنسبة الاضافية ولذا فصل بنحو وقوله وجرى الانهار الخ مثال
لنسبة الاضافية ايضا وجعل هذا المثال من المجاز في النسبة
الاضافية صحيحا اذ جعلت الاضافة معنى الاو والاولى

عنه في ولا يكون محال بل يكون حقيقة **قوله** واجيب بان المقصد تعريف
نوع مخصوص من الجازي أي وهو الجازي في النسبة الاسنادية دون
النسبة الانشائية والاشغالية وهذا الجازي يعنى الاعتراف السابق
الوارد على المصنف بان تعريفه غير جامع واحاط به بعد عن هذا التعريف
بان المراد بالاسناد في قول المصنف الجازي في الاسناد مطلق
النسبة أي سواء كانت النسبة تامة كالنسبة الاسنادية او غير
تامة كالنسبة الانشائية والاشغالية وفي هذا الجواب بعد ووجه
تعبيره ما يرد عليه من ان فيه مجازا من سلا وهو اطلاق المعنى
على المطلق فان الاسناد هو النسبة التامة والتعريف مطلق
النسبة سواء كانت تامة كالاسنادية او غير تامة كالانشائية
والاشغالية والجازي لا يدخل التعريف اللهم الا ان يدعى ان الجازي
مشتق من جازيهم **قوله** المصنف او ما في حكاية الظرفية من
ظرفية الدال في المدلول وفيه ان الذي يظرفه انما هو المدلول
لا الدال ويجاب بصحة كل ظرفية الدال في المدلول باعتبار
المستطعم وظرفية المدلول في الدال باعتبار السامع **قوله** الى ان المراد
بالفعل أي في قول المصنف هو اسناد الفعل في قوله الاصطلاح
هو كلمة ولت على معنى في نفسها واقترنت بزمان وصفا وقوله
لا اللغوي أي وهو الحديث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعود
وعين ذلك وقوله والا كان أي والاي عمل الفعل في كلام المصنف
على الاصطلاح بل حمل على اللغوي كان قوله او ما في معناه ضائفا
لان المراد بما في حكاية الحديث **قوله** والفعل اللغوي هو الحديث **قوله**
وهو أي كونه المراد بالفعل الاصطلاحى فيقضى ان المراد به
الفاعل الاصطلاحى وهو الاسم المرفوع المذكور قبله وقوله
لا اللغوي أي وهو من اوجد الفعل فتولد ضرب زيد مثلا الموجد
للضرب مسمى زيد وهو انه وليسمى فاعلا لغة والمرفوع بالفعل
هو لفظ زيد الدال على ذاته وليسمى فاعلا اصطلاحا **قوله**
وكذا المراد بالمفعول يعنى ان المراد بالمفعول اللغوي الاصطلاحى
وهو الاسم المنسوب الذي يقع عليه أي على مدلوله الفعل أي الفعل
اللغوي الحاصل من الفاعل لا اللغوي وهو من وقع عليه الفعل
من زيد من ضربت من زيد مفعول به اصطلاحا لانه انتم منصوب بالفعل
قبله

قبله وهو لفظ زيد وهو الذات مفعول لغة لان الذات هي
التي وقع عليها الضرب **قوله** الشئ لانه هو الذي لم يقلل يكون المعنى
الاصلى هو الحديث **قوله** الشئ دل عليه جوهر اللفظ أي مادته الفعل
وحروفه واعتبر من هذا لفظ الحقيقة أي اعترض قولهم العقل يدل
بما دته على الحديث او مادته الفعل يدل على الحديث بما لا سلم ان
مادته تدل على الحديث بقطع النظر عن صيغته والالزام دلالة
ضرب بكر الضاد او ضمها مع فتح الراء او مريض او مريض مثلا على
الحديث المخصوص ولا فائده في الجواب ان المراد انما تدل بشرط
الصيغة وفي هذا المقام بحث ابداه الشافعي فقال دلالة الفعل
على الحديث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالة على احدهما
خارجة عن الدلالات الثلاثة المطابقة والتضيق والالتزام
اما خارجة عنها للطابقة لان مجموع الحروف والصيغة لم يوضع
لواحد من المعنيين أي الحديث والزمان بل الموضع لاجلها وهو
الحديث اخرج من هذا المجموع وهو الحروف والموضع للجزء الآخر
وهو الزمان الاخر وهو الصيغة واما خارجة عنها عن التضيق
فلان دلالة اللفظ على جزء معناه مشروطة بان تكون نسبة ذلك
اللفظ الى جميع اجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة الى كل
من الخمسين وليس ما نحن فيه كذلك لان دلالة على الزمان ليست
من اجزائه التي يدل بها على الحديث لما عرفت من ان دلالة على الزمان
بالصيغة وعلى الحديث بالمادة واما خارجة عن الالتزام فان دلالة
الالتزام هي الدلالة على الخارج والزمان والحديث لم يجرى جازيهم
قال الصبان وانا اقول عتارها من دلالة الضميمة وفيه ان الدال
ما ذكره في دلالة الضميمة وسند المنع نحو الرجل فان دلالة
على الذات وتبينها ليست من جهة واحدة أي بل الذات لفظ رجل
والدال على ضمها الى العهدية الداخلة عليه **قوله** حروفه عطف
لفظ وقوله وشكله عطف تفسير لضم وهو اللفظ لا يتغير في
نسبة الامثلة ولذلك كان مدلوله اصليا بخلاف الهيئة فانها تتغير
في الامثلة اذ هيئة الفعل الحاضري مخالفة لهيئة المصدر الذي
كسعه الاصل واما المصادر والامر ولذلك كان مدلوله باعني
اصلى **قوله** الشئ وذلك كالمصدر الذي نحو يعينى ابيات الرمي اقبل

الدال على الذات

وقوله واسم الفاعل نحو عيشة راضية اي راض صاحبها وان كان هجر في
 اسناد راضية الى الضمير لاني اسناد راضية الى عيشة لان المجاز
 العقلي لا يكون بين المبتدأ والخبر ان جعلت عيشة مبتدأ وسوء الاسناد
 له وصف مقدر وراضية هو الخبر ولا بين المتبوع والمتبوع ان
 جعلت عيشة خبر مبتدأ محذوف وراضية لغت في الاسناد فيها
 ذكرنا واسطة الحقيقة ولا مجاز كما هو مذهب طائفة التابع له
 المصم وكذا يقال فيما ياتي **قوله** واسم المفعول نحو سبل مقيم بقعة
 العين فان السبل مقيم بكسر العين اي مالم لا مقيم بقعة
 مملوءه يقال **قوله** الاسناد المقتضى لا تافلا في وقوله والصفة المبرزة
 نحو زيد حسن في مقام افاضة حسن الوجه فاسناد الحسن الى
 ضمير زيد من اسناد النبي اليه لغيره من قاربه اذ هو قائم بالوجه
 وقوله واسم التفضيل نحو زيد احسن منك وهو على وزن فاعله
 وقوله والظرف نحو اعندك زمزم فاسناد الظرف الذي فيه مفعول
 الفصل وهو الاستقرار في زمزم من قبيل اسناد الشيء الى غير
 ما هو له اذ حقه ان يستلزم زمزم لان زمزم وقوله والمجاز
 والمجرور نحو اني الدار زمزم اي ماؤها على سطحها **قوله**
 دخل بالكان في اسم الفاعل المورود في البضامثلة المبالغة ان
 لم تدخلها في اسم الفاعل **قوله** اسم الفاعل وذلك نحو قوله يار لال
 وصيه مريح الشمال وقوله واسم المفعول نحو الصلاة سلاما واللام
 صلاة وتبع المنسوب نحو احسنك قيمي واما امثلة المبالغة من
 داخلية في اسم الفاعل نحو حسنك ضرب بالسيف وقدك
 قداد للابوة **قوله** فانه هو الذي يقضي معنى المفعول اي وان كان الظرف
 المستقر متصفا معنى الفاعل لا استقرار معنى الفاعل فيه اي ضمير منه
 لان كان لغوا واعلم ان كلامنا في الظرف والمجرور في زمان
 لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون الا
 خاصا والمستقر ما حذف عامله عامما كان ولا يكون الا واحدا
 المحدث او خاصا واجم المحدث نحو يوم الجمعة فمت فيه او خاتمة
 نحو زيد على الفرس اي راكب وقبل المستقر ما يتعلق عامر واللغو
 ما يتعلق خاصا ويسمى اللغو لغو المخلو من الضمير في المعلق
 والمستقر اي مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه **قوله** التسم اي في غير
 اي الى

اي الى غير لفظه وقول المصم هو له اي لعنى ذلك اللفظ اي ان مدلول
 الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك
 اللفظ **قوله** واما افراد الضمير واما افراد المصم الضمير في قوله
 الى غير ما هو له لان العطف باو في قوله هو اسناد الفعل او عطف
 معناه حيث لم يورث ان افراد الضمير بما ذكر مع الضمير عائد الى
 متقد دان مع العطف باو لا يحتاج لذلك سواء كانت للايهام او
 التنويع كما هنا وذلك لان او الاحياء ثني او الاشياء والاحد
 مفرد لكن صرح في المعنى بان الايدي نفس على ان حكم او التي
 للتنويع حكم الواو في وجوب المطابقة فان وهو الحق وح
 فكان الاول في التسم ان يعقوب هو اي ما ذكر من الفعل او هو
قوله لا بد من معرفة حقيقة لفظ ان الفعل في المجاز العقلي
 يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد
 حقيقة فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اسند اليه يكون الاسناد
 حقيقة اما ظاهرة واما خفية كما ياتي في كلام الحق وقوله سواء
 اسند اليها كانت الربيع البقل لان الاصل انت الله البقل
 بالربيع وان الربيع سبب عادي فان الحقيقة فيه اسناد اليها
 باللفظ **قوله** بتسليمه اعلم ان المجاز العقلي عند الشيخ عبد الله
 تارة يكون له حقيقة نحو انت الربيع البقل فان حقيقة انت
 الله البقل وتارة لا يكون له حقيقة اي فاعل حقيقي نحو اقدمني
 بل ذلك حق لي على فلا في الاقدام ليس لي فاعل حقيقي يكون الاسناد
 له حقيقة اذ هو امر اعتباري بخلاف قدر اللازم فان له فاعلا
 حقيقيا لان القدر امر موجود فلا بد له من موجود تقول قدوت
 بذلك لاجل حق لي على فلا **قوله** فاما نحو اني خاتم زمزم اي
 قالني فاما كانت سببا في اسناد اليها مجازا من باب الاسناد
 للسبب والراجح حقيقة امر بارها وان كانا فاعلا حقيقيا هما ظاهر
 بسبب عرف الاستعمال لان عرف اهل اللغة اذا قصدوا الاستعمال
 الحقيقي اضافوا الراجح للتيار **قوله** واما خفية او للثرة
 الاسناد الى الفاعل المجازي وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقي

اي فاعل يكون
 الاسناد له حقيقة

التي يريدها وجهه حسنا الى اي يريدها وجهه حسنا في وجهه لها
او دعه من دقائق الحس والجمال تظهر تلك الدقائق المودعة فيه
بعد التأمل والاهتمام وهذا الوجه منسوب في الطول لا في المعدل
لنعم اليه وجه العين وتزيد الدال الوجهة على صيغة اسم المفعول
وذكر قبله بيتا وهو يريدها صفتي قمر يفوق سناهما القمران
وامراد بصفتي القمر خدي المحبوب والسنا بالقصر الضوء والتعاق
شبه الشاعر وجه العبيب في الاستعارة بالقمر في بادئ الرأي
ثم ظهر له بعد اتمام النظر ان تشبه به وقع غلطا فاعرض عنه
وقال يفوق سناهما القمران قوله يريدها وجهه حسنا من الزيادة
المقدرة لمفعولين احدهما كافي الخطاب الوجهة لغير معين للمبالغة
وثانيها حسنا وهذا بيان لكون سناهما يفوق سنا القمر والكلام على
تقديره هنا في اي يريدها وجهه علم حسن اي علم حسن في وجهه
اذا ما اردته نظرا اي اذ ادققت النظر في وجهه وامعنته
فيه وذلك لان وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة فتظهر
في كل مرة من النظر والتأمل دقيقة لم تظهر في المرة التي سبقت
وقوله في وجهه اشار الى ان وجهه مفعول ثالث يريدها الوجه
العرف وان الاسناد في الكلام المذكور الى المفعول هو اسطة
اي هو العلم عرف الجوهري **قوله** المص الملائكة اي للملاحظة
ملائكة كما اشار اليه بقوله لاجل الخ واعلم ان هذا الجاهل لا يد
له من علاقة كما ان اللغوي كذلك وظاهر كلام المص ان العلاقة
المعينة هنا هي الملائكة فقط وان لا يدعها في كل محار عظمى
من حيث انه سبحانه علة دون غيرها بل لا يقتصر عليها في تمام
البيان قال الشيخ ليس لكن بغير هذا شيء وهو انه هل تنفي في
جميع افراد هذا الجاهل كون العلاقة الملائكة او لا بد ان تبين جهتها
بان يقال العلاقة ملائكة الفعل لذلك الفاعل المجازي من جهة
ووجه عليه او فيه او به وفي كلام بعض الفضلاء اشار الى
الثاني في **قوله** وهي السببية كما في است الربيع البقل وقوله والوقوف
عليه كما في قوله لغاني في غيشة راضية وقوله والوقوف في اي

من زمان

من زمان او مكان كما في زمانه صانع ومنه جار ولساني توصيحه **قوله**
التي يريدها وجهه حسنا في وجهه حسنا في وجهه حسنا في وجهه حسنا
المعربة ملائكة وقوله تعلقه مفعوله والصغير فيه يعود الى الفعل
او ما في معناه وقوله بما تعلق تعلقه وما واقعة على لفظ
وقوله هو اي الفعل او ما في معناه وقوله له اي لذلك اللفظ
كما لفاعل فيما بين له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول فيما بين له نحو
ضرب قمر و فان الضاربة لزيد والمضروبة لعمرو وقوله في مطلق
التعلق اي ان العلاقة نحو مطلق المشابهة بين السند اليه الحقيقي
والسند اليه المجازي في الملائكة اي في تعلق الفعل بكل منهما وان
كانت جهة التعلق مختلفة كالنهر في قولك جرى النهر يثابه ما هو له
اي يثابه السند اليه الحقيقي كالماء في قولك جرى الماء في ملائكة
الفعل وهو الجري فالجري يلابس الما من جهة شامه به ولا يلبس
النهر من جهة كونه واقعا فيه فجهة التعلق مختلفة كطالبت **قوله**
لاغنى التعلق الخ اي ان العلاقة هي مطلق المشابهة بين
السند اليه الحقيقي والسند اليه المجازي في الملائكة اي في
تعلق الفعل بكل منهما وان كانت جهة التعلق مختلفة كالنهر
في قولك جرى النهر يثابه ما هو له اي يثابه السند اليه الحقيقي
كالماء في قولك جرى الماء في ملائكة الفعل وهو الجري فالجري
يلايس الماء من جهة قيامه به ولا يلايس النهر من جهة كونه
واقعا فيه فجهة التعلق مختلفة **قوله** الخ يثابه ما هو له اي يثابه
الخ لما كان ظاهر المص ان العلاقة هي الملائكة معني التعلق
والامر يتبادر بين الفعل والسند اليه المجازي وكان هذا الظاهر
غير مرادوا فاما المراد ان العلاقة هي المشابهة بين السند اليه
الحقيقي والسند اليه المجازي في الملائكة اي في تعلق الفعل بكل
منهما وان كانت جهة التعلق مختلفة التي اليه بالعبارة اشار الى
انه ليس المراد بالملائكة في كلام المص التعلق بين الفعل
والسند اليه المجازي كما مر بل المراد بها هنا المشابهة بين السند
اليه المجازي والحقيقي في مطلق التعلق فان قلت لا في شيء
حول التي العبارة وفي الملائكة عبارة ذلك الغير لما هو له
ولم يقرها بانه ثبات الفعل بالسند اليه الذي ليس هو له مع ان

ذلك كافي في اسناد الفضل اليه قلت الباعث له على اختيار ذلك
ان ملاحظة المشاهدة بين الفاعل المجازي والفاعل الحقيقي اسم
فخص في الاسناد الذي هو حقه ما هو له الى غيره ما هو
له وان كفى فيه مجرد الملازمة اي بين الفعل او ما في معناه وغير
ما هو له **قوله** لا يفيد ذلك صراحة لعدم الاقادة صراحة
من القولة التي قبلت هذه المكتوبة على قولك ان معنى ان الفعل
المخ **قول** اسم ان الفعل او ما في معناه الى يعني ان مدلول الفعل
ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل حقه ان يستدل مدلول
الفاعل وتوابعه ان يستدل الى الفاعل المراد باسناده اليه
نسبه اليه وسواء صلح مدلوله ام لا **قوله** قال المراد مطلق النسبة
الى اي قال المراد بتمامه اليه القياس به وانتباه اليه وليس المراد
الاعتبار الحقيقي حتى يكون قاصرا على المعنى الموجود ولا العمل
الاختباري نحو اقدمني بذلك حق لي على فلان فالاعتقاد
ليس له فاعل حقيقي يكون الاسناد له حقيقة انه هو امر متعارف
بجملته فقدم اللازم فان له فاعلا حقيقيا لان العدم امر موجود
وقلا بوله من **وجود** موجود بقول قدمت بذلك لاجل حقه
لي على فلان وقوله المجازي اقدمني بذلك حق لي على فلان
على ان المعنى او جديدي اما على ان المعنى حقيقي على القدر وحر
ولا مجازي وكون الحمل لا يكون الا من ذي الفعل او الترك
وتنبيه **قوله** اسم عند المتكلم في الظن معنى كلام اسناد
الفعل او ما في معناه الى ما يتوقف هو له عند المتكلم فيما بينهم
من ظاهر حاله وذلك الغرض من ظاهر حاله حاصل بسبب ان لا ينسب
قرينة على انه غير ما هو له باعتقاده ومعنى كونه له ان معناه
قائم به ووصفا له وحقه ان يستدل اليه سواء كان معنى ذلك
الفعل مخلوقا لله نحو خن زيد او مخلوقا لغيره على طرفة
اللبس نحو ضرب زيد بغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره او لا
لمرض ومات **قوله** فتعلق بقوله الفاعل الى الانب يكون
الكلام في الاسناد لا في الكامة ان يقول متعلق بتمامه والاضيق
على سبيل التنازع وكذا عطف الشيخ الانباني بتمامه والاضيق
على سبيل التنازع **قوله** بان لا ينسب قرينة اليه او وذلك
الغرض

المفهوم حاصل من ظاهر حاله حاصل بسبب ان لا ينسب قرينة بسبب ان
لا يلاحظ قرينة على انه غير ما هو له فان لاحظها كان مجازا فامراد
بتصريحها ملاحظة دلالتها على ان لا ينسب الى مثل قرائن الاحوال
قدار الحقيقة والمجاز على نصب المنظم للقرينة وملاحظة انما
وعدم ذلك **قوله** قال الاقسام اربعة اي اقسام الحقيقة العقلية
وهي اسناد الفعل او ما في معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظن
وتوابعه الاقسام اربعة ان الماخوذ من الغير يعني ان قوله ما هو له
يتبادر منه ان المراد ما هو له بحسب الواقع فينبغي ان ما يطابق
الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول
ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منها
فاذا لم يد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط
وكان المطابق لها باقيا على حاله داخل في العدد يخرج
ما يطابق الواقع فقط بعد ان كان داخل في العدد يخرج
دخل به في الحد ما يطابق الواقع وما لم يطابق الاعتقاد
ودخل في الحد ما لم يطابق شيئا منها وصار التعريف متناولا
للاقسام الاربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد وما لم يطابق
شيئا منها وما يطابق الواقع دون الاعتقاد وما يطابق الاعتقاد
دون الواقع اه وهذا الاختصاص يبين ان في المجاز العقلي
كما سطره قريبا وهذا يتضح عبارة الشيخ **قوله** انبت الله العقل
اي فان انبأت العقل في الواقع لله تعالى وهو كذلك في الاعتقاد
المؤمن لكن محل كون الاسناد في هذا المثال المذكور حقيقة اذ
كان المخاطب يعتقد ان المتكلم وان نسب الاثر كما لله تعالى وعلم
المتكلم به ذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا او كافرا لان
المعقول من حال المتكلم في هذه الحالة كون ما هو له واما لو كان
المخاطب مؤمنا او كافرا او كان يعتقد ان المتكلم من بضع الانبياء
المربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كافي الاسناد مخاضا لان
اعتقاد المخاطب يحل قرينة صادقة عن كون الاسناد لما هو له
والنظر لو كان المخاطب من دعا في اعتقاد المتكلم هل من بضع
الانبياء لله لولغره وعلم المتكلم بتدده هل يكون الاسناد
حقيقة او مجازا او الظاهر ان يقال انه حقيقة اذ ليس هناك قرينة
صادقة عن كون الاسناد كغيره هو له وظاهره ان الاسناد هو له

قوله نحو قول الجاهل المراد به الكافر الذي يعتقد نسبة التأثير الى
 الربيع كما يوحى من مقابلته بالمؤمن فالمراد الجاهل بالمؤثر القادر
 وهو الكافر **قوله** نسبت الربيع البقل اي فان انبات البقل في
 الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع لكن محل كون هذا
 الاسناد حقيقيا اذا كان المخاطب يعلم حاله وان لم ينسب الاثار
 لعن الله والمتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا او
 كافرا مثله اما لو كان المخاطب يعتقد خلاف حاله المتكلم بان يعتقد
 انه مؤمن وانه من يضيف الانبات لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد
 كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن
 كون الاسناد لما هو له فان ترد المخاطب في اعتقاد المتكلم فيمن
 ما تقدم وقوله انبت الربيع يحتمل ان يراد منه المظهر وان يراد
 منه من الربيع وهو المستأدراة لمن لا يعرف حاله اي
 لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعترف وهو اي المترف
 يخفيها منه اما لو عرف المخاطب حال المتكلم وكان المتكلم يعلم
 ان المخاطب عارف بحاله كان الاسناد حجة مجازا عقليا لمن
 الاسناد اي السبب وهو الله في زعمه لان تلك المعرفة قرينة
 صارفة عن كون الاسناد لما هو له **قوله** وهو يخفيها اي
 تلك الحالة منه واما لو قال خلق الله الافعال كلها لم يظهر له
 حاله كان الاسناد مجازيا لان الاظهار قرينة صارفة عن كون
 الاسناد لما هو له بل للسبب وهو الله تعالى في زعمه **قوله**
 خلق الله الافعال كلها اي الاختيارية والاضطورية فقد
 طابق هذا الاسناد الواقع لان خلق الافعال كلها لله
 تعالى ولم يطابق اعتقاد المترف في الاعتقاد ان خالق
 الافعال الاختيارية هو العبد **قوله** وانت تعلم انه لم يجرى اي
 ذلك الاسناد من الحقيقة ولو لم يطابق واحد منها لانه
 لما هو له فيما ظهر من حال المتكلم ولا ينافي ذلك كونه كاذبا لان
 الكتب لا ينافي الحقيقة **قوله** واما لو علم المخاطب بعلم المتكلم
 اي وكان المتكلم يعلم ان المخاطب يعلم بذلك والاعم بجران يكون مجازا
 بعد تاني جعل المتكلم علم السامع قرينة **قوله** الجواز ان يكون المح
 اي فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد الذي يزيد في هذا المثال
 ملابسة

٢٩
 ملابسة كان كان زيد هذا سببا في محقق الحال حقيقة اي ويجوز
 ان المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة علمي انه لم يرد ظاهرا فيكون
 من الحقيقة العقلية الكاذبة كما في صورة عدم علم المخاطب بان
 زيد لم يكن لان وجود القرينة بدون ملاحظتها لا يكفي في الجواز
 ويجوز ان يكون المتكلم جعله قرينة وليس ثم ملابسة فهو مما لا يقيد
 به ولا يبعد من صحة الحقيقة لهذا الجعل ولا من الجواز لعدم
 العلاقة **قوله** اعم من ان يكون غير الله اي سواء كان ذلك الغير
 غيره في الواقع او عند المتكلم في الظن وانما يرد ذلك الى ان الاقسام
 الاربعة التي مرت في الحقيقة تاتي هنا في الجواز لقول التعريف
 لها وهي ما طابق الواقع والاعتقاد معا وما طابق الواقع فقط
 وما طابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق واحدا منها والامثلة
 الاربعة الحقيقة العقلية تصح لغيرها امثلة لا تصح للجواز
 لا قسام المجاز العقلي باعتبار حال المخاطب فمثال ما طابق
 الواقع والاعتقاد معا قول المؤمن انبت الله البقل لمخاطب
 يعتقد ان المتكلم يضيف الانبات للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد
 فيكون مجازيا لان علمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للاسناد
 عن ظاهره ومثال الثاني اعني ما طابق الواقع فقط قول المترف
 خلق الله الافعال كلها لم يجرى حاله وهو يعتقد ان المخاطب علم
 بحاله فيكون ذلك قرينة صارفة عن الاسناد عن ظاهره ومثال
 الثالث اعني ما طابق الاعتقاد فقط قول الجاهل انبت الربيع
 البقل لم يصدق ان ذلك القائل يضيف الانبات لله وعلم ذلك
 القائل باعتقاده وعلم ذلك القائل باعتقاده ومثال الرابع اعني
 ما لم يطابق واحدا منها قولك جازي يد وانت تعلم انه لم يجرى
 واظهرت للمخاطب الكذب ونصبت قرينة على ارادة الكذب **قوله**
 وقد تقدم شرح هذه الامثلة مستوفى في اقسام الحقيقة العقلية
قوله نحو اخرجت الارض اثمارها اي ما فيها من الدخان والخبث
 اي ما كان مدفونا ومخروبا فيها كالكتور والوقى نسب الاخراج
 الى مكانه وهي الارض التي هي مكان متعلقه وهو الخرج اسم الشيء
 المدفون وهو اي الاخراج لله حقيقة والحاصل ان الاسناد
 في هذه الآية للمفعول به بواسطة من لا يظفر الحكا في الدال

ليست هناك للفعل اذ لا يقال هنا اخرجه فيها بل اخرجه عنها لان الامكان
مخرجها الاخرى والمكان الملازم للفعل هو مكان الفعل وملازمة
له لو توهم فيه اه **قول** ومثال المصدر اي فيما بين الفاعل والسند
المصدر والامكان هما ياتي اه **قول** جده اي جدها جدها واهله
جده من يري جده اي اجتهاد الا ان خفت الجهد ان يسند للفاعل الحقيقي
وهو الشخص لا للمصدر لكن السند اليه لما يشاهد له في تعلق الفعل
بكل منهما لان ذلك الفعل صادر من الشخص والمصدر جزء من معنى ذلك
الفعل اه **قول** ومثال المظرف اي ظرف الزمان اي فيما بين الفاعل
والسند لان زمان لما يشاهد له للفاعل الحقيقي في ملازمة الفعل لكل
منهما لان الشخص صاع في الزمان اه وجرى النهر هذا مثال للمظرف
المكان اي فيما بين الفاعل والسند للمكان لان الماء جار مجرى النهر اي
في الحفرة التي يكون الماء فيها اه ان السند كل منها الى المفعول الخ
اي المفعول به كضرب زيد وقوله او الى ظرف الزمان
كخروجهم من مكان او ظرف المكان كخروجي اما في الامور قول
او الى المصدر نحو فاد الفخ في الصور لينة واه **قول**
واما السند للفاعل اي السند للفعل المبني للمفعول للفاعل
نحو اقم السيل فان السيل هو الفاعل الحقيقي للافهام لانه هو
الذي يحل الارض لان اصله اقم السيل الوادي بالسيل للفاعل
عني ملاه ثم ياتي اقم للمفعول السند للسيل اه **قول** واما السند
اي واما السند الفاعل المبني للمفعول للسبب فلا ياتي لعدم
صحة المعنى فلا يقال انبت الربيع لان الربيع اما المظرف او زمان
الربيع لانه هو السبب في الانبات اه **قول** فيسند السبب الى السبب
العادي كما انبت الربيع البقل او السبب الامر كسبي الامر الملية اه
وتبينه ان اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند
نيابة غيره من المظرف والمجرور والمصدر مجازي فكل ما عليه له ما في
وغیره ونازع فيه السند الضعوي وكذا الزود اي فانه حقيقة
ان الاسناد في الثلاثة الضعيفة وعلم جرف الشئ والمحت **قول**
الشئ فاذا اسند لغيره كالفاعل الخ حاصل كلامه انه او اسند للفعل
او جادل على معناه للفاعل الضعوي فان كان مدلول ذلك الفاعل
الضعوي الذي اسند اليه الفعل او معناه هو الفاعل الحقيقي
كان الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما اذا كان الفاعل الضعوي مصدر
او ظرفا او سببا او مفعولا نحو عيشتم راضية فاصل هذا ان السبب حقيقة
رضيها

برضيها صاحبها فالرضي كان بحسب الاصل هذا للفاعل الحقيقي وهو
الصاحب ثم حذف الفاعل فاستند الرضي الى ضمير العيشة وقيل
عيشة رضيت لما بين الصاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضي
بكل وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من جهة المجرور
منه وبالعيشة من جهة اخرى وعلم جرف الشئ والمحت **قول**
نحو بالاحقة بقاء الشئ من رضيت راضية ففيه معنى الفعل
واستند الى المفعول وكذلك اذا اسند الفعل او ماد دل على معناه
لنائب الفاعل فان كان ذلك النائب الضعوي مدلوله هو
المفعول الحقيقي كان ذلك الاسناد حقيقة والا كان مجازا
كما لو كان نائب الفاعل مصدرا او ظرفا او فاعلا نحو قولك اقم
السيل فان السيل هو الفاعل الحقيقي للافهام لانه هو الذي
حلا الارض لان اصله اقم السيل الوادي بالسيل للفاعل
ملاه ثم ياتي اقم للمفعول فتقول غير الفاعل اي الحقيقي وقوله
في المبني للفاعل اي الضعوي وقوله وغير المفعول به اي في الواقع
وقوله في المبني للمفعول به اي الضعوي وذلك لما تقر من ان
ما هو له في المبني للمعلوم هو الفاعل لكون النسبة بطريق المقام
ما خودة في معنومه واذ ما هو له في المبني للمجرور هو المفعول
به لكون النسبة لطريق الوقوع عليه ما خودة في معنومه اه **قول**
الشئ لشبهه به في الملازمة هذا يفيد ان العلاقة معتبرة بين
السند اليه المجازي والسند اليه الحقيقي وهو خلاف ما افاده
كلامه اولادها قولان في المسألة فلعلمنا ان السند المجازي
قول الشئ اي صابقة الى ليس الا ان يكون القرينة صابقة عن الحقيقة
ان الاسناد لما هو له موجود والقرينة صرفة ذلك بل المراد ان
ظاهر الكلام مع قطع النظر عن الفيد ان الاسناد في اللفظ ثابت
لما هو له وبالنظر اليها يفيد انه غير ما هو له **قول** فان الضاربه
التي علم لمحذوف اي وانما كان الاسناد للفاعل في المثال الاول
والمفعول في المثال الثاني حقيقة لان الضاربه التي اه **قول** الشئ
الاملا ملازمة لئنه الوادي ما لا تعلق وامر بتباطئه بينه وبين السند
اليه اه **قول** الضعيفة التي اي صحة الاسناد ان يكون كلام الضعيف
لا للضعيفة لانه لا مناسبة بين الضعيفة والشئ ولا بين الضعيفة
والماء في ملازمة الشئ وحق الاسناد ايضا ان يكون كزيد مثلا لا في المعنى

قائه لاهنا شبه بينه الى الحصى والصل ولا بينه وبين زيد في ملائمة
الحمل اه **قوله** غايل توكن يكون اللام والياء على حكاية كنى الغوام
او برقع عاقل وسكون يانوتى **قوله** نصبا على راي ربيتم الراسين
للمصوب لصورة المرفوع والمجور ورو الرسم تابع اللفظ وقال بعضهم
ان في قوله الضفدعة الخ استعاره فيلية لان المصغرة منه صفق
الانسان ومع ذلك تحمل الامانة اى الكاليف الشرعية التى هي كالركب
مشحونة بملوكة ليقل حملها على القوى ففقدنا الضعيف اه **قوله**
فانه هذيان يثير الجوان الكاف مزادة والوجه ان الهذيان هو
الحال الى من المعنى راسا كصوت الغراب وهذا المعنى الا انه خلاف
الواقع اه **قوله** الله وبقوله مع قرينة الكذب الخ اى كقولك جازم
وانت تعلم انه لم يكن فان اسناد الفعل فيه وان كان لغيا ما هو له
لكنه لم ينصب قرينة صامخة عن ان يكون الاسناد الى ما هو له
ثم ان ط الخ ان قول الجاهل المذكور ليس من الكذب مع انه منه واجب
بان المراد بالكذب الذى يعقده المتكلم كذبه قاصدا ثم وجه بقدر الاحتمال
وقوله الجاهل ليس منه بهذا الاعتبار لانه يعقده صدقة والحاصل
انه المراد بالكذب ما خالف الواقع والاعتقاد لقولك جازم
وانت تعلم انه لم يكن وقصده ترويح ظاهر ولم يعلم المخاطب بكونه
كذبا عنده من الاسناد الحقيقي علا في قول الجاهل المذكور فان
وان كان من الاسناد الحقيقي الا انه مواضع للاعتقاد فليس بخلا
في الكذب بالمعنى السابق اه وهذا يقتضيه كلام المحقق على هذا الوجه
قوله وهذا يندفع الخ وى واعتقاد المتكلم كذب ما اخبر به الذوق
الخ اه **قوله** حينئذ اى في قلنا و لانه اسناد الى ما هو له عند المتكلم
الخ اه **قوله** هو من الاسناد الخ المناسب ان يقول هما اى الكذب
وقول الجاهل انبت الربيع الرقل من الاسناد الحقيقي لانه
اسناد الى ما هو له عند المتكلم في ظاهر حاله وقوله فهو خارج
بقوله الخ اى يقول المصنف في انبى هو اسناد الفعل وما في مضاه
الى غير ما هو له الخ والمناسب المحي ان يقول فيهما خارجا ان يناسب
الجواب

الجواب السؤال ولعله تحريف او اقرض الضمير باعتبار المذكور اه
قوله انما اى الكذب وقول الجاهل **قوله** بالعتيد الاول متعلق
بقوله خارجا ان اى بالعتيد الاول في التعريف وهو قوله الى غير
ما هو له وقوله لان الغيرة فيه اى في التعريف صادقة بالواقع اى
بكون السند اليه غيرا في الواقع فقط وان طالبت الاعتقاد وقوله
وهذا قول الجاهل بعينه اى فالجاهل يعقدها نبات الربيع للبق
حقيقة وهو خلاف الواقع لان المنة حقيقة هو الله وقوله بالواقع
والاعتقاد اى ان الغيرة في التعريف صادقة بكون السند اليه غيرا
في الواقع والاعتقاد دون الظن اى ظم حال المتكلم وقوله
وهذا هو الكذب بعينه اى لان قول الجاهل يد ويد وان
لغاه انه لم يحتمل فيه الاسناد الى غير ما هو له في الواقع والاعتقاد
دون الظن اه **قوله** في الصدقة من اذهب ثلاثة فاجزم
على ان صدقة الغيرة مطابقة للواقع وكذبه عند ما والجاحظ على
ان صدقة مطابقته للواقع مع الاعتقاد والكذب عدم
مطابقته لهما ووجهها والظن بين الصدقة والكذب والنظام
على ان صدقة مطابقته للاعتقاد والكذب عدم مطابقته
له فالجاهل كاذب عند الجمهور صادق عند المنطوق واسطة عند
الجاحظ اه ولا يقال الخ عمن ان وصفه بالشك من وصف
السبب الذى هو الخ بوصف المسبب الذى هو الكل **قوله**
ولذلك اى ولا حل اشراط نصب الغيرة في الجاهل وقوله لا يفرق
حال القائل اى لم يعلم او لظن حال القائل اى ان يفتى الجاهل
على الجاهل مرة انتفا العلم والظن باعتقاد فائله خلاف الظن
بان علم ان فائله يعقده الظن او ظن ذلك او شك فيه ففي الاحوال
الثلاثة يحمل على الحقيقة لانه الاصل وخرج بانتفا العلم والظن
بحال المتكلم ما اذا علم انه لا يعقده الظن او ظن ذلك لانه في هاتين
الحالتين يحمل على الجاهل ويكون حاله المعلوم والمظنون قرينة
صامخة للاسناد عن ظاهره وقوله لا يحتمل بانه مجازى ويحمل
على الحقيقة لانه الاصل وان كانت كاذبة كما تقدم اه **قوله** قول
الشاعر هو الصلطان العبدى **قوله** اشاب الصغير الخ اى لم يحمل
خو قوله اشاب الصغير الى اخر البيت على ان اسناد اشاب افنى

الى كثر اذ قد مر العشي مجاز بل يحل على الحقيقة الى هي الاصل تحت
الكلام وان كانت كاذبة لانه لا يعلم ولا يظن ان قاله لم يظهر
اي ظم الاستاد لا يتقاضي نسبة الحقيقة الصارفة على كون الاستاد
ما هو له الشروط في تعريف المجاز لاحتمال ان يكون معتقدا المظن
وهو في البيت ان كرهه الايام ومروا الليالي يجعل الصغير كمثل
والطفل شابا والشبح فانبا **قوله** اي فهو غير ما هو له عند المنظم
في المظن الا وفقه في التعبير ان يقول بول قوله اي فهو غير الم
استاد لغو ما هو له لانه مع قرينة ما هو له عند المنظم مع قرينة
الشعور الا ان الاول انب ليعوله عند المنظم في المظن **قوله** وان كان
خلاف الواقع اي لان الواقع ان الله هو المنت حقيقته **قوله** وان كان
استاد لم يقول اي استر كل من الفعل المبني للمفعول واسم المفعول
قوله السلب تابع له وطارئ عليه اي فيدخل في المجاز العقل ما دام
سماه لان لا يقدح فيه ان الاثبات كان قبل النفي ثم ظهر النفي عليه
وهذا يفيد ان ما صام بها ربح مجاز عقلي داخما و قد تبع الش في
هذا السعد وحقق العظام في الاطوف ان نحو ما صام بها ربح ان كان
في مقام نفي الصوم عن المنظم فهو مجاز عقلي فان الصوم حقق ان السند
الى المنظم في مقام نفيه عنه لا الى النهار وان كان في مقام
نفي الصوم عن النهار كان حقيقة عقليته فان الصوم حقق ان السند
الى النهار في مقام نفيه عنه **قوله** دفع له ما يقال في الجاهل
الا ان التقييد بالاثبات يقتضي عدم جريانه ثم النفي ليس
كذلك الا ترى الى قوله تعالى فمارجعت نجارتهم **قوله** وما حصل
الدفع الخ اي انه قيد بالاثبات لا لترشيده او لانه الاصل لان المجاز
في النفي خرج المجاز في الاثبات عني ان النفي لا يكون مجازا الا
اذا كان الاثبات كذلك **قوله** الحكم مطلقا اي ان المراد بالاثبات
الاثبات والالتصاف فيشمل الايجاب والنفي اذ في كل منهما اثبات
والضاف **قوله** وهو من تصرفات العقل اي ان التصرف في النفي
والنفي فيه امر معقول يدرك بالعقل وهو الاستدلال او **قوله**
خلاف اللغوي اي خلاف المجاز اللغوي فان النفي في غير ما
نص على وهو ان هذا اللفظ لم يصح لهذا المعنى **قوله** اي فان
يرجع فيه الى وضع اللغة اي لاجل معرفة المتقولي عن حتم لتفسير
العلاقة

العلاقة بين المتقولي اليه وبينه **قوله** ولا يقال لانه فيه نسبة
النفي الى نفيه حاصل الاعتراض ان في قوله استاد المجاز يا نسبة النفي
الى نفيه لان المجاز هو الاستاد وحاصل الجواب انه من نسبة النفي
الى خاص الخاص للعامة لان المجاز يعمل اللغوي ايضا اي انه يسمى
استادا اهتموا بالمطلق مجاز من انه فرد من افراد او ان المراد
بالمجاز المنسوب اليه المصدر راعى الجوز والمجاز في قوله قالعني
ليس استادا اهتموا بالمجاز لان ذلك الاستاد جاء وزيد المنظم
اصيله وحقيقته واصله الى غيره **قوله** الخ عني النسبة الى المطلق
الصادقة بالحقيقة والمجازية فهو من نسبة الخاص للعامة **قوله**
وهي ثبوت السند للسند اليه هذه هي النسبة الكلامية وقوله
اي فلا يقال ان فيه نسبة النفي الى نفيه اي لان المراد بالخاص
المنسوب اليه النسبة الكلامية وهي ثبوت السند للسند اليه
كما علمت والمراد بالمنسوب وهو المجاز الذي هو عين الاستاد
النسبة الخارجية وهو وقوع ثبوت السند للسند اليه او عدم وقوعه
قوله الا ان امره بالحكم الاتباع والانتزاع اي ادراك ان النسبة
واقعة او ليست واقعة وبيان ان في كلام الش نسبة النفي الى نفيه
اذا امر به بالحكم الاتباع والانتزاع ان المنسوب وهو المجاز هو
الاستاد والنسبة على وجه النفي والاثبات والمنسوب اليه
وهو الحكم ادراك ان النسبة واقعة او غير واقعة وهو مقتضى
المجاز بالمعنى المذكور وكنت الدوقى على قول السعد ويصير مجازا
حكما اي منسوب بالحكم عني الادراك لتعلقه به فهو من نسبة المنظم
بالفصح للتعلق بالامر او انه نسبة الحكم عني النسبة والاستاد لتعلقه
بها فان قلت ان المجاز هو عين الاستاد والنسبة و قد قيل لم تعلق
النفي بنفسه وما حصل قلت المراد بالحكم المنسوب والمتعلق بالامر
اللام خصوص النسبة الاستنادية والمراد بالحكم المنسوب اليه
والتعلق به مطلق نسبة سواء كانت استنادية او اضافية
او اتباعية و قد فهو من نسبة الخاص للعامة ومن تعلق الخاص بالعام
قوله المصم وله فلا يثبت جمع ملائمة والملائمة هي التعلق
والارتباط بين العقل اوها في مضاده وما استدل به **قوله**
المصم لا يثبت الزمان اي لكونه جزء مدلوله فيلا يسم لا بد لانه عليه

فصحتها او لكونه لازما لوجوده وقوله والمكان اي بسبب دلالة عليه
 التي اما باعتبار انه لا بد له من محل يقع فيه **قوله** واحترز عن المفعول
 معه نحو ما الامر والمجيش وقوله كما الحال نحو ما زيد راكبا وقوله
 ونحوها اي كالتميز كقوله من يدفن في المكان والتميز هو قيام العموم بالامر
قوله ولذا يقال فيما الحق بالمفعول معه الي اي فان هذه الية
 لا يصح اسناد الفعل اليها مع مقامها على معانيها المقصودة منها
 كالخصا بة في المفعول معه والتفصيل في الحال والبيان في التميز
 فان هذه المعاني لا تقع فيها اذ امر مع الاسم واسناد اليه التميز
قوله واسناد الى المفعول بواسطة المجرى سواء كان المجرى في حق
 سالت الا باطلح فالفعل مبني للفاعل واسناد الى المفعول بواسطة
 في الاصل سالت الما في الا باطلح فخذ في المجرى فوسعا ثم خذ في
 الفاعل والسند الفعل الى المفعول او كان المجرى من حق قوله
 تعالى واخرجته الارض انشاها فالفعل مبني للفاعل واسناد الى
 المفعول له بواسطة من والاصل اخرج الله من الارض انشاها
 فخذ في المجرى فوسعا ثم خذ في الفاعل والسند الى المفعول هو
قوله الم ولو بواسطة المجرى نحو مررت بمررت بمررت في الدار
 وفي يوم الجمعة **قوله** ولاجل التاديب ولا يقال لهذه مفعول
 فيه ولا مفعول له لانها انما تطلقان على المفعول المنسوب
 بتقدير في واللام على القول المشهور خلافا لابي الحاجب
 ونجا ذكر من التميم ظهر وجه ترك المصالح الجارية والجرور **قوله**
 المص والسبب اي لخصوصه به وسواء كان السند مفعولا
 ولا كما في نبي الابرار المدينة **قوله** الم وكذا في الابرار
 لكونه جزء من قوله فيلابة بدلالة عليه فصحتها **قوله** كني الابرار
 المدينة جعل الابرار سببا عاويا لان المدينة لا يكون بنينا لها الغير
 الامر عادة والعنا بانه سبب امر والامر التمثيل للوادع
 بانيت التبع العقل وروي الما زيدا واسم القطع امر
 وقطع السبب الذي عند الموحدة الذي كلف ان الربط بين هذه
 الاشياء ومقاسها عاوي عن خلقه والسبب العقلي نحو
 العالم والي على وجود اليه والامر بترك الي الموش فان الدال
 والمراد حقيقة هو الله ولكن اسندت الدلالة الى السبب العقلي
 الذي لا يمكن خلقه والسبب الشرعي نحو اوجب الزوال الفاس
 ووجب

ووجب العقل عند العضا ص ووجب مروية هلال رمضان
 الصور فان الموجب هو الله لكنه اسند ذلك الى السبب الشرعي
قوله جدي جدي اي جديا جديا واصله جدي جدي اي جديا
 لان حق الجدي ان يسند للفاعل الحقيقي وهو الشخص لا الجدي
 لكن اسند اليه لثابتته في تعلق الفعل بكل منهما لان ذلك الفعل
 صادر من الشخص المصدر جدي مفعول ذلك الفعل **قوله** كما اسند الى
 الفاعل اي الحقيقي لا الاصطلاحي فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي
 وهو جدي الاسناد وان يكون اليه وهو ما يقوم به الفعل الحقيقي
 عند المتكلم في الظن وقوله في المبني للفاعل اي المجرى في حق
 الكلام مبني استخدام لانه ذل الفاعل او لا عيني واعاد ذكره ثانيا
 عيني آخر وكذا يقال في المفعول له واذا قلنا المراد بالفاعل
 الفاعل الحقيقي لا جلي اخرج قول المؤمن النبي المربع العقل من الحقيقة
 لانه وان اسند الفعل المبني للفاعل له لكن ذلك الفاعل الذي اسند
 له الفاعل الخوي لا الحقيقي وكذا يقال يخرج قول الجاهل المعلوم
 جهله انبت الله العقل عن الحقيقة لان الفعل المبني للفاعل المراد
 للفاعل الحقيقي عنده في الظن وهو ما قبله داخل في الجاهل لكونه
 اسناد الى غير الفاعل الحقيقي لاجل الملا بة **قوله** الم والسند
 الى الزمان اي لثابتته للفاعل الحقيقي في ملا بة الفعل لكل منهما
قوله لانه حقيقة هذا كلام مجمل وتفصيله ان اسناد الفعل المبني
 للمفعول الى المكان والزمان ان كان يتوسط في ملفوظة او مقترنة
 فهو حقيقة في ضرب في الامر في يوم الجمعة وان كانت على الاتساع
 باجرامها جري المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليها كان مجازا
 نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار **قوله** واسناد اليه المكان مجس
 المكان بيا للخص في اليه اي واسند اليه جاري الى المكان وقوله
 عنه بيان للفق الحقيقي اي جارية عنه فماده بالعين المارة الاولى
 له ان يقتصر على قوله واسناد اليه او يقول واسناد اليه جارا
 والاصل هو ان يرض عيشته الا ووجه يحتاج في هذا المثال بتوجيه آخر
 بان اصله مسمى المؤمن عيشته ثم اقيم عيشة مقام مؤمن لثابتته بينهما
 في تعلق الفعل وهو الرضا بكل وقصار برضت عيشة وهو فعل مبني
 للفاعل فاشتق اسم فاعل منه واسناد الى ضمير المفعول به وهو عيشة بعد
 تقديم وجعله مسببا ثم خذ في المضاف اليه التعلق المبني في مثل قوله

عيشة من يذمها ضيقة وقررت شئنا العدي وهذا التركيب حيث مضى بها صاحبها
 فالرضا كان بحسب الاصل عند الفاعل الحقيقي وهو صاحب ثم
 حذف الفاعل واسند الرضا الى ضمير العيشة وقيل عيشة ترضى لما
 بين الصاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضا بكل وان اختلفت
 جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه وبالعيشة
 من حيث وقوعه عليها فصار ضمير العيشة فاعلا نحو يا لا حقيقيا
 ثم التفت من رضى مراضية فعنه معنى الفعل والسند الى المفعول هو
قول والاولى حيلة الى اي لانه لا فرق بين قوله وبين قوله
 من جاز المتقدم **قول** الشئ بواحدة من اى ان السناد في هذه الامور
 للمفعول به بواحدة من اللطيف المكاني لان الارض ليست بمكان للفعل
 الا ان كان المكان الملازم للفعل هو مكان الفعل ولا تتم له في
 الاخرى **قول** الاى ما مضى بالضمير اذ وقوله من الدفاتر اى ما كان مدونا
 ونحو ما في كتاب التواريخ والموتى **قول** وهو محال عقلي على محال لغوي
 وقال غيره الطرفان في البيت الرابع البهل وهما المسند والمُسند اليه
 حقيقتان لغويتان لان الريح اما المظهر واما من الزبح فكل من
 الطرف من متعل فيهما وضع له ولا محال في الاسناد اذ صدر
 من الواحد ففعل هذا لا يكون الا محال عقليا فيه الا محال عقلي
قول الشئ فيما اسند السبب الاخر اى فيما بين تعلقه بالفاعل واستد
 للسبب الامر اه بتنهيات الاول ذكر المص امثلة الجواز الاسناد
 الفعل المبني للفاعل ولو ذكر امثلة الجواز الاسناد الفعل المبني للمفعول
 ونحن نذكرها فنقول اسناده المصدر لا يكون الا محال نحو ضرب
 ضرب زيد والسناد للمكان والزمان ان كان بتوسط في مفعول
 ومقدح فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان على
 الانسان باجرارها جرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليها كان
 محال نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار والمفعول له لا اسند اليه
 الفعل المبني للمفعول ما لم يجر باللام نحو ضرب للتاويب والا كان مثل
 جليس في الدار واسناده الى السبب الغير المفعول له محال هو الثاني
 اعلم ان العرب في جميع ما ذكر من الامثلة الاستحالة العقلية
 الا ان الاسناد الى السبب الامر فانها الاستحالة العادية والعلاقة
 في الجميع الملازمة عني مشابهة الفاعل الجواز للفاعل الحقيقي في تعلق
 الفعل

الفعل بكل منهما وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالفاعل
 الحقيقي تعلق صدوره وتعلقه بالفاعل الجواز من جهة وقوعه
 عليه او ضرا ومن جهة كونه جزاء له الى اخر ما مر ومن هذا الوجه
 انه لا بد في الجواز العقلي من تبين جهة الملازمة بين الفاعل الحقيقي
 والجواز اى **قول** المص والقرينة القرينة فحيلة عني مفعولة
 اى مفعولة او معنى فاعلة اى مقارنة وقوله اما الغيبة فبأن
 اللفظ المطلق من لسان الجواز الكلي وكذا مقال في قوله مستوية
قول المص كاستحالة قيام المسند بالذكور اى الصائفة او صبرون
 عني وقوله بالذكور اى في عبارة المتكلم لفظا او تقديرا وليس المراد
 المذكور في عبارة المص سابقا **قول** وحق الاسناد ان يكون لصاحبها
 اصل هذا التركيب لغوي جازت في اليك لاجل المحبة فالجواز سبب
 راع الى المحقق لا فاعل له فلا كانت المحبة مشابهة للنفس من
 حيث تعلق المحقق بكل منهما صحيح الاسناد للمحبة على جهة الجواز والروية
 الاستحالة لكن الاستحالة هنا ظاهرة بنا على هذا المبدأ القائل
 ان بالتعددية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في حصول الفعل
 فمضى ذهبت بزيد مصاحبة زيدا في الذهاب وعلى هذا المحقق قولك
 محبتك جازت في اليك ان محبتك مصاحبة في المحقق اليك ولانك
 ان محبة محال اما على ما قاله من ان با التقدير بمعنى
 جهة النقل وان معنى ذهبت بزيد ذهبت اى حيلته ذاهبا
 عني كنت سببا في ذهابه من غير مشاركة له في الذهاب اذ لا يفتي
 بالسبب الا المحال على الشيء ولا شك في صحة السناد مثل ذلك الى المحبة
 لا رها تشر المحقق وتخل عليه فلا يكون اسناد المحقق اليها محال ففعل المثال
 مبني على مذهب المبدء **قول** الشئ ليكون جازيا على المشهور في تقرير
 اى تعريف الجواز المفرد اى لان المشهور في تعريفه هو الكلمة المستعارة الى
 وقوله والاولى قصير الاستعمال اى وان لم يدر بالمحاضر المظهر وغير الكلمة
 فقال اما الجواز في الكلمة فهو استعمالها في غير ما صنعت له الى لان
 الجواز المظهر في في الكلمة هو الاستعمال كما قال المحقق وقوله وغير فيها
 تقدم الى اى فيما تقدم من قوله والجواز اما في الاسناد واما في الكلمة
 الجواز في اي تقدم اى بقوله واما في الكلمة وقوله لانه لا يسبب الى لان
 الجواز في الكلمة هو الاستعمال وهو مناسب الاسناد لان كل ما مضى
 وهو صفة المسند يسو النون اسم فاعل والمفعول يسو النون

تعرف بالاستعمال بان يكون
 اما الجواز في الكلمة

قوله عن المتعبد بالكلمة أي لم يقل وأما المجاز في الكلمة وقال
وأما المجاز المفرد **قوله** لزم أخذ الشيء إلى غير مسلم فإن الكلمة
ظرف لا معرف فلو قال لزم ظرفية الشيء في نفسه لكان مناسباً مع
ذلك فالظرف من قول الله والألف فيه بالاستعمال إن اللازم عدم صحة
الأخبار إلا الدور مع صحة الأخبار لأن المجاز الذي يكون في الكلمة
تأخر وفي غيرها أخرى المجاز بالمعنى المصدرية وهو النقل ولا يصح
الأخبار عنه بالكلمة المستعملة إلى فالمتعبد الأخبار عنه بالاستعمال في
الشيء الذي هو النقل إلى الغير تقول الله والألف فيه بالاستعمال أي
لاجل صحة الأخبار **قوله** لأنه هو المظروف في الكلمة أي في قول
المصنف السابق والمجاز ما في الأسناد وأما في الكلمة وقوله فلو
عبره أي بالمجاز في الكلمة بأن قال أما المجاز في الكلمة **قوله** المصحح
الكلمة حين رتبه المستعمل فحصل أول إخراج الكلمة قبل الاستعمال
وبعد الوضع فإنها ليست بمجانز كما أنها ليست بحقيقة لأن المجاز والحقيقة
أغماحريان في اللفظ بعد استعماله وأما قلنا وبعد الوضع فإنها ليست
بمجانز لأن الكلمة قبل الوضع لا تكون كلمة بل هي من المرات فلم تدخل
في الكلمة حتى يحتاج لإخراجها **قوله** التي خرجت الكلمة قبل الاستعمال
كلفظ السد بعد وضع الواضحة لها وقبل استعمالها لا من الواضحة
ولا من غيره فإنها ليست بمجانز كما أنها ليست بحقيقة لأن اللفظ
قبل استعماله لا يوصف بحقيقة ولا بمجانز وإذا كان موضوعاً **قوله**
المصحح في غير ما فصل كان ولا يخفى أن غير من أدوات النفي وأما ما
فإنه بوصول أو فكرة موصوفة وعلى كل فلفظ ما مفيد للمعوم
فيكون النفي مسلطاً على كل فرد أي الكلمة المستعملة في مفار جميع
ما وصفت له أي لم تستعمل في فرد من الأفراد التي وصفت له
مخرج المشترك كغيره إذا استعمل في أحد معانيه علم لأنه
لم يصدق عليه أنه لم يستعمل في جميع ما وصفت له بل الاستعمال
في بعض ما وصفت له وخرجت الحقيقة من محله كانت وهي
التي

التي لم يبق لها وضع كعاد وأسد أو منقول كفضل وأسد
إذا سمى بها لأن كلا منهما لم يستعمل في غير ما وصفت له وأما
مثلنا بالأسد المنقول والمرجح لأن له جريتين فباعتبار جعله
علماً للرجل مثلاً منقول وباعتبار وضعه الأصلي وهو جعله
اسم جنس للحيوان المتعبد من جعله وفيه إشكال **قوله** أن
النقل كما يكون في الأعلام يكون في أسماء الأجناس **قوله**
المصحح في غير ما وصفت له أي في غير كل معنى وصفت الكلمة
له وتولمنا في غير كل معنى توصيف معنى ما فإنها من صيغ العموم
لا تعبد من حذف في المتن أي المستعملة في مفار جميع ما وصفت
له فهو من عموم السلب لجميع الأفراد أي عموم الشيء لأن سلب
العموم أي نفي العموم ودفع بذلك اعتراض التعريف بأنه غير
مانع لشيء له الأعلام المنقولة والمشارك المستعمل في أحد معانيه
من حيث أنه موضوع له ألا يصير في ذلك أنه كلمة استعملت
في غير ما وصفت له وهو المعنى الثاني كالجن مثلاً إذا استعملت
في الباصرة كان معناها مفاير المعناها إذا استعملت في غير الجنس
مثلاً وحاصل الدفع أن المشترك والمنقول لم يستعملا في غير جميع
ما وصفت له بل في غير بعضه **قوله** ما اختلف في معنى الاسم
الواقعة في قوله في تعريف المجاز في غير ما وصفت له ففعل صليته
لوضع أي متعلقة به معدية وموصلة له إلى مقوله نظير الباء
فمستتر تريد وقيل تعليلية أي دلالة على التعليل فمن قال بالاول
أي كون الاسم موصلة وضع قال إن اللفظ الموضوع لمعنى ما إذا استعمل
في فرد من أفراد معناه من حيث خصوصه كان مجازاً أي لفظاً مستقلاً
في غير المعنى بانه له علاقة الكلمة لأنه الفرد من جهة خصوصه
غير الكل أو من حيث كونه فرداً منها كان حقيقة لأن الفرد من جهة
الدرجته تحت كلمة وحقق كلمة فيه وقطع النظر عن كونه مشتركاً
الخارجية عن كلمة وفصار اللفظ كأنه مستعمل في نفس المعنى الكلبي
الذي عين بانه وعلى هذا السعد في مقوله ومن قال بالثاني أي كون
اللام تعليلية قال إن استعماله في الفرد حقيقة مطلقاً أي عن التقيد
بجهة الفردية لا فرق بين اعتباره من جهة ما واعتباره من جهة الخصوية

في ان اسم الكلي المستعمل فيه حقيقة ونقل قولنا لا إطلاق الخفي من ان
الكلي ليس له اطلاق وان قال انه من هذا المذهب المستعمل في الاطلاق خلافه
اقول ان كان القائل بان الامر تحليلية وان استعمل الكلي في قوله
حقيقة مطلقا يقول بان استعماله في نفس الكلي حقيقة الخفي
وهو المتبادر احتاج الى ان يوضح ما في التعريف على مطلق الخفي
اي المعنى المطلق عن التقييد بالجزئي او الكلي اعم من ان يكون حقيقة
كلية كحيوان مفترس بالنسبة للفظ اسد او قد اريد من ايراد الحقيقة
الحقيقة الكلية كذات موجودة في الخارج كحقيقة انها حيوان
مفترس لتتمثل التعريفات فيكون جامعها وابقاعها على مطلق
المعنى مع كون الامر تحليلية صحيح لان اللفظ لا يوضع لاصل
ان يتخلل في الفرد يوضع لاجل ان يستعمل في الحقيقة الكلية
وان كان يقول بان استعماله في نفس الكلي مجاز احتاج الى
ان يوضح ما على الفرد اي ليكون التعريف ما لغا والذات لا استعمال
في الفرد هو علة الوصف للكلي ليس الا **قول** المصنوع وضعت
اهما صلة ما ان جعلها موصولا او صفة ان جعلت ما للكرة
وعلى كل فالصلة او الصفة حسرت على غير من هي له لانها
في وصفت ليس عائد اعلى ما بل على الكلمة لانها الموصوفة
واما ما فانه موصوع له فكان الواجب ان يراد باللفظ وجاب
عن المصنوع لم يبرز المصنوع بل على طريقة الكوفيين يجوز ان
ذلك عند امن الدين ونقل بعضهم عن الرازي ان الخلاف بين
البصريين والكوفيين افا هو في الوصف واما عدم الابرار في
الفعل فجازا فافاه **قول** المصنوع لعلته فصل ثالث في حرمه العلق
كلاني للث وقوله مع قرينة ما نحة عن ايراد فصل رابع مخرج
للكناية كما ياتي في النص **قول** مخرج مجاز الحذف والزيادة التي لا يراها
ليسا من المجاز بالمعنى المصطلح عليه وهو الكلمة المستعملة في غير ما وصفت
له الخيل لها معنى مطلق التوسيع والتضييق واعلم ان لفظ الجز لا يطلق
على الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له الخيل لفظ على معنى آخر وهو
الكلمة التي تغير اعرابها الاصل على سبيل الاشتراك اللفظي بان يقال
ان لفظ مجاز وصح لوصفين احدهما الكلمة المستعملة في غير ما وصفت
له لعلاقة وقرينة والثاني للكلمة التي تغير حكم اعرابها الاصل فيكون
اطلاق

اطلاق المجاز على ما حقيقة على هذا الاحتمال او على سبيل التشابه كمشابهة
الكلمة التي تغير اعرابها الكلمة المستعملة في غير ما وصفت ذلك بان شئت
الكلمة المستعملة عن اعرابها الاصل على الكلمة المستعملة عن معناها
الاصلى بجامع الاستعمال عن الاصل في كل الاستعمال المشابه وهو
لفظ مجاز المشابه وعلى هذا الاحتمال فاطلاق لفظ مجاز على الكلمة
التي تغير اعرابها الاصل مجاز بالاشتقاق وتغيير الاعراب يحصل
لسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمة لا استحققت به نوعا من الاعراب
فلما حذف حدث نوع آخر او بسبب زيادة لفظ كانت الكلمة المستعملة
قبله نوعا من الاعراب فحدث نوعا من الاعراب من الاعراب الاول
اي التقدير الذي يكون نقص لشيء الكلمة بسبب مجاز القول لفظي
وجازيك واسأل القرينة والثاني اي التقدير الذي يكون بسبب زيادة
ولشيء الكلمة بسبب مجاز ليس كذلك بل اي جاز اعرابك لا استعمال
الحقيقة على انه تعالى وذلك لان الجيف عبارة عن الافتقار
من حيز الى حيز آخر بالرجل وهو محض من بالجسم الذي له رجل
ومطلق الالهية مستحيلة على الله تعالى فضلا عن الحقيقة الشخصية
فاذا لم يحتمل هذا الكلام على ظاهره الاستحالة وجب عليه على وجه
يصح تقدير المضاف وهو الامر ليصح هذا الكلام الصادق ان
القرينة على ذلك المقدر الامتناع العقلي فان قلت كما استعمل
المجزي على الرب يستعمل ايضا مجزي امره لان المراد بامر حكم المجزي
عنه وهو معنى من المعاني وقد علمت ان المجزي محض بالجسم المجزي
قلت الامر وان كان المجزي محال عليه ايضا الا انه يصح اسناد المجزي
اليه مجازا لكون كناية عن بلوغه للمخاطبين فيقال على وجه الكثرة
جا امر السلطان البناء اي بلغنا وان كان المجازي في الحقيقة حمله
وهذا الاسناد كثر حتى قيل انه حقيقة عرفة بخلاف اسناد
المجزي اليه تعالى فانه لا يصح حقيقة ولا مجازا الاستحالة بلوغه
البناء فوجب ان يكون الكلام بتقدير المضاف ليعم الكلام ولو انجز
في المقدر ايضا واما حمل واسأل اهل القرينة على تقدير المضاف
للقطع بان المقصود من الآية سؤال اهل القرينة لا سؤال الهانفس
لان القرينة عبارة عن الآية المحققة وسؤالها واجازة ما في اللفظ
وان كان محتملا لكن ليس مراد في الآية بل المراد فيها سؤال اهل

لا يشترط انهم فيجبوا بما يصدق او يكذب لاسواها لان الشاهد
لا يكون جمادا وان جعلت القرية مجازا عن اهلها لم يكن من هذا
المقابل بل هو من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في لغة ما وصفت
له فملاحة مع قرينة لا يتأتى مجازا من اطلاق اسم المجل
على الحال واذا قيل ليس كذلك على زيادة الكاف لا لا المقصود
فمن ان يكون شئ مثل الله تعالى لا ينبغي ان يكون شئ مثل
لان لا مثل له تعالى حتى لا يفتى عن ذلك المثل من يكون مثله
قال الحكم الاصلى لربك والقرية هو الجرد وقد تغير في الاول الى
الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصلى
في مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد نصر الى الجرس من زيادة
الكاف لان الكاف اما حرف جر او اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده
وكلاهما يقتضي الجر والمجر بالماز هو كلمة ربك ولفظ القرية ولفظ
مثل وليس المسمى بالمجاز هو الاعراب المتغير فكما وصفت الكلمة
بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلى كذلك وصفت بماعنا
نقلها عن اعرابها الاصلى **قوله** ان التعريف للماهية اي ماهية المجاز
المفرد اي حقيقة لان الماهية والحقيقة والمفهوم والمفرد الفاظ
من دقة معانيها واحده وتوحد والنا للوحدة اي التا في الكلمة
للوحدية اي الشخصية حتى على التناحي وتوحد وبين الماهية
والوحدة تناق لان الماهية امر كلي والوحدة تناقضية اي
لان الوحدة تناق في الامر الكلي اعني الجنس لان الكلمة جنس
في تعريف المجاز والجنس يصلح للتشديد والوحدة تناق في ذلك
قوله وهو اي المجاز المفرد وقوله ماهية الكلمة اي حقيقتها وحقيقة
الكلمة القول المفرد والقول المفرد هو اللفظ المستعمل فكل
المص قال اما المجاز المفرد هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له
الو وقوله جرد التناحي عن معنى الوحدة هو الشخصية اي ان الوحدة
توحدية وهي لا تناق في الجنس وقوله ان التناحي من ماهية المجاز اي
من ذال ماهيته ضرورة ان التاليف والماهية مدلول التعريف
لا يرد حتى يكون التناحي اها وقوله لانه لا يصدق في وحدة ماهية
اي ماهية المجاز المفرد واحدة لا متعددة اي قائل الوحدة التاليف
للفرد في الشخص حتى يكون تناق ومعنى انها الوحدة الماهية اذ تناق
عدم تعددها كما ان الحيوان في تعريف الانسان واحد لا متعدد

قوله لانها الاستعمال اي ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة في
وصفت له **قوله** وخرج ايضا استعمال الكلي الى توحيده في الخارج
ان اللفظ الموضوع لعن كلى اذا استعمل في فرد من افراد معناه
من حيث خصوصه كان مجازا مرسل اي لفظا مستعملا في غير المعنى
الذي وضع له او لا لعلاقة الكلية لان الفرد من جهة خصوصه
غير الكلي لقوله تعالى امر محمد ون الناس لعن محمد صلى
الله عليه وسلم وان استعمل في فرد من افراد معناه من حيث
كونه فردا مبرها كان حقيقة لان الجزئي من جهة اندراجها
تحت كليه وعقبة كليه فيه وقطع النظر عن متخصاته الخارجية
عني كليه عناصر اللفظ كما انه مستعمل في نفس المعنى الكلي الذي
وضع له **قوله** الكلي التسمية للكل الذي هو الجزئي والجزئي
نسبة للجزء الذي هو الكلي وذلك لان القاعدة ان كل كلي
جزء من جزئيه وهو جزئي لكل كليه لان حقيقة الجزئي مركبة من
الكلي ومن الشخص فالجزئي كل الكلي والكل جزئي من كليه من
من مركبة من الانسان والشخص فالانسان كلي وهو جزئي من
جزئيه كزبد وزبد جزئي وهو كل كليه **قوله** من حيث
حقيقة فيه اي وجوده فيه لتحقيق الانسان فيه في هذا استعمال
الانسان في زيد من حيث حقيقة فيه حقيقة **قوله** واما من
حيث خصوص الجزئي اي واما استعمال الكلي في الجزئي من
حيث خصوص الجزئي فهو مجاز مرسل علاقة المصوح اي العامة
اي كوني الشيء مثلا لكثير من لقوله تعالى امر محمد ون الناس
لعن محمد صلى الله عليه وسلم وكقوله تعالى الذين قال لهم
الناس لعن لعن بن مسعود الا لعن لعن وقوله من استعمال التام
الفرق بين المطلق والعام والمعتد والخاص ان المطلق
هو اللفظ الدال على المفهوم الكلي لا يترك شي والعام هو اللفظ
الدال على المفهوم بشرط التحول ويراد منه الكلي لكنه يستعمل
في المعنى اي بوصف به المعنى فكما ان العام استعمال في اللفظ
اي بوصف به اللفظ فالتام الفرق بينهما اعتباري والخاص
هو الدال على المفهوم بشرط تعيينه بدالة ويراد منه الجزئي والفرق

ليسها اعتبارا كالمعرف بين الكل والعام والمقيد هو
 اللفظ الدال على المفهوم بشرط تعيينه خارج لفظ الية احد
 فقوله اللفظ احسن وقوله الدال فصل يخرج للمفهوم وقوله
 على المفهوم الكل يخرج علم الشخص وقوله لا بشرط لشيء يخرج
 علم الجنس والمقيد والخاص وعلم الجنس وقوله لكنه لا يستدل
 لم رفعهما استواءهما في الاستعمال وقوله غالبا وغير الثالث
 وصف اللفظ به في لفظه لسانا كل وقوله غالبا وغير الثالث
 وصف المعنى به في الحيوان عام وقوله اعتبارا في اعتبار
 الاستعمال فقط وقوله بشرط تعيينه يخرج للفظ والعام
 وقوله بذاته يخرج للمقيد اخص وعيش عليه **هو** لو خذ من قول
 اليك او لا اليك حاصله ان المنع عن المجاز هو الوضع الاصلي
 الا في شحها كان او نوعيا المشتقات وما فيها وان كانت
 موضوعا بالنوع لكنه وضع اولى واما المجاز فوضعه ثانوي
 كما في جوابه وبهذا يرجع الخلاف في كون المجاز موضوعا ام لا
 لفظيا ومعنى وضعه النوعي الثاني ان الواضع بعد ان يتقرر
 الحقائق يرجع ويعود جعل كل سبب مثلا يدل على مسببه بالقرينة
 واما الحقيقة فوضعه اولى اي قبل ان يتقدم بها وضع لغز ذلك
 ثم تارة يكون وضعها شحها كلفظ اسد والسان وتارة نوعيا
 بان يقول الواضع جعل كل لفظ مشتق على هيئة فاعل مثلا
 يدل بنفسه لا بالقرينة على المتكلمين بالفعل على جهة الغيام به
 اخصر في نفسه **هو** قال الغزالي مستدل على كون المجاز موضوعا
 وضعا نوعيا تاويليا ونقاس عليه الكناية ما انصه لثبوت
 قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بتعريفه
 على معنى فهو عند القرينة النافعة عن ارادة ذلك المعنى
 متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا اخص للملكية
 او غيرها ودال عليه معنى انه موقوف منه بواسطة القرينة لا لاولية
 هذا المعنى حتى لو ثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي
 كانت دلالة تعمله ووجه منه عند قيام القرينة بواسطة القرينة
 لا تعديها وهذا غير النوعي المتبرر في كون اللفظ حقيقة لان

النوعي

النوعي المعبر في ذلك هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ
 يكون لنفسه اذا هو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص بغير منه
 بواسطة تعيينه مثل المجاز على ان كل لفظ على وزن فاعل فهو كذا
 من لقوله به الفعل هو اي فاللفظ الذي على وزن فاعل معترف
 للدلالة بنفسه على ذات من يقوم به الحدث فتفهم الذات التي
 قام بها الحدث من موازن فاعل بواسطة تعيينه لها لا بواسطة ثبوت
 وقوعه حقيقة نوعي بخلاف وضع المجاز فانه نوعي تاويلي
 اخص وحاصله ان الوضع النوعي في المجاز تاويلي وفي الحقيقة تحقيق
 وان التاويلي ما كانت الدلالة معه بواسطة القرينة والحقيقة تحقيق
 ما كانت الدلالة معه بواسطة الوضع واما ان ادكر لك الوضع اخص
 لتكون على بصيرة فاقول الوضع اي لا يعقد كونه وضع لفظ لغز
 بشي اي لفظ او كتابة او اشياء او عقدة او غيرها للدلالة على شيء
 اي ذات او معنى بنفسه ووضع اللفظ اي الحقيقة بتعيينه للدلالة
 على معنى اي مفهوم ذاتا كان او معنى بنفسه وله سمات شحها
 ونوعها لان الموضوع اي اللفظ الذي امر به وضعه ان اخذ اي شحها
 ولو حظ والسحفة الواضحة حين ارادة وضعه شحها معناه اني
 خيرا معينا ما انما تسمى نفس بصوره ووقع الشك في فالوضع
 شحها مثل ان يقول الواضع عينت هذا اللفظ للدلالة على معنى
 كذا وان اخذ الموضوع اي لوحظ واعتبر اللفظ الذي امر به وضعه
 عاما طريا مثل ان يقول الواضع كل لفظ يكون على هيئة كذا
 عينته ليدل على معنى كذا فالوضع نوعي اخص فقول عام طريا
 اي جعل العام الكل الذي لا يمنع نفس بصوره ووقع الشك
 فيه آلة الاستحضار والعام والكل متزددان فمعها تاويل وقول
 مثل ان **هو** وذلك مثل استحضار صيغ المشتقات بان كل ما كان
 على هيئة فاعل او فعل او يفعل او مفعول او فاعل اي مفعول
 وقوله كذا اي فاعل او مفعول وقوله على معنى كذا الحدث وزن
 ما من او ذات متصفة بمعنى المشتق منه اخص في رسالة السبابة
 وعيش عليه وفيه كلام طويل فانظر **قول** الشا لانه وضع لكل منهما
 وصفا اوليا اي فالكل ما استقلت فيما وضعت له اولاد المراد ان لا تتصل
 خباثي تكون بوضوئه له اخص **هو** وعنده من كل مشترك اي فانه يحدد
 فيه وضع اللفظ من غير ملاحظة مناسبة بين المعنيين مثلا ولا بشرط
 فيه هجران المعنى الاول **هو** اخص هو خارج عما في المشترك خارجا عما الواقع

بحيث الوضع واقسام
 اخص

في التعريف لما فيها من العموم لا يها من صيغ العموم فعني كلام المصنف
الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اي المستعملة في معاني جميع لفظ
وصفت له اها وقد تقدم لنا في الآتية على تعريف المجاز ما فيه
الكفاية فارجع اليه **قوله** او بالعلاقة معطوف على بما وقوله لان
اي المترك وقوله لم يستعمل فيه لعلاقة الي اي لم يستعمل فيه كوصفه
له **قوله** المهم لعلاقة بقية العين سواء كانت في اللغة المعاني
لعلاقة المجاز والمحل القائم بالقلب او المحسوسات كعلاقة السبق
والسوط وقيل انها باللفظ في المعاني وبالك في الحيات وهي
مناسبة خاصة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول اليه
ولم يعمد لعلاقة بتلازمها بتعليق ويرتبط المعنى الثاني بالاول فاستعمل
الذهن منه الى الثاني اها فقول مناسب بقية العين جنس وقوله
خاصة اي كناية الرجل النجاع للاسد في الجراة في مرات اسدا
في المسجد والمسيبة في مطر السمانات والسبيبة في مرقبات
غنا فقتل محي ج للمناسبة العامة لتطابق تعليق فلا يستعمل
وقوله بين المنقول عنه الي اي حاصلة بينهما فضل ثان محي ج للمناسبة
خاصة بين غيرهما كالاخوة وقوله بها اي بسبب المناسبة الخاصة بين
المعنيين وقوله المعنى الثاني اي المنقول اليه وقوله الذهن بكثر
الذات الغم والعمق وحفظ القلب والفطنة والذهن عرفا فوق
مهيئة للشيء في لاكتساب العلوم التصورية والتقديرية وهي
وعلى عليه **قوله** وكذلك بين المعنيين المجازية الي اي وكما تعتبر
العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي تعتبر بين معنيين مجازيين
في المجاز على المجاز كما في قوله تعالى ولكن لا تؤاخذوهن بسرا
وتوضيحي الالة انه استعمل اول السرا الذي هو صند الجهر في الوطن
مجازا لكونه لا يكون الا سرا ثم نقل عن الوطن الى سبه وهو العقد
هو مجاز على مجاز علاقة الاول بالانتمية والثاني السببية
ولم نقل بنقل لفظ سرا عن الاخفاء الى العقد فيكون مجازا عن
حقيقة لعدم المناسبة الخاصة بينهما لان العقد يلزم من الاعلان سرا
وعادة اها من وعاش مع زيادة **قوله** من جعل اللام للتقليل اي في
قوله لعلاقة اي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لاجل علاقة
قوله اها فكون اللفظ اي اهل من البلاغة الشاملة للمعاني والبيان
وتكن ان يرد باللفظ جميع البلاغات العالون بالاصطلاحات وغيرهم
من ارباب السليقة اها في الطبيعة اها في **قوله** اها في نوعها الخ
اي ان

اي ان المصنف نوع العلاقة ولذا صرح انشاء المجاز في كلام المولدين
فادعونا ان العرب استعملوا اللفظ في سبب معناه او في السبب في معناه
او في الثابة لمعناه جاز لنا ان نستعمل لفظا مغايرا لما استعملوه
لمثل تلك العلاقة لان العرب قد اعتبروها لاها ولا تقتصر على خصوص
اللفظ الذي استعملوه ولو كان المصنف يخص العلاقة بتوقف الفعل
اللفظ في معناه المجازي على النقل عن العرب في تلك الصورة
مع انه ليس كذلك اها في وحي وحي مع حاشية لينة في العلاقة
ان يكون نوعها مسموعا على الصحيح لا شفهيا على الصحيح مثلا
تشرط ان يسمع الجوز بنوع السبب عن السبب ولا يشترط ان يسمع
الجوز بخصوص السبب الذي تستعمله عن السبب الذي يستعمله
السبب فيه وقيل لانه سماع نوع كل علاقة بل يكفي بسماع
نوع نوع العلاقة او نوع ما هو دورها ايضا مثلا اذا سمعنا
العرب اطلقت السبب على السبب او اللفظ باعتبارها لما في جاز
لنا ان نطلق الملام على الانتم واللفظ باعتبارها لما في جاز
لاستعمالهم في ما هو لفظ ذلك او دوره وقيل لا يكفي بسماع النوع
بل لابد من سماع اللفظ المقبور بها وان لم يستعملها المتكلم في خصوص
ما استعمله فيه العرب فخصوص محل الاستعمال ليس شرط الاجماع
اها فقول نوعها اي على العلاقة المحسوسة المسموعة لا الشفهية
تطلق السبب الشاملة للسببية الخاصة في مرقبات غنا وغيرها
وقوله سموعا اي ممن يجتهد بكلامه كالقرآن والحديث وكلام العرب
في ضمن جزئي من جزيئات وقوله مثلا اها في خصوص الفرق بين
نوعها وشخصها وقوله بشرط اي في صحة استعمالك السبب خاصة
في سبب خاص كشمس في ضوء وقوله بنوع السبب اسم في ضمن جزئي
لقوله رعيها غيا وقوله بخصوص السبب اي باسم السبب الخاص
الذي تستعمله يعني لا بشرط استعمال الذب الشمر في الضوء
في صحة استعمالها فيه ولا استعمالهم في قول الوقت في وجوب الصلاة
في صحة استعماله فيه بل يكفي فيها استعمالهم الفية في النبات
لتحقق نوع السبب فيه وعلى هذا فحق باق انواع العلاقة
والخاصة بفقدان الفرق بين نوع العلاقة الذي يشترط سماع
وشخصها الذي لا يشترط وقوله وقيل لا يشترط سماع نوع في مقابل
الخاص من اشترط سماع نوعها وقوله بل يكفي اطلاق انتقال
وقوله فلفظ نوع العلاقة اي التي تميز الجوز بظلالها في القوة كالسببية

والمنزلة حيثما اذا سمعت احداهما مع اعتبار الاخرى هذا قول اولي
ما هو دورها اي ضيق عن العلاقة التي اردنا التحويز باعتبارها
كالسببية والسببية فاذا سمعت الاولى سماع لنا اعتبار الثانية الاخرى
وقوله وقيل لا يتفق بتمام النوع الى مقابل الصبي ايضا لكن من حيث
لعلاقة بالمعنى اي قوله لا يتفق بها **قوله** ولا يد من ملاحظتها
اي ولا بد من ملاحظة العلاقة فلا يتفق في الجواز وجودها من
غير ان تعتبرها المستعمل ولا يحظرها فالمعنى لا يستعمل اللفظ في
غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها وانما شرط في الجواز
ملاحظة العلاقة بين المعنى المجازي والمصطلح الاصلي ولم يفر
ان لفظ اللفظ عليه بالاعلاقة وتلك بالقرينة الدالة على
المراد لان اطلاق اللفظ على غير معناه الاصلي ونقله على
ان يكون الاول اصلا والثاني فرعاً عن ذلك بين المعنيين في اللفظ
وتفريق لاحد الاطلاقات على الآخر وذلك لئلا يمتنع وجوب
لتخصيص المعنى الفرعي بالثبوت والتفريق دون سائر المعاني
وذلك الوجه هو المناسبة والافلاحة في التخصيص فيكون
تلك اتيان في جنس التخصيص في التامويل والتفريق اهـ وهو في
قوله ابلغ من الحقيقة او رد عليه ان ابلغ ان كان ما هو ذا سمعت
بلغ بفتح اللام بلاغة فغلبه ان البلاغة لا يوصف بها المفرد والمجاز
وتكون كلمة مفردة وايضاً الحال ان اقتضى الحقيقة كانت البلاغة
في الاتيان بها ولا عبرة بغيرها من كناية او مجاز وان اقتضى
المجاز او الكناية كانت البلاغة في الاتيان بما ذكر ولا عبرة
بالحقيقة وان كان ما هو ذا من بالغ صياغة فغلبه ان افعلى
التفضيل لا يصاغ من الرباعي وقد يجب باختصار الاول وان
الماد البلاغة اللغوية وهي الحق فقوله ابلغ من الحقيقة اي افضل
واحسن منها وليس امراده الثاني بناء على مذهب الاخفش
والمراد المحور في قصود افعلى التفضيل من الرباعي والمعنى
انه اكثر صياغة في اثبات المقصود اهـ وهو في قال انضوي فان جعل
من يولد المعنى المحمول كانه شذوذ ان لان افعلى التفضيل لا يصاغ
الا من ثلاثي مبنى للمفاعل **قوله** من يربح من يربح بذكر النون وفتحها
والجيم مكسورة وهو مبتدأ ووجه طيبة **قوله** البرد شئاً تليق
التياب جامداً كالمح والفعال له حب السحاب **قوله** من الملقى
الحقيقي هو اذ سمعت وتوعد من عشرين على خدين وعصفت على

الاصابع

الاصابع بالاسنان **قوله** الفرق بين المجاز والكذب ان المجاز
في رسالته الفرق بين المجاز والكذب حاصل بالتأويل اي ارادة
خلاف ظم اللفظ وينصب القرينة على ان الظم الذي هو في
الحقيقي غير مراد فالمعنى هو قول كلامه وناسب قرينة على ان
الظم غير مراد له بخلاف المجاز فانه يدعى الظم ورسيد وهو في
هويته الى اثباته مع كونه غير ثابت في نفس الامر مثلاً اذا قال
قال جاني اسد مع ان الاسد الحقيقي لم يجرى اليه فان لم يرد
ظم اللفظ بل اراد الرجل الشجاع الذي يشبه الاسد الحقيقي
ونصب ذلك قرينة فالكلام استعاره وان اراد ظاهره ولم ينصب قرينة
على خلافه فهو كذب **قوله** قال مجيبه قوله وينصب قرينة عطف على
تأويل فهو تمام الفرق فهو مجموع التأويل في النصيب وقوله فالتحيز
اي المستعمل لفظاً في غير ما وضع له في اصطلاح الخطاب لا يفر
علاقة وقرينة مانعة تفريق على الفرق وتقصيل الاحكامه وتوهم
مؤول اي صار في لفظه عن ظاهره ومراد خلافه وقوله وناسب
عطف على مؤول وقوله فانه اي الكاذب الى علة للمخالفة وقوله
هويته اي قوله وقوله استعاره اي دواستعاره ومعلوم انها مجاز
قوله لا تأويل به الخ التأويل عرفاً ارادة خلاف ظم اللفظ فقد
اشتهر انه صرف اللفظ عن ظاهره بان يراد معنى غير معناه الظم المتبادر
منه الموضوع له كان يراد من اسد الرجل الشجاع ومن الغيث النبات
وهذا في المجاز دون الكذب اهـ **قوله** وهذا مراد الخ اي وباشارة
علاقة العلاقة والقرينة يرد علماً بظاهرية التافين وقوع المجاز
في الكتاب والسنة من المحقق انه كذب يجب الظم او لا كذب مع اعتبار
العلاقة والقرينة لان الكاذب لا ينصب دليل على مراده بل
يردح ظاهر كلامه وانما شرطت العلاقة في المجاز لعدم وضع
اللفظ له والقرينة لبتادير الحقيقة من اللفظ واللاستعمال من
ما شائنا ان احضر **قوله** على من الترح في المجاز في القرآن وهم
الظاهر الزاعمون عدم وقوع المجاز العقلي واللغوي في القرآن لا يهاكم
المجاز الكذب والقرآن منزلة عنه ووجه الرد انه لا ارباب مع
الغنائية اهـ وهو في **قوله** هذا اي خروج العطف باشارة ولا يفر
العلاقة ان لم يوجد فيه اهـ **قوله** خذ هذا القوس الخ اي فان استعمال
القوس في الكتاب وان صدق عليه انه كلمة استعمال في غير ما وضع له

لكن ليس لعلاقة بل هذا الاستعمال غلط أي سبقت إليه لسان المنطق
أهـ من باب قولهم ان السالبة التي أي العظيمة السالبة وبيانها
 كما تقدم يؤخذ من تحليل الشئ الآتي العلاقة ليست ملاحظة في
 الغلط فالصحيح لفظ والمحمول ليست ملاحظة في الغلط ونفي
 ملاحظة العلاقة صادقة لعدم وجودها أصلاً كمال الاستعمال
 المحض لأنه لا علاقة بين الفرس والكتاب وبوجودها غير ملاحظة
 كمال الشئ لأن العلاقة وهي المشابهة موجودة فيهما غير
 ملاحظة **أهـ** هو الخ أي الغلط وقوله بقيد الاستعمال أي الموقوف
 من قوله في تعريف المجاز الكلمة المستعملة الخ وقوله لأن الاستعمال
 علة للمنفى أي قوله هو خارج الخ وقوله لأن يقال علة للمنفى
 أي قوله لا يقال **أهـ** هو الخ أي الاستعمال لا يخرج الغلط لا حقيقة
 الخ حقيقة تليق في الغلط ثلاثة أقسام خطأ ساقى عن سبوتان
 كيف ساقى إلى لفظة من غير قصد لها وله جنوم ثانی ان
 يرتد عنها وصفت له كان يلفظ بالإنسان موضع الشئ وهو مع
 ارادة الحيوان الناطق وان يريد غير ما وصفت له كان
 يلفظ بالفرس موضع الكتاب وهو مع ارادة معنى الكتاب
 وهو بصور يسم خارج بقيد المستعملة في تعريف المجاز لأن
 المتبادر منه المستعملة قصد كما في سائر الاختصاص الاختيارية
 وخطا ساقى عن قصد بان قصد استعمال لفظه في غير ما
 وصفت له للعلاقة مع علمه بانه مخطئ وهذا خارج من تعريف
 المجاز والكنائية لقولنا لملاحظة علاقة ومن هنا يعلم ان ارادة
 بالغلط فيما مر هذا القسم وخطا اعتقادي بان يستعمل لفظه بناء
 على اعتقاد فاسد قال في العلاقة سم وهذا مما ينبغي ان لا يخرج
 عن الحقيقة ولا عن المجاز لأنه انما يستعمل في الموضوع له أو في
 غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده من اشار إلى
 كتاب بهذا القربى لا اعتقاده انه فرس انما استعمال الفرس
 في معناه لا في غيره وان اخطأ في اعتقاده ان الماشا إليه
 فرس في اعتقاده الواقع فيكون حقيقة ومن اشار إلى كتاب
 بهذا السد لا اعتقاده انه رجل شجاع فانما استعماله في معناه
 المجازي مع وجود العلاقة وان اخطأ في اعتقاده ان الماشا
 إليه رجل شجاع في الواقع فيكون مجازاً **أهـ** هو مع قوله
 صفة لعلاقة أي لعلاقة كانه مع قرينة كما هو شأن الظروف

بعد

بعد النكرة الموحدة قال العصام والاولى لعلاقة وقرينة لأن
 القرينة ليست من خواص العلاقة بل كل منهما مما يتوقف عليه المجاز
 ونوقش كلامه بانه مبنى على غير الغالب من ان مع قد دخل على المتابع
 نحو ان الله معنا والغالب دخولها على المتبوع نحو جئت مع لبيك
 فباعتبار الغالب تكون العلاقة تابعة للقرينة لا العكس وبما
 نحن المص بان يحصل مع لوجود المصاحبة فانهما قد ترد لذلك لا يضر
قول المص مع قرينة القرينة ما يخص عن المراد من لفظ آخر
 وان شئت قلت فالعصام عن المراد من غير ان يستعمل فيه
 فتعوله والقرينة أي حقيقة ما ومضاهيها في عرف البيانيين وقوله
 ما أي امرا والأمر الذي سوا كان لفظاً أو غيره جني تحل
 المعنى وغيره وقوله يفصح أي يقرر بين مضامينه وقوله
 عن المراد أي المعنى الذي لا يفيض اول مخرج لآخر لا يخص
 عنه وقوله من لفظ آخر خرج له الحقيقة والمجاز والكنائية
 أهـ وعلم عليه **أهـ** وأما القرينة المعينة الخ أي ان المتوقف
 عليه تحقق المجاز هو القرينة المانعة فالمعينة ليست بشرط
 في تحققه وصحته بل في حقيقته وقوله عند البلغا والمعينة
 احص من المانعة فيعطى من رايته بما يعطى مانع من ارادة
 البحر الحقيقي ومعين المراد به وهو اللبس على الخ في الخاص
 بعد يعطى فانه مانع من ارادة البحر الحقيقي غير محيز المراد
 به ان يحقل اللبس والعالم هو خضري والفرق بين المانعة
 والمعينة ان المانعة لا تفعل عن المعنى المراد وانما تمنع من
 ارادة المعنى الأصلي بخلاف المعينة فانها تقصص عن المراد
 ويلزم من ذلك انها تمنع من ارادة المعنى الأصلي وكل معينة
 مانعة ولا عكس ومثال الاولى في المجاز من قوله هو كمال
 بحر الخي الجاه ومثال الثانية يعطى من قوله رايته بحر يعطى
 انه باحري **أهـ** قال العصام في الرسالة القاسمية الخ عبارة
 الاقيد قال في عصام الدين في الرسالة القاسمية وهذا بحث وبي
 وهو ان المجاز المرسل والاستقارة مع كونهما مدبراً لبيان
 ليس غير ما دلل قاطع وذلك لأن القرينة غاية ما فيها

من يطول التجادل أطول النجاد وهو علاقة السبع وطول
القائمة وصرح كلام الحق انه لا يتم الفرق الا على مذهب
المالكية الجرم بين الحقيقة والمجاز وليس كذلك بل يتم الفرق لان
محل المنع عند القائل به اذا كان المعنى الحقيقي والمعنى المجازي
مقصودين بالذات وهذا ليس كذلك لان المعنى الحقيقي
في الكناية يقصد الاخبار به وان لم يكن مقصودا بالذات
بل ينتقل منه الى الكناية اهـ وحاصل بحث العصار ان الكناية
تصح فيها ايراد الموضوع له وهو المعنى الحقيقي لذاته بل هو
به الى الانتقال الى المراد وهو المعنى الكنايةي فلهذا لا يمتنع
القربى الماتية عن ايراده لذاته لا التوصل والمجاز كذلك لا يمتنع
قربىته الا ايراد المعنى الحقيقي لذاته ويجوز ايراده للانتقال
مثلا يرمى في قولك جاني اسدي يرمى بمتنع ان يكون المقصود
لذاته السبع ولا يمتنع ان يقصد الانتقال الى التجماع فلا يثبت
المجاز متميزا عن الكناية في شيء من الاستعمالات اهـ ومحصل
الجواب عن هذا ان ايراد مجاز ايراد الموضوع له اي
ايراد المعنى الحقيقي مع المعنى المجازي حضور في ذهنه
وتصوره للانتقال فلا بدع بغير السبب كون ذلك اولا متبرجا
ومستحدثا وهبكم للعصار في ذلك الجواب في المجاز مستقر
في كلام المتقدمين لكن هذا معنى ايراده مع الكناية بل معناه
قصد الاخبار به وان لم يكن مقصودا بالذات بل ينتقل منه
الى الكناية والانتقال انه جمع بين الحقيقة والمجاز وفي خلافة
لان محل المنع عند القائل به اذا كانا مقصودين بالذات في
ليس كذلك وان الراد ان الموضوع له وهو المعنى الحقيقي
يكون مخبرا به مع المجاز حتى يكون معنى رابت اسدي يرمى
ان يرمى السبع والرجل التجماع فهو باطل فادبر يرمى بمتنع من
ذلك اذا المجاز من حيث انه مجاز لينا في الحقيقة اهـ فخصي وكما
الامر في ذكر اعتراض العصار على فرق القوم بين الكناية والمجاز
بان قربى الكناية لا يمتنع ايراد المعنى الحقيقي في خلاف المجاز
قال العصار ايراد المعنى الحقيقي للانتقال لا يمتنع ايراد
في الكناية والمجاز ايراد المعنى الحقيقي بالاستقلال متفقان
ولا فرق بين المجاز والكناية اذا وريد ان الفرق باسرهاث وهو

صحة الاخبار هما اي بالمعنى الحقيقي وغيره في الكناية بان يقصد
طول النجاد وطول القائمة معا لكن المعنى الحقيقي وهو طول
النجاد اي حائل السيف تبع والمقصود غيره وهو طول القائمة
ولا يمكن ذلك في المجاز لان الرجل حقيقة تنافي بسبعة فلا يمكن
اجتماعهما فيه واما ايراد المعنى الحقيقي في المجاز للانتقال فمجرد
الخطا بالبيان لا قصد اخبارا به بالاضاح وعبارة الدسوقي
والماصل ان الكناية والمجاز يشتركان في ايراد ولغيره فان
من جهة ان الكناية يجوز فيها ايراد المعنى الاصلي والمجاز
لا يجوز فيه ايراد ذلك لان الكناية لا بد ان تصح باقربية متنع
من ايراد المعنى الاصلي والمجاز لا بد ان تصح بقرينة متنع من
ايراده واعتبر من هذا العصار بانهم ان ايراد في ان المعنى الحقيقي
يجوز ايراده في الكناية لذاته بخلاف المجاز وهذا متنع اذ
ايراد المعنى الحقيقي لذاته كما لا يجوز في المجاز لا يجوز في
الكناية وان اريد ان يجوز ايراده للانتقال عنه للازم ايراد
هنا جاز في كل من الكناية والمجاز مثلا جاني اسدي يرمى
القربى ان يرد بالاسد السبع المحصول ينتقل منه الى التجماع
وحق فلم يثبت الفرق بين الكناية والمجاز واجب باختيار المعنى
الاول لكن ايراده لذاته لا من حيث انه الغرض المهم بل الغرض
المقصود بالذات هو لازم المعنى فظن من هذا ان المقصود
الحقيقي يجوز ايراده للانتقال عنه للراد في كل من الكناية
والمجاز ويمتنع فيهما ايراد المعنى الحقيقي بحيث يكون هو المعنى
المقصود بالذات واما ايراده مع لازم على ان الغرض المقصود
بالذات هو اللازم فهذا جاز في الكناية دون المجاز انتهى
في ثلث في الفرق بين المجاز والكذب وفي الفرق بين المجاز والجمع
بين الحقيقة والمجاز وعموم المجاز وفي الفرق بين المجاز والجمع
المجاز والمجاز بمراتب وفي سبب العدول عن الحقيقة الى المجاز
الفرق بين المجاز والكذب حاصل بالتاويل اي ايراد خلاف
ظن اللفظ ونصب القربى على ان الظن الذي هو المعنى الحقيقي عين
مراد قائل المتعجب فتاويل مودول كلامه وناسب قربة على ان
الظن وهو المعنى الحقيقي غير مراد له بخلاف الكاذب فانه يدعى

الظم ويردده ويصرف همه الى اثباته مع كونه غير ثابت في نفس الامر مثلا اذا قال قائل جاني اسد مع ان الاسد الحقيقي لم يجمع اليه فان لم يرد ظاهر اللفظ اي المعنى الحقيقي بل اراد الرخيل الشجاع الذي يشبه الاسد الحقيقي ونصب على ذلك قرينة بالكلام استقارة وان اراد ظاهره ولم ينصب قرينة على خلافه فهو كاذب اخص قال محشم سدي محمد بن علي قول اي ارادة جلاي ظم اللفظ لقدر للتاويل عرفا فقد اشترى الله صرفا للفظ عن ظاهره بان يراذ عنه معنى عند معناه الفهم المتبادر منه الموضوع هو له بان يراذ من اسد الرجل الشجاع ومن الغيب النبات وهذا في الجاز دون الكذب وقوله وينصب القرينة عطف على التاويل فهو عام الفرق فيه مجموع التاويل والنصب وقوله فالمتجوز اي المستعمل لفظا في غير ما وضع له في اصطلاح الخطاب لا حظ لعلاقة وقرينة مانعة تقضي على الفرق وتفصيل لا جاله وقوله موول اي صارف لفظ من ظاهره ومرتبه خلافه وقوله وناصب عطف على موول وقوله فانه اي الكاذب غلة للمخالفة وقوله همه اي قوته وقوله استقارة اي ذوا السقارة ويعلمون انها مجازية والفرق بين الجمع بين الحقيقة والمجاز وعموم المجاز اعتباري فان روي لوظ استقال اللفظ في شخص كل من المعنيين كالاسد في الرجل الشجاع والحيوان المفترسي من حيث انه قال على كل من اخصوصه فهو جمع بين الحقيقة والمجاز وان لوظ استقال اللفظ في امر كلي كشما المطلق مجتزئ فهو من عموم المجاز وهو جائز اتفاقا لقول الله عندك محترمي فانه يخلق على الاسد والرجل الشجاع لان لكل جراءة اخفضي بزيادة والفرق بين صورة المجاز على المجاز وبين صورة المجاز بمراتب ان صورة المجاز على المجاز لا تعتبر فيها العلاقة بين المعنى الاخير والاول اصلا بل تعتبر بينه وبين ما قبله بخلاف صورة المجاز بمراتب فانها تعتبر فيها العلاقة بين المعنى الاخير والاول فاما المجاز بمراتب على كون المعنى الاخير مرتبطا بالاول اما لكونه سببه لكن بوساطة بان يكون سببا لشيء في نسبة سببه مثلا وبيان صورة المجاز على المجاز ان يجعل المجاز

المستعمل

المستعمل في معنى مجازي بمثابة اي مكان الحقيقة بالنسبة الى معنى مجازي آخر فيكون المجاز عن المعنى المجازي الاول الى المعنى المجازي الثاني لعلاقة بينهما اي المعنى المجازي الاول المنقول عنه والمعنى المجازي الثاني المنقول اليه وقرينة مانعة عن الاول كما في قول لقائي ولكن لا قواعده ومن سري اي عقدا يجوز بالسر الى الوطني اي فعل لفظ سر من معناه الحقيقي وهو الاخفا الى الوطني على طريق المجاز لان السر لزم للوطني عادة والعلاقة بين السر والوطني اللذان منه ثم يجوز بهذا المجاز اي لفظ سر المنقول الى الوطني الى العقول لان العقد سببا لوطني اي سببا لا باحة والعلاقة السببية ولم ينقل لفظ سري عن الاخفا الى العقد فكون مجاز عن حقيقة لزم المناسبة الخاصة بينهما لان العقد يلزمه الاعلان شرعا وعاديا في نفس هذه الصورة يجوز عن مجازي اي نقل اللفظ ليعني مجازي مبنية على نقله قبل معنى مجازي فالنقل متعدي وكذا العلاقة خلاف صورة المجاز بمراتب ففيها مجاز واحد اي نقل واحد اللفظ من معناه الحقيقي ليعناه المجازي لعلاقة واحدة لكن امر قباط المجاز في الحقيقة فاما هو بوساطة كما في قوله تعالى يا بني ادم قد امنك لظلمك لبا ساء لي اري سواكم وريثا فان المنزل عليهم ليس معنى للبشر بل للماء المنبت للزهر الحقيقي منه الفخر المنسوب حسنا للبشر اي لفظ البشر نقل من معناه الحقيقي للماء لكون المعنى الحقيقي سببا عن سبب عن الماء فالنقل في هذه الصورة واحد لكن العلاقة لم تتحقق بين المنقول عنه والمنقول اليه الا بتوسط امر من اخص وخضري بالتفاني بوسبب العدول عن الحقيقة الى المجاز امور منها التعظيم كما في قوله سلام على المجلس العالي فالمجلس العالي مجاز عن اهله كالعلاقة المحلج عدل اليه عن الحقيقة مع انها الاحمل لتعظيمهم اليه عليهم وقرينة المناصفة في افادة التعظيم مع المجازي الاختصاص كما في رايته اسدا فانه الملم في الدلالة على الجماعة مع الاما من قولك رايته انسانا كالاسد في الجماعة واما كانت الاستقارة ابلغ من التثنية لا اعتبارها على قناسي التثنية ودعوى ان التثنية من افراد جنس التثنية به فتعبد مساواة التثنية للتثنية في وصفه الذي اشتر به بخلاف التثنية ومنها قصور المعقول بصورة المحسوس زيادة في التثنية كما في قوله تعالى واحققن اما حجاج لذلك محقق حيل تشبيه الذل بطائر من الزهر

وقيل ان العلاقة معتبرة من جهة المنقول اليه لانه المراد من اللفظ قبل
العلاقة معتبرة من جهة ما معارفاية تحت كل منهما **قول** المسمى وحسب
قولنا اي القرينة في ذلك رغبنا **قول** السببية والسببية معارفاية
بنا على ان العلاقة معتبرة من جهة المنقول عنه والمنقول اليه
وقد تقدم قريبا ان المراجع اعتبار العلاقة من جهة المنقول عنه
والحاصل ان العلاقة في رغبنا الفيت وفي امثلة السمانيات ان
اعتبرت من جهة المنقول عنه وهو الفيت في المثال الاول والنيات
في المثال الثاني على ما هو المراجع في في المثال الاول والسببية وفي
المثال الثاني السببية وان اعتبرت من جهة المنقول اليه وهو
النيات في المثال الاول والفيت في المثال الثاني فالعلاقة في المثال
الاول السببية وفي المثال الثاني السببية وان اعتبرت العلاقة من جهة
المنقول عنه والمنقول اليه معا فالعلاقة في كل من المثالين السببية
والسببية **قول** المسمى المرادة بفتح الميم **قول** المسمى وهي اي الراوية تسمى
للبعير الخ وقوله اسم للبعير لا يجوز له لان الذي في الصحاح الراوية
البعير والبغل والحمار الذي يستعمل عليه وقوله ففعله اي في هذا المثال
تسمية الشيء **قول** خلافا للسواء فانه قال المرادة هي المزدود
الميم الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر **قول** المسمى
المرادة بفتح الميم **قول** المسمى المراد بها طرف الماء الذي يستعمل فيه
على الدابة التي تسمى راوية والمرادة بها الماخاضة واما المزدود
الميم فهو الطرف الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر وحفنه
مزاود والمراد به التي هي اسم للدابة المحاملة للماء اذ لا يعمل فيها
في المرادة لا في المزدود **قول** المسمى والكلمة بفتح التاء تسمية الشيء باسم
كالاصابع المستعملة في الانامل التي هي اجزاء من الاصابع **قول** المسمى
المسمى ففعله اطلاق الكل على البعض اي اطلاق الاصابع على الانامل
والقرينة استعماله دخول الاصابع بتمامها في الاذن عاده **قول** المسمى
قول المسمى والبعض اي كون الشيء بضمه شيئا اخر اي كالفيت التي هي
المحارجة فانه في السببية يتضمها ويشمل غيرها والتمطو في هذه العلاقة
ان يكون الكل مركبا تريبا حقيقيا وان يستلزم التفاء الجزء انتفاء
غيره فاما الراس والرقبة فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف الطرف
والاذن والسيد للانسان فان الانسان يوجد بدونهما اذ اطلاق الفيت
على الرقبة فليس من حيث الانسان بل من حيث انه مركب ومن المعلوم
انه انما تحقق تونه بتجسدها بالعين اذ لو لاها لا تفتت عنه القرينة

انتهى

انتهى من ود **قول** المسمى اي الذين بعضه اي ففعله اطلاق اسم بعضه على العلاقة
البعضية **قول** المسمى بالمعنى المقصود من الكل كالاطلاع في هذا المثال
قول المسمى واعتبار ما كان اي باعتبار الوصف الذي كان ثابتا للذات التي
عين اللفظ بانها باعتبار قيام ذلك الوصف بها ثم زال عنها واطلاق اللفظ
عليها بالملاحظة انها كانت موصوفة به قبل الاطلاق انه عليا على رسالة
البيان **قول** المسمى واتوا اليها نحو اولهم اي الذين كانوا انما قبل ذلك
اي قبل دفع المال اليهم لان انشاء المال اليهم افا هو بعد البلوغ وبعد
البلوغ لا يكونون يتامى اذ لا يتم بعد البلوغ وسواء يتامى اعتبار الما
كانوا عليه من اليم والقرينة الامر باعظام المثال اه بعد وخفي **قول**
المسمى الصغر الذي لا باب له وبين الامر له يسمى منقطعا وهذا في الامر
واما اليتيم من سائر الحيوانات فهو صبيح ما تنام اه خفي **قول**
المسمى او اعتبار ما يؤول اليه اي اعتبار ما من شأنه ان يؤول اليه
اليه في المستقبل فمزاوية على المعنى الحقيقي وهو الخمر وصغير يؤول
للمعنى المجازي الذي هو الصغر في هذا المثال وهو الميم عاقد لما اطلاق
الميم على الصغر مجاز لان شأن الصغر يؤول اليه لان يكون خمر
والا يؤول له اها ففعله كالمخ للصغر والقطع لعدم التجرع لانه
شأنه كمن الحصول او قطع خمر انك حيت وانهم يمتنعون لان الكل
في عداد المولود لاحتمال اكله لولة العبد المحبة فلا يقال له هذا
خمر لان الحرية يؤول اليها العبد في المستقبل احقا لا ايم خفي ودون
قول المسمى اي عصير يؤول الى كونه خمر هذا في قوله خمر والذم له
عدم صحة المعنى الحقيقي لان الصغر حالة العصر لا خمر العقل واذا
بخامه بعد حدة فاشترى هذا التفسير الى ان الزاد بالحق الصغر ان
العصير يسمى خمر باعتبار ما يؤول اليه لكن كان الاو **قول** المسمى ان يقول اي
عينا يؤول عصيره الى الخمر لان العصير للصغر لان يقال امره ان الصغر
معنى استخراج خمره لا يميز في الآية لان الخمر بلفظ خمر اسم للعنب
اه خفي ودون **قول** المسمى ويحتمل بوزن غراب موصوف باليمن اه علي **قول** المسمى
كالجولية اي تسمية الشيء باسم محله اي باسم المكان الذي يحل فيه ذلك
الشيء **قول** المسمى والنادي المسمى اي ان النادى اسم لمكان الاجتماع
ولجميع النور وقد اطلق على اهله الذين يحلون فيه والمعنى فليدع
اهل ناديه اي اهل محله لنصرته مع انهم لا ينصرونه في ذلك الموضع
قال الغناري يحتمل ان يكون الآدم من قبيل الجاهل بالنقصان علمه
حذف المضاف واعطى امرابه المضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسأل النبي

قوله او الخالية ان تسمي الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك
 الشيء **قوله** التي تحل فيها الرحمة اي آثار الرحمة المنعم بها فعنه ثلاث
 مجازات حيث يجوز بالرحمة عن رقة القلب الى الانعام والعلاقة السببية
 او الملزومية عادة ثم يجوز عن الانعام الذي هو يخلق القدرة بايجاد
 المنعم به واعطائه للنعم عليه الى المنعم به والعلاقة التعلقية ثم يجوز
 عن المنعم به الى المحنة ليجلوه فيها واقوم من ان الرحمة في الاصل الرقة
 والحنان والراحم بها في جانب الله لانها هي الذي هو الانعام وتعمل
 في المحنة ليجلوه فيها على اهلها ثم ان الانعام اعتباري اذ هو لخلق القدرة
 بايجاد المنعم به واعطائه للنعم عليه وليس حاله في المحنة حقيقة واقفا لحال
 بها حقيقة متعلقة بهذا عما ينزل مبنى على مجاز صفة وهو امرادة
 المنعم به بالانعام الذي هو الرحمة اه حضري و **قوله** الذي على
 ما قبله لان ما تقدم ليحيى الحال باسم المحل وما هنا ليحيى المكان
 باسم ما يحل فيه **قوله** ولا يقال ان المحنة نعمة هذا مرد على ان الآية
 فيها ثلاثة مجازات كما تقدم وقوله ان المحنة نعمة اي رحمة
 بمعنى مرحوم بها فهي مجاز عن الرحمة بمعنى الانعام مجاز عنها بمعنى الرحمة
 فهو مجاز عن مجاز والعلاقة في التعلق لا الخالية وقوله وهو
 حال في المحنة اي الحال فيها اي والحال عند المحل فعلى هذا الجواب تكون
 العلاقة الخالية فالص فان جعلت الرحمة بمعنى المرحوم به وهو المحنة
 مجاز عن الرحمة بمعنى الانعام مجاز عنها بمعنى الرقة كان مجاز عن مجاز
 فقط ولا تكون العلاقة الخالية التعلق اه لكن انت جدير بان المرحوم
 به اعم من المحنة فتكون من اطلاق العام وامرادة الخاص فلا بد من
 المجاز الثالث ايضا **قوله** المجاز مرسل سمي رسلا لان الارسل
 في اللغة الاطلاق والمجاز الاستعاره مقيد بان المشبه من جنس
 المشبه به والمرسل يطلق عن هذا المقيد وقيل افاد سمي رسلا لان
 عن التقيد بعلاقة مخصوصة بل مرد في علاقات بخلاف
 المجاز الاستعاره فانه مقيد بعلاقة واحدة وهي المشابهة اه
قوله فان دفع الاعتراض اي يقول المحنة بعلاقة مخصوصة وقوله
 على قوله مرسل عن التقيد بعلاقة اي لان ظاهره يقيد ان المجاز
 المرسل لا لعلاقة له اه **قوله** والآية بمعنى الرحمة مردود او كسر اللام
 وشر المشابة تحت اه على والآية هي كون الشيء وهو المعنى الحقيقي
 للفظ واسم في اتصال اثر الموصوف الى المتأثر اه خفي وقرنا جهم
 بين الالة والسبب لان الاله هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب

ما به

ما به وجود الشيء فاللسان آلة للذكر لا سبب له اه سم واعترض بان هذا
 الفرق لا يظهر اذ قد يقال ان الالة بها وجود الشيء ولذا ادخل بعضهم
 الالة في السبب فجعلها من افراد اه **قوله** وسوى **قوله** واجعل لي لسان صدق
 في الآخرين قال ايضا وي اي اجاها وحسن صوت في الدنيا بسعي
 اثره الى يوم الدين ولذلك ما من امة الا وهم يحسون له فشنون
 عليه او طراد قام من ذريتي محمد اصل دين ويدعو الناس الى
 ما دعوت اليه وهو محمد صلى الله عليه وسلم اه علقه المراد
 بالآخر من المتأخرين عن الانبياء والامم ولا سقاية القول
 دعاه صارت كل امة بعده تنسب اليه وتقول ابونا ابراهيم
 سواه كانوا يهود او نصارى او غيرهم اه **قوله** وسوى **قوله** اي ذكر
 حسنا تقرر للسان فقد اطلق لفظ لسان الموضوع لالة النطق
 المعنوية المتوسطة بين المتكلم والكلام في اتصال اثره في الاول
 وهذا السبب الذي الثاني يكون المنقول عنه وهو اللسان آلة المنقول
 اليه وهو الذكر الحسن اه علقه **قوله** ذكر احسنا اي في الآخرين
 اخذ الحسن من اضافات لسان الى الصدق اه **قوله** وسوى **قوله** والبدلة
 اي كونه الشيء بدلا عن **قوله** لا منها بد لغنى والعلاقة في هذا المثال
 معتبرة من جهة المنقول اليه اه **قوله** واللازمية اي كون الشيء بحجوده
 عند وجود شيء آخر كما في اطلاق الضوء على الشيء وكما في اطلاق
 المسح على رقيقة القلب فانه يلزم من وجود الشيء وجود الضوء
 ومن رقة القلب وجود الانعام او امرادته اه صبان مع زيادة
قوله والملزومية اي كون الشيء بحجوده وجوده وجود آخر كما في
 اطلاق الشيء على الضوء وكما في اطلاق رقيقة القلب على منم فان الشئ
 ملزوم للضوء والضوء لا يلزم لها ورق رقيقة القلب ملزومة والانعام
 او امرادته لا يلزم لها اه من مع زيادة **قوله** كما يستحال النسخ في اللبس
 اي كما يستحال العبد الاسود في المحلوسا للبيض تقول مايت
 من يما وتريد ايضا والعلاقة التضاد وجعل هذه العلاقة من
 علاقات المجاز المرسل خلافا لتحقيق والتحقيق انها من علاقات
 الاستعارة قال صي ومما يدل على اشتراك المشبه والمشبه به في الصفة
 على التحقيق علاقات التضاد فتكون ايضا مختصة بالاستعارة وذلك
 لان من يستعمل اسم احد الصدين في الآخر تنزل التضاد فذلك التناوب
 بينهما واستزادة او مطابقة واستملاحة في غيرهما بالآخر لنا على
 ذلك التضاد المنزلة منزلة التناوب ويتقرر لفظ المشبه للمشبه فيقول

مثلا جاني السد ويريد رجلا جانا للثمن والاستهزاء فيثب الجبان
وهو الهيب بضعف القلب بالاسد بمجامع الجماعة الموجودة في
المنه وهو الجبان نزل بلاد الموجوده في المنه وهو الاسد حقيقه
والاستهزاء بالاسد الجبان اسفار مفرجه او يقول رايته كافورا فرب
رجلا نرجا للمطانية والاسفلاح اي الاتيان بما فيه ملاحه وظرافه
اي والكافور نبت طيب ابيض وطيب معرق البصر قبل تصفقه وقبلها
احمره والحاصل ان لفظ الاسفلاح على وصف شرقي على من
كامل لفظ الاسفلاح الاسد على الجبان والايه جها اطلاق
الاسفلاح على الاسد ولا اطلاق الجبان على الاسد قد علمت من هذا ان
المنه والعلية معنى الا ان الفارق بينهما من جهة انه ان كان
الجاني على اسفلاح في ضد معناه الهزء والخزيه بالعقول فيه
كانت المنه وان كان الفرد الجاني على ذلك لفظا سامعا وان
السامعه عنهم بوالج الاتيان بشئ مبالغ منظر في كانت عليه لودسوقي
قوله والاطلاق اي كون الشيء وهو الحق الحقيقي للفظ مجردا عن العيود
كلها في الاطلاق الحقيقي او بعضها المعنى في الاضافه كاطلاق العالم على
العامل بطله فان اللفظ الحقيقي للفظ العالم ذات متصفه بالعالم بلا قيد
بالعامل ولا غيره فهو مطلق **قوله** كاستعماله مشفره فيكون
لشيء علاقته باعتبار احد احوالها كونه جازا ام سلا وباعتبار الاخرى
يكون استعماله كلفظ مشفر الموصوفه لشيء كاستعماله لشيء الاستعماله
في شفه من يد بعلاقه المشابهة في اللفظ والتدلي كان استعماله
وان جعلته من قبل المطلق على المقيد كان مجازا ام سلا
بمرتبه واحده ان اطلقت المشفر عن حيزه وجعلت شفه من يد من افراده
واحده بقتن ان قيدته بشفه الانسان بعد اطلاقه اه عاقل الخامل
ان المشفر المستعمل في شفه الانسان ان لوحظ استعماله في مطلق شفه
غلطه المحقق ذلك المطلق في شفه الانسان وعنده كان من اطلاق
المقيد على المطلق فهو مجاز بمرتبه فقط فاذ اعتبر بقله من مطلق
شفه الانسان بخصيصها لاس حيث يحقق الكلي جها بان امره
ان هذا المطلق هو هذا المقيد كان مجازا بمرتبه علاقته الاولى
التقيد والثانية الاطلاق **قوله** اه خضره في التقيد اي كون
الشيء وهو المعنى الحقيقي للفظ مقيدا بقيد التقيد اذ اكثر اطلاق الانسان
على مطلق

على مطلق حيوان وكما اطلاق المشفر على مطلق شفه غلظه اه خضره
قوله بعد ذلك اي بعد اطلاقها على مطلق شفه غلظه اه خضره
اي كون الشيء مجازا اكثر من كقولنا نعالى ام يحسدون الناس من
لغف محمد صلى الله عليه وسلم الذين قال لهم الناس يعني نفسي
بهم من معبود الانبياء ونحوه من كل عام امر يد به الخصوص وكونه
مجازا اما الاطلاق فيه واما العام المخصوص فيه خلاف فقول يكون
حقيقه لاستعماله في معناه وهو جمله الاخراد وان لم يفرق بين
والاكثر على انه مجاز لا استعماله في بعض ما وضع له اولاً والفرق بين
العام المخصوص والعام الذي امر يد به المخصوص ان العام المخصوص
مراد به شأنا ولا اي ان المصطلح قصد شؤله لكل ما يصلح له واستعماله
فيه لا محالة اي ان المصطلح لم يقصد الحكم على كل ما يصلح له بل على بعضه
بمرتبه المخصوص والعام الذي امر يد به المخصوص لم يرد عموم لان اولاً
والاحكام اي لم يقصد المصطلح عموم في الاستعمال ولا في الحكم بل قصد
به الفرد الخاص اخص وعلم **قوله** والمخصوص في الخاصية اي كون الشيء
له تعيين يجب ما فوقه كما في اطلاق الصاحك في الفعل وامراد
كل انسان واحدا بقوة فساد للانسان والفرق بين المطلق والعام
والمقيد والخاص ان المطلق هو اللفظ الدال على المفهوم لا بشرط
والعام هو اللفظ الدال على المفهوم بشرط التحول ويراد في الحكم
لكنه يستعمل في المعنى اي بوصف به المعنى غالباً كما ان العام يستعمل في
اللفظ اي بوصف به اللفظ غالباً والفرق بينهما اعتباري والخاص هو
الدال على المفهوم بشرط تعيينه بذاته ويراد في الجزئي والفرق بينهما
اعتباري كالفرق بين الكلي والعام والمقيد هو اللفظ الدال على المفهوم
بشرط تعيينه بمخرج ينضم اليه الى ذلك المفهوم كالمشفر فان مفهومه حقيقه
الشفه الغلظه من الابل وهذا المفهوم لا يتعين الا بالنظام في اللفظ
اللفظ اليه ومن الابل اليه وهو امر خارج عن مفهوم اخص قال عليه
سدي علمي قوله الفرق بين المطلق والعام بان المطلقا لشيء مجرد عن
الشيء وكلها في الاطلاق الحقيقي او بعضها في الاطلاق الاضافي وان
العام الشامل لكثيرين وقوله والمقيد والخاص بان المقيد الشامل المقيد
او قيود والخاص الشيء الذي يعين بذاته وقوله اللفظ جتن في التعريف
وقوله الدال فصل يخرج للمحل وقوله على المفهوم الشامل يخرج علم الشئ
وقوله لا بشرط في يخرج علم الجنس والمقيد والخاص وقوله بشرط الشئ
مخرج للمطلق والمقيد والخاص وعلم الجنس وقوله غالباً وغيره القالب

وصف اللفظ به نحو لفظ انسان كلفي وقوله غالبا وعبر الغالب وصف
المعنى به كلفي الحيوان عام وقوله اعتباري اي باعتبار نفسه الاستعمال
فقط وقوله بشرط تعيينه مخرج المطلق والعام وقوله برأيه مخرج المقتدر
قوله والتعلق اي كون الشيء متعلقا بشئ آخر متعلقا بخصوصا
اي التعلق الحاصل بين المصدر وما اشتق منه من الصفات او
بين بعض الصفات وبعضها فالطلاق المصدر على اسم الفاعل رجل عدل
اي تادل واطلاق على اسم المفعول هذا خلق الله اي مخلوق ولا يحيطون
بشي من علمه اي معلوم وقيل بل فيه حذف مضاف اي ذو عدل ومتفق
حقيقة اذ ان جعل الفاعل والمفعول فصل المصدر مبالغة واطلاق اسم
الفاعل على المصدر ثم قاعا واستكت ما التا اي قيا ما وسكتوا واطلاق
اسم المفعول على المصدر بالتسم المفتون اي الغنية لسر المفعول
اي عقل على احكام فيما اذا اطلاق اسم المفعول على الفاعل نحو
حجابا مستورا اي ساترا ان كان وعده ما تبا اي اتباد قيل بل معنى
مفعول من قولهم اتيت الامر جعلته واطلاق اسم الفاعل على
المفعول من ماد افق اي مد فوق وعيشه راضية اي مرضيه وصلى
بل هو حجاب علف اي راض ما جهاه خضف **قوله** والنترة ان اراد
وصف النترة الذي هو عدم التحول لانها للرب في الاثبات هو ما
سمو لها وان عمت نحو ما يدليها فهو كالمفوض تحكيم حكمه مع غيره جدا
ولذا في القاموس جعلها اي النترة في الاثبات من صور علاقة الجزئية
لان النفس الواحدة لبعض جميع النفوس واستقرض انه من مجاز الخرف
قوله وحذف الحرف عند الحذف من العلاقات غير مفعول الامر التوجيه
التي بعد **قوله** اي ان لا تضلوا او هو على حذف مضاف مفعول له
اي كراهة متلا لتكم وزجج بان حذف المضاف اسم من حذف لاه **قوله**
وجعل صاحب الخيول والنصيحة مع شارحه قد كلف المجازي هذا
اللفظ على سبيل الاشتراك او المتشابه على كلمة تغير حكم امرها اي حكمها
الذي هو الامور على ان الاضافة للبيان اي تغيير امرها من
نوع الى نوع من انواع الاعراب الى نوع من انواعه وذلك بان نزل النوع
الاصلي الذي تستحق الكلمة وحل محل نوع آخر بسبب حذف لفظ او
زيادة لفظ فالاول وهو التغير الذي يكون لنقص تسمى الكلمة بسبب
مجاز التغير على وجار بك واسال القرية والثاني وهو
التغير الذي يكون بزيادة تسمى الكلمة بسبب مجاز مثل قوله ليس مثله
شي

شيئ او جار بك لاستعمال المجيء على الله تعالى واسال اهل القرية
للقطع بان المقص هنا سوا اهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن
اهلها لم يكن من هذا القبيل بل من قبيل المجاز عن معنى الكلمة المستعمل
في غير ما وصفت له لعلاقة مع قرينة لا يهاج مجاز مرسل من
الطلاق اسم المفعول على المجرى وليس مثله نحو لان المقص معنى
ان يكون شي مثل الله تعالى لا نفى ان يكون شي مثل مثله
فالعلم الاصلى لربنا والقرية هو المجرى وقد تغير في الاول
الى الرابع وفي الثاني الى النسب بسبب حذف المضاف والمحكم الاصل
في مثله هو النسب لانه خبر ليس وقد تغير الى المجرى بسبب زيادة
الكاف لان الكاف امار حرف جر او اسم معن مثل مضاف لما بعده
وكلاهما لفظ المجزأ وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن
معناها الاصلية لذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اصليها الاصل
وهذا صرح في ان المسمى بالمجاز هو كلمة ربك ولفظ القرية
ولفظ المثل وليس المسمى بالمجاز هو الاعراب المتغيرة مع بعض زيادة
من الدوق عليه قال محسن الدوق قوله على سبيل الاشتراك اي
اللفظي بان يقال ان لفظ مجاز ومنع بوصفين احدهما للكلمة
المتعلقة في غير ما وصفت له لعلاقة وقرينة والثاني للكلمة
التي تغير حكم اعرابها الاصلية فتكون اطلاق المجاز عليها حقيقة
على هذا الاحكام وقوله او المتشابه اي مشابهة الكلمة التي تغير
حكمها للكلمة المتحركة في غير معناها الاصلية وذلك بان شربت
الكلمة المتحركة من اعرابها الاصلية بالكلمة المتحركة عن معناها
الاصلي جامع الانتقال عن الاصل في كل واستعمل اسم المشبه به
وهو لفظ مجاز لشيء وعلى هذا الاحكام فالطلاق لفظ مجاز
على الكلمة التي تغير اعرابها الاصلية مجازا بالاستعارة وقوله لاستعماله
اللفظ المجزأ وفي اي واما المفعول على ظاهره للقطع باستعمال المجيء
على الله تعالى وذلك لان المجيء عبارة عن الانتقال من جنس الى آخر
بالتجول وهو مخصوص بالجسم الحي الذي له رجل ومطلقا المجرى
متعلق على الله تعالى فضلا عن الجسم المخصوص فاذ لم يحل
هذا الكلام على ظاهره لاستعماله وجب تحمله على وجه يصح تقدير
المضاف وهو الامر ليصح هذا الكلام الضارفي والقرينة على ذلك
المقدر الاستماع العقلي فان قلت كما يستحيل المجيء على الرب

يتمتع ايضاً بحقي امره لان المراد باسمه حكمه المحكي عنه وهو معنى
من المعاني وقد علمت ان المحكي مخصوص بالجسم فقلت الامور ان
كان المحكي مما لا حلية ايضاً الا انه يصح اسناد المحكي اليه مجازاً
ليكون كناية عن بلوغه للحا طبعين فيقال علي وجه الكثرة جازم
السلطان المبدأ اي بلغنا وان كان الجاني في الحقيقة سامية وقوله
للقطع الخ اي وانما حصل على تقدير المضاف للقطع بان المقصود من
الآية سوال اهل القرية لسؤالها فصرها لان القرية عبارة عن
الآية المحقة وسوالها واحباتها فحقا للعادة وان كان محتملاً
لكن ليس مراداً في الآية بل المراد فيها سوال اهلها للاستبصار به
فجسوا بما يصدق او يثبت لاسوالها لان الشاهد لا يكون جماداً
وقوله كانه خبر ليس اي وثنى اسمها وانما يصح الاخبار بمثل عين
التي لا مع انها مضافة للضمير لان مثل لتوكلها في الابرار لا تتم
وحق ولا اخبار حاصل بتكرار من مثلهما وانما وقع ما بقي في قوله
على هذا الاعراب الذي ذكره الله الاخبار عبرة من تكرار
اسم ليس بتكرار وخبر ما عرفت بالاضافة للضمير وهو ممنوع **اهـ**
عالية ان امر به تغيراً في الحال كما اشار له بقوله كما تراه في قوله
يرد ان لصلوات **اهـ** فثبت التغير الاعرابي في قوله من نوع من
الاعراب في نوع آخر وهذا اي اطلاق الجازم على التغير الاعرابي احد
احتمالين للسعد والاحتمال الآخر ان لفظ مجاز يطلق بالاشتراك
على المشهور على الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له وعلى التغير الاعرابي
وقدم فيما قلناه عن السعد مع محتمل ما هو او منج من ذلك **اهـ**
قوله التغير في اللفظ اي تغيره من المعنى الحقيقي المستعمل عنه كالارد
الى المعنى المجازي المنقلب اليه كالرجل الشجاع وقوله واطلق عليه
اي على التغير الاعرابي اي على الاعراب التغير مجازاً اي عطفاً
مجازاً اي ان لفظ مجاز يطلق على الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له
وعلى التغير الاعرابي اي كما انه يستعمل في الكلمة المستعملة ليتعمل في
التغير الاعرابي ولا يخفى انه لا يوافق التخصيص ولا ظاهر المصباح الا
ان يقال ان التغير في اللفظ عليه راجع للتغير عن المعنى اي الاعراب
المستعمل في مواضع لفظ المصباح مع ان اصل كلامه مع التخصيص
وقوله فالاطلاق حقيق اي فالاطلاق لفظ مجاز على التغير الاعرابي
حقيقي

حقيقي بان يقال ان لفظ مجاز وضع بوصف احد هما الكلمة المستعملة
في غير ما وصفت له لعلاقة وقربته والثاني للغير الاعرابي
فليكون اطلاق المجاز عليه حقيقة هذا وما مشى عليه المحققون
من ان المجاز يطلق على التغير الاعرابي ظاهر عبارة المصباح
وعبارته خ ط في التخصيص ان المجاز يطلق على الكلمة التي تقرر
اعرابها وما ذكره خ ط من ان الموصوف يكون مجازاً هو الكلمة التي
تغير اعرابها اقرب مما ذكره السكاكي من ان الموصوف يكون مجازاً
الامر اب المستعمل في غير محله وذلك لان لفظ المجاز يدل على
الموصوف هو الكلمة بخلاف اطلاقه على الاعراب فانه يقتضي عطف
مدلوله في الموصوف هنا وما تقدم لان مدلوله في احد الموصوفين
الكلمة ومدلوله في الموضع الآخر كيفية الكلمة وهو الاعراب
اهـ دسوفي وسعد مع زيادة والاضاح **قوله** وكان وجه المجازية
هذا سر ووجه في توجيه ما ذهب اليه جاعل المجاز بالحذف والزيادة
من المجاز المرسل فالمناسب بعد من قوله وجعل صاحب التخصيص
الاعرابي صيغ من الاعراب وعلم انه اخبر الى هنا انما في ان
من قال بالاعتماد لا يصح مخالفة هذا التوجيه فالتحفظ لفظ
اهـ وقوله لما بين الخ اي لما كان بين المضاف والمضاف اليه
ارتباط مع اطلاق لفظ المضاف اليه واما ردة المضاف ولما كان
بين فوق الاعناق وهو الهامة والاعناق ردة اتصال مجاز
فمع اطلاق لفظ فوق الذي هو الهامة على الاعناق مجازاً
سلا **اهـ** وقوله فهو مشتاده اي فالعلاقة السببية فاطلقت
العمل على المحب لكونه سبباً في وقوله فوق الاعناق اي ولما بين
فوق الاعناق وهو الهامة والعنف من ردة الاتصال الخ فهو
مطوف على لفظ المضاف والمضاف اليه وسلط عليه بين وقوله
والعنف مطوف على فوق وحاصل التركيب وكان وجه
المجازية لما بين المضاف والمضاف اليه من ردة الارتباط الخ
ولما بين فوق الاعناق وهو الهامة والعنف من ردة الاتصال
والجواز في اي فاطلقت فوق الاعناق على الاعناق للمجازية
وردة الاتصال **اهـ** الايمان حيث شبه الى هذا ويرد على قوله
فثبت التغير الاعرابي الخ فكان المناسب ذكره عقبه قبل قوله وكان
المجازية الخ وانما اورد هذا على ما سبق لانه قهرم ان التغير في مجاز

اه ان فيه ثلاث لغات اي كما في البيتين المبرورين وحما وجرأة
جرأة جرأة كبرية كرا حلة طوا غيرة وجرأة جرأة بالضم
لكن فخذ من ثقة في العلم لكن في لسان على العبد الجرأة لضم الجيم فنقل
الامر ان في شدة الملل الحزات عند قوله وتطاول اهل الجرأة على
صحة بضم الجيم وسكون الراء **قول** وذكر مطف ففسر على الروية
قول وظاهر القاموس ان التفرقة بين الجماعة والجرأة ترى
الحكام اما عند اهل اللغة فلا فرق بينهما **قول** الك لانه غير
اللباس الخ خاسله انك اذا قلت رايت اسد امري فقد شبه
الرجل الشجاع بالحيوان المفترس واستعير اسم الشبه به للمشتبه
المشبه وهو ذات الرجل الشجاع مستعار له لانه هو الذي اتى
باللفظ الذي لغيره واطلق عليه فصار كالانسان الذي
استعير له الثوب من صاحبه واليه ويقال للغير المشبه به
وهو الحيوان المفترس مستعار عنه اذ هو كالانسان الذي اتى
فيه ثوبه واليه غير من حيث انه اتى بلفظه واطلق على
غيره ويقال للفظ الاسد مستعار لانه اتى به من صاحبه لغير
كاللباس المستعار من صاحبه للابسة ويقال للانسان المستعمل
اللفظ في غير معناه الاصلي مستعرا لانه هو الاتي باللفظ من صاحبه
كالآتي باللباس من صاحبه **قول** فاذ فزع ما يقال ان
الاولى التي نحصلها الايراد اذا حقق لم يذكر فيها ذكر المشبه
لم يتلفظ فيها باللفظ بالمشبه ولا معنى له صحيح وبعيد بل الذي
بالذكر الذي هو اللفظ على معنى لم يذكر فيها المذكور اي لم يتلفظ
فيها باللفظ ولا شك في ان لم يتلفظ في عن اللفظ فالاولى
حذرة ولا فتن دفعه كما لا يخفى **قول** المصم يذكر من لوازمه
الاي انه لم يصرح بذكر المشبه به بل يذكر لانه من لوازمه
فالضم بقولنا اظفار المشبه استعاره السبع للمنية كما يستعار
الاسد للرجل الشجاع الا ان المصم يصرح بذكر المستعار لا السبع
بل اقتصر على ذكر لانه من لوازمه من ذكره وهو الاظفار
لان الاظفار انما هي لانه من لوازمه لفظ السبع اعني الحيوان
المفترس وانما اقتصر على ذكر لانه من لوازمه لفظ السبع الى المقصود
كما هو شأن التنايه فالاستعار هو لفظ السبع المعنى المصريح
به

به والاستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المشبه
انه بعد والمحصل ان قولنا اظفار المشبه ثبت بعد ان يقصد
بالاظفار فيه ان يكون كناية عن السبع المقصود استعاره للمنية
كما استعار الاسد للرجل الشجاع فاذا استعمل هذا المقصد فقد صرح
ان المصم يصرح بالاستعار الذي هو السبع بل كناية عنه ونهنا عليه
بل انهم لم يستعمل منه الا المقصود استعاره له وهو **قول** المصم
ولم يذكر فيها الا يقترب على ما قبله صحيح بالنظر الى ما هو معلوم
من ان الاستعار لا يوافقها باذنه ولا وجه شبه بل يقتصر فيها
على احد الطرفين اما اذا كان المشبه به واحدا الى المشبه اه انما ي
قول ولو باعتبار اللفظ اي لا المعنى فان لفظ ينقصون مثلا من
لوازم المشبه وان كان معناه وهو الاظفار من لوازم المشبه
وبيان ان النقص معناه في الاصل فك طاقات الحمل وهو من
ملائمات المشبه به وهو الحمل وقد استعير للابطال والابطال
من ملائمات المشبه الذي هو العبد فيكون النقص بعد
استعارته للابطال من لوازم المشبه به باعتبار اللفظ ومن
لوازم المشبه باعتبار المعنى هذا معنى كلامه وبعد ذلك كلام
المصم لوهم ان الرسالة حاضرة على مذهب السعد ونوهم ان
مذهب السعد هو مذهب الجمهور مع ان ليس كذلك كما لا يخفى في الواقع
بما قرأنا في آخر هذه المقالة فكان الاول له ان ينقص فيقول
قوله اي لوازم المشبه به علم على مذهب الجمهور الذي مشي عليه
صاحب الرسالة واما على ما ذهب اليه السعد من جواز كون قرينة
المشبه استعاره تحقيقه فاللزم مردوه باعتبار اللفظ فاذ فزع
ما يقال انه على رأي السعد لا يشمل نحو ينقصون عهده الله الى
ان لا يفرع في قوله فاذ فزع ما يقال ان مراد علي ما ذهب اليه السعد
لا على ما ذهب اليه الجمهور وحاصل الفرق بين المذهبين ان مذهب
الجمهور ان قرينة المشبه هي اثبات سمي من لوازم المشبه به المشبه
في المشبه لا على ما كانت النطق في لفظت المحاكاة النقص
في قوله تعالى ينقصون عهده الله على جعل المثالين من باب
الاستعارة المشبهة وتسمى هذه القرينة مجازية والاستعارة مجازية

اما سميتها استعاره فلا نهى استعيرت من المشبه به للمثبه الامرى
انا قد استعيرنا لهما مثلا ما ليس له وهوان ثبات السلف من الان
واما سميتها تخيلا وتخيلية فلا نهى خيلت اى ادخلت القرينة
فى خيال السامع ان المشبه من جنس المشبه به وهى اى القرينة
عقلى لا لغوى اذ لا يجوز فى نفس اللفظ بل هو باق على حقيقة
واذا تصور فى الاثبات اى اثبات لانزيم المشبه به للمثبه
سواء كان على وجه الاستدراك كما فى نطق الحال او الاتباع كما
فى ينقضون عند الله وهو كاثبات الاثبات للربيع فنطق
مثلا باق على حقيقة لا يجوز فيه واذا تصور فى ثبات النطق
للمحال فهم ان مدلول التخيل والاستعاره التخيلية هو الاثبات
السابق ولا تغفل المشبه عن القليلة اى لا توجد ولا اول
التخيلية عن المشبه اى لا توجد التخيلية بدون المشبه بل هما
امر ان مثلا زمان هذا كله على مذهب السلف اى هذا الذى
ذكرناه من ان قرينة المشبه ثبات لانزيم المشبه به للمثبه
ولسميتها تخيلا واستعاره تخيلية وتوجيه تسميتها به ذلك وان
محار عقلى لا لغوى وانما مثلا زمان كله على مذهب السلف
وجوز السمعنى قوله تعالى ينقضون عند الله ان تكون قرينة
الاستعاره بالكناية استعاره حقيقية بان يكون النطق مثلا
مستقار للآلة والسمع النقص مستعار للابطال فتكون
قرينة باعتبار اللفظ فقط اى اعتبار مجرودا تبصر عن ملائمة
وهو الالة او الابطال بلفظ وضع للام المشبه به حقيقة
وهو النظم او كسر حركات الجمل او باعتبار تسمية ابطال
العدد بتقريبه ملاقات الجمل او بغيرها جميعا اى او باقيا
اللفظ والتشبيه المذكور كليهما جميعا لان الذهن اذا لاحظ
التشبيه المذكور وحده والتشبيه المذكور وحده او كليهما
جميعا انتقل الى ان العدد فى آية ينقضون عند الله يشبه الجمل
اى المطوى وهذا المقام اى ايجاب التقابل الذى يتقوى
التي قرينة وعلى وجه قرينة المشبه استعاره حقيقية فسميتها
لفظ المشبه اى الذى هو العدد فى الآلة والحال فى نطقه او غير

نطق الحال وفى
صح

لفظ

لفظ المشبه ان وجد واعلم ان السعد لا يجوز ذلك فى كل
قرينة المشبه اذ قد يتعين عنده ايضا التخيلية كما فى اطلاق
المثبه لثبات لفظان فان قرينة هذه المشبه لثبات التخيلية
عنده كالسلف اذ لا يتقوى هو والهم باستعاره الاطلاق لادرس
وهى اى من فى رتبة البيان **قوله** تشبيهه اعترض قوله سوى
المثبه الخ لا داعى للمثبه هنا فالاولى ذكر الاعتراض على قول
قلم يذكر فيها سوى المشبه **قوله** بان يصدق ان حاصلة
الاعتراض على قوله قلم يذكر ان بان تفرع على الضابط لكنه
ضابط غير مانع لانه يدخل فيه زيدا الواقع فوجوب من يشبه
خالف **قوله** واجيب بان اراد ان حاصلة ان المراد سوى المشبه
عند صفة الاتيان باداة التشبيه وزيد الواقع فى الجواب لا يمكن
مع الاتيان باداة التشبيه فقال زيد كخالد اى لا يصح ذلك
عند اللفظ لعدم الحاجة اليه فى الجواب ولعل عدم المحقق عند
اللفظ الجواب الاقتصار على اقل ما يتقوى فالاتيان باداة
التشبيه لغو ممنوع لعدم الحاجة اليه اذ هو مصرح بتشبيهه
اهو واجب ايضا بجواب آخر بان لم يذكر فيها سوى المشبه مع
لانزيم المشبه به وزيد فى الجواب من تشبه خالد لم يذكر مع
لانزيم فلا يكون داخلا فى ضابط الاستعاره بالكناية اه
قوله وبه الذوق ما اورد ايضا الى حاصلة الايراد ان المشبه مذكور
على ادعاء ان المشبه به فالمثبه لم يذكر نظر التلك الدعوة فوجوب
سوى المشبه معلوس اى معلوم عن قول سوى المشبه به ووجه
الايراد ايضا بان يتقوى فى تشبيهه بغيرها الاصل الذى يشبه
عليه الاستعاره فهو مشبه باعتبار ما كان اه **قوله** فاصدق اللسان
بالكناية اى يقول هنا فى التخيلية الدان على المشبه به متناه
كما قال الله الدان على استعاره لفظ المشبه به ولفظ المشبه به
هو المستعار هو الاستعاره بالكناية فتعريف لما صدق الكناية
بطريق الزود فالاولى ان يقال ان يصريح المشبه بقوله قال
التفقا زان كاف فى بيان المراد اه **قوله** فلا يقال ان لم يقرب
لما صدق الاستعاره بالكناية اى الفرد الذى يتحقق فيه ذات
لغرض اللفظ اى لثبوت الاستعاره بالكناية يقول هو الذى سوى الخ

قول صيغة مبالغة اي وايضا المعنى عليها كما افادة بقوله والمضى
 ان كذا هو **قول** اي فهو غير مذكور اي فقولكم ثم طوى ذكره نظرا
 الى ان التقديم كذا ذكره **قول** من اضافة الصيغة الخايم طوى المشبه
 المذكور او من اضافة ذلك المذكور الى طوى المضاف اليه
 على المشبه به **قول** اي فاضطر عاثر على الاسم اي المذكور في
 قوله واستقر اسم السبع لها **قول** طوى التلغظ بالاسم
 اي ثم لم يوصف **قول** ولزم مرصنه الخايم والاحتمال
 الاول لا يحتاج لهذا من اثاره لانه قد كان المحل الاول
قول ولكن المحل الاول ادلى اي لما علت من ان الخط والمحق
 من صفات الالفاظ **قول** لا الاصطلاحية وهي اطلاق الاسم
 واردة الملزوم **قول** اي اذ الكناية المحق اي في اللغة والتقدير
 من كلامه هنا ان الكناية في قولهم استعار بالكناية بالمعنى القوي
 وهو غير ما ياتي عن المحقق المتعارفين من انها بالمعنى الاصطلاحي
 فحينئذ كان المناسب فيما ياتي ان يقول وقال المحقق المتعارفين
 في لان ترك الواو يفيد انه لا يبعد للسابق لا مقابل **قول**
 الش لم يصرح بذكر المتعارفين عند ذكر هو المستعار هو وقوله
 اعني السبع اي اعني لفظ السبع **قول** الذي على ذكر لانهم اي لانهم
 مدلوله لان الالفاظ اعم من الالفاظ المدلول لفظ السبع اعني
 المحل المقتضى **قول** اي كما هو شأن الكناية اي فانه ينتقل منها
 من اللازم المساوي الى الملزوم والحاصل ان قولنا اظفار السبع
 نشأت بفاد في قصد بالاظفار فيه ان تكون كناية عن السبع
 المقص استعارية كناية استعار الاسد للرجل الشجاع فاذا
 استعمل هذا المقصد فقد صرح ان لم يصرح بالمستعار الذي هو
 السبع بل كناية عنه ونهنا عليه بما قد ينتقل منه الى المقصود
 استعارته **قول** اي هو لفظ السبع الغير مخرج به اي بل كناية عنه
 برديفه **قول** اي فلانه قد استقر في اي قد نقل وثبت المشبه
 اليه وحاصل ما ذكره ان المشبه انثبات ذلك الاسم استعار
 ليجل ان متعلقه وهو الاسم المختص بالمشبه به قد استقر في
 نقل مما يناسبه ويلائمه واستعمل في معنى مشبه بما يناسبه واما
 تشبيهه

تشبيهه تخيلية فلا بد متعلقه وهو الاسم المختص بالمشبه به لما
 نقل عن ملائحته وانثب المشبه صان تخيل السامع ان المشبه من
 جنس المشبه به **قول** اي في ثبات الانثبات للمربع
 اي فان كل منهما باق على حقيقته والتجوز اعم هو في اسناد
 الشيء لغيره هو له فهو مجاز عقلي لا لغوي **قول** اي لا يجوز في نفس
 اللفظ **قول** اي هذا العلم ان المنقسم الخايم ان المنقسم
 الاستعار بالاعني الاعم الذي هو مطلق منقول الى التي علاقتها
 المشابهة والالزم لتقيم الشيء الى نفسه وغيره **قول** اي خاتمة
 قرينة الملكية وهي اثبات شيء من لوازم المشبه به المشبه في
 الملكية دللا عليها كاثبات النطق في نطق الحال والنقص
 في قوله تعالى لينقصون عهد الله على جعل المثال في نطق
 الحال ولينقصون عهد الله من باب الاستعار الملكية يشتمل
 تخيلا واستعار تخيلية اما تشبها بالمقارنة والاشبه
 من المشبه به المشبه الاثر **قول** اي فاستعرا بالحال مثلا ما ليس
 له وهو اثبات النطق من الامسان وتخيلا وتخييلية لانها
 خيلت ان المشبه من جنس المشبه به وهو مجاز عقلي لا لغوي
 اذ لا يجوز في نفس اللفظ بل هو باق على حقيقته واما التجوز
 في الاثبات اي اثبات لانهم المشبه به المشبه به كاثبات
 الاثبات للمربع فنطقه مثلا ياتي على حقيقته لا تجوز فيه واما
 التجوز في اثبات النطق للحال ففهم ان مدلول التخييل الاستعار
 التخيلية هو الاثبات السابق **قول** اي بما سموا بذلك لفظ اللفظ
 اي الدال على لانهم المشبه به المشبه في الملكية بما
 فيقولون انطق السقارة تخيلية او تخيل وان اطلاق اللفظ
 عليها من قبيل الاشتراك اللفظي وهو ما اختلف فيه اللفظ وقد
 اوضح والمعنى اي اشتراك معنيين فاكتر في لفظ واحد كونه
 لكل كاشتراك اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة للملاحظة
 المشابهة وقرينة ما لغة واثبات لانهم المشبه به المشبه في الملكية
 في لفظ استعار لان قبيل الاشتراك المعنوي وهو ما اختلف
 فيه اللفظ والوضع والمعنى وكان تحتها ان اشتراك التجوز
 في طيها والمراد ان لفظ استعار لم يوضع لما يعبر المجاز الذي وعلاقة

المثابرة وهذا الاثبات بل ومنع لكل على حدته فوضعه كوضع لفظ عيني
لا كوضع لفظ انسان ولا تنقل المكنية عن الخيلية ولا الخيلية
عن المكنية اي لا تجد كل منهما بدون الاخرى بل هما امران ميلان قال
اي يلزم من وجود المكنية وجود الخيلية ومن وجود الخيلية
وجود المكنية من وجهين احدهما متى وجدت الاستقارة وجدت
قربها مني ووجدت خيرية الاستقارة ووجدت الاستقارة ووجدت
وجودها مني ووجدت خيرية الاستقارة ووجدت الاستقارة ووجدت
توحيدها مني ووجدت خيرية الاستقارة ووجدت الاستقارة ووجدت
لانه باعتبار امر خارج عن امرها لا ان الترتيب ووجه ليس
من الطرفين ولا الجامع ولا القسمة **قوله** فقدم التقسيم بالذات
اي لان ما بالذات مقدم على ما كان باعتبار الوصف **قوله**
حققت بالنسبة الى الاطلاق مع اخو له اي لا متناه اجتماع
الاطلاق مع احدهما قوله واعتباري بالنسبة لهما اي الترتيب
مع التجريد لهما اجتماعهما وتكون الاستقارة **قوله** اي في اجتماع
في حكم المطلقة لا مطلق حقيقة فظهر ان الاطلاق الحقيقي
لا يجمع احدهما فقط ولا يجمعها معا وانما اصل ان التقسيم
بالحقيقة بالنسبة للمطلقة مع كل منهما واعتباري بالنسبة للترتيب
مع التجريد لانه يمتنع اجتماع المطلقة مع كل منهما ولا يمتنع اجتماع
المرتبة مع التجريد فخرات امر اشأى السلاج له كبقائها
مرتبة لا قراها بلبدو هو ترتيب وجودة لا قراها بلبدو
السلاج وهو ترتيب فمثل هذه هي مطلقة حكم الالاف انما
الترتيب والتجريد تساقط فوجه الى الاطلاق **قوله** اي
بالمعنى الاسمي اي اللفظ المنفصل في مشابه ما وضع له **قوله** ان قلت
ان اللفظ لا يشق منه اي ان لفظ الترتيب عجز اللفظ الملازم
لا يشق منه لان الاشتقاق احتمال يكون من الترتيب بالمعنى المهدى
وهو ذكر ملازم المسمى به وهذا الامر من امر على قولهم
فرضية لانه اسم معقول مشتق من الترتيب **قوله** قالوا ان
الترتيب الخاى كما يطلق الترتيب على نفس اللفظ الملازم بالاشتقاق
لنطلق على الترتيب بالمعنى المهدى اعني ذكر ملازم المسمى به والمفصل
ان الترتيب والتجريد يطلقان بحسب الاشياء على نفس اللفظ
الملازم وعلى ذكره وعلى كونهما بمعنى ذلك اللفظ يصح الاشتقاق
منهما

فهما لانهما في من قبيل المصدر لا على الاول ان يكون معناه
الحرف في اخر وفي اللفظ الملازم للحدث لان اللفظ عجز
المفرد حقيقة عرفة فيقال مرتبة ومجردة وتقال للتخصيص
مرتبة ومجردة واقا كان الترتيب مجرد مستويا للاستقارة لانه من
لتحقيق الملازمة في المكنية الذي ثبت عليه الاستقارة **قوله** المص
فهم على ما هو لا قراها بلبدو هو ترتيب وجودة لا قراها بلبدو
اي مرتبة بالذات قليلا قليلا حتى قويت على المص **قوله** الش
كعب اي لا يكون ترتيبا الا اذا كان على هذا الوزن لانه المص
بالاستدراك اما اذا كان على وزن علم بكر العين وسكون الهمزة
وهو الترتيب فبعضه لبعض فلا يكون ترتيبا لانه لا يخص
الاسد بل يوجد في غيره من الحيوانات فلا يناسب ما نحن فيه **قوله**
قوله الش على منكب وقيل هي ما يلي على مرتبة وقيل هي ما يلي
بين كعبه ولا منافاة بين هذه الاقتران لغاية المنكب
المرتبة والمرتبة وما قارب اليها بعض حكمه ولان ما على المرتبة
قد عتد المنكب والمنكب **قوله** التجريد بها اي الاستقارة المجردة
عن لفظ المبالغة الكائنة في قسمها وهي المطلقة والمرشحة هو
قوله الش الذي في الاستقارة صفة لدعوى وذكره للكتاب
التذكير من المضاف اليه اي ان الدعوى وان كانت مؤنثة
لكنها التسمية التذكير من المضاف اليه وهو الاتحاد ويصح
ان يكون الذي صفة للاتحاد بلا حكمة لغيره بالدعوى
الاتحاد والادعاء **قوله** ولذلك قيل ان التجريد اذا اقترن
الى اي جعل كون الاقتران بما لا يتم المستقار له يصح حجة
اذا لم تقترن الملازم بما ينبغي عن الاتحاد والافتقار للتجريد
ترتيبا كما في قوله قامت طفلة في فناء التظليل بالام المنة
لكن الترتيب منه بالام المنة له **قوله** فظلمني الواء توقع الظل
على لان التظليل ايقاع الظل وقوله من الشمس اي من حرها
وصح التظليل معنى المنع ولذا عداه عن اي تمنع من حر الشمس
وقوله نفس فاعل قامت ولذلك اتصلت بها الثانية وان كان القائم

علاما وقوله ان على صفة النفس وحيلة تظليل في محل نصب على
الحال والتقدير قامت نفس هي انما على من لغني مظلة لي
من الشمس **قوله** الى آخر البيت قد ذكر المحرر في البيت الآخر
قامت تظليلي ومن عجب الشمس تظليلي من الشمس وتشرح
قوله قامت فاعليه صخر وجود على النفس في البيت قبله والجملة
موكدة لما قبلها وقوله ومن عجب خبر مقدم وشمس مبتدأ وخبر
والجملة حال والقدم قامت تلك النفس مظلة لي وكسب
مظلة من الشمس من العجب وقوله شمس اي غلام كالشمس
في المحن والبلاء فلولاه انما ادعى لذلك الغلام انه من الشمس
الحقيقي وجعله شمس على الحقيقة لما كان لهذا العجب معنى
اذ لا يجوز ان يظلل انسان حنا الوجه انما آخر قد شبه
الغلام بالشمس وادعى انه فرد من افرادها وان حقيقة شمسها
محققة فيه ثم استعار له اسمها وجعله شمس على الحقيقة من
حيث انه جعله فردا من افرادها وان حقيقة ما موجوده فيه
ولا يجزى ان يظلل ان حنا الوجه انما آخر لعدم الغرابة
علاق تظليل الشمس الحقيقية انما انما من الشمس فانه متقرب
وذلك لان الشمس لا يرسم ظل بحرها على اناس مثلا الا اذا
حال بينها وبينه معلق كشيء يحجب نورها وانما اذا كان الحائل
بينهما شيئا له نور فلا يرسم ظل بحرها على الانسان المظلل لان
النور لا يحجب النور فاذا جعل ذلك الغلام شمس حقيقة التقرب
ايقاعه الظل على من ظلمه لا يستزاي يكون الشمس التي في شمسها
في الظل وازها به توجب ظلا على قدر حيلولة بين الشمس
وبين الانسان المظلل والبيتان للفضل من العبد من الكامل
واجراوه متفاعلين من ان قال اما في غلام حتى قام على
برائته بظلمه من الشمس وقيل ليدوها فلما رأت الشمس بارزتها
سرت عين الشمس بالخصي ثم استغنى على التي خلقت في النور
بأية الكرمي ولا يجزى قال حدي في قوله ومن عجب شمس تظليلي من الشمس
وبيانه

وبيانه انه شبه الغلام الذي يظلمه بالشمس الحقيقية واستعار
له لفظ الشمس فان المراد بالشمس الاولى في البيت الثاني الغلام
والتظليل بلا ثمة ونوع منه فيكون تجاريد لكن تعجب من تظليله
لشمس وقوى اعتاده بالشمس الحقيقية وبها را تظليل تهنيد
التعجب كانه من ملائحات الشمس الحقيقية فخرج عن كونه
تجرب من الي كونه تر شيئا **قوله** ان كان البيتان الا كان خيم ان
في البيت تشبها بلبغا للاستعار لشمس يلزم الجمع بين الطرفين
وقيه ان المشبه وهو النفس في بيت اخر **قوله** المص والشمس
ابلق ابلغ اذا كان متبعا من البلاغة فبنا افضل التفضل
لا شذوذ فيه لانه موصوع من فعل ثلاثي وهو بليغ الا
انه مشكل من جهة المعنى فان التريخ مفرد والبلاغة هو
بها الكلام والمتكلم دون الكلمة فيقال كلام بليغ ومتكلم
بليغ ولا يقال كلمة بليغة فان قلت قد يكون التريخ جملة
كما في اظفار لم تقلم فالجواب ان التريخ ليس هو جملة جملة
اظفار الخ بل الاظفار المفيدة بعد من التظلم وان كان
ها خوذ من المبالغة لزم بنا افضل التفضل من الفعل غير
الثلاثي وهو شاذ ثم لا يجزى ان يراد المبالغة مصدر المبالغة
للفاعل اعني بالغ لانه وصف الفاعل لا المفعول فان ارادها
مصدر المبالغة للمفعول اعني ما يولغ فيه صح جعلها صفة للتريخ
لكن من شذوذ واخر وهو موصوع افضل التفضل من المبالغة
فتلخص ان اللام من ايقاع صفة المحل اي الاخبار على تقدير
اخذ البليغ من البلاغة او عدم صفة البناء اي موصوع واخذ
افضل التفضل ان اخذ من المبالغة مصدر المبالغة للمفعول او
عدم صفة المحل والبناء ان اخذ من المبالغة مصدر المبالغة للمفعول
فان احبب باختيار انه فاخوذ من البلاغة ويخرج عدم صفة المحل
لان المحل عليه الكلام مخفي والتريخ والكلام المشكل على
التريخ فزجج الى ان الموصوف بالشمس الغلام قلنا ان البلاغة
مطابقة الكلام المعنوي المحال وقد لا يكون المحال تر شيئا فلا يكون

لينا فضلا عن كونه ابلغ وحق فالجواب اختصارا انه ما خوذ من المبالغة
مصدر المبنى المفعول وهو وان كان متجلا على الشذوذ من الالة
الملازم هنا الحق المعنى لان مبنى الالتقاء على المبالغة الناشئة عن دعوى
الاتحاد والترشيح يعقوب ذلك فذكره بحصول المبالغة وقد يدعى
عدم الشذوذ بان افضل لهما من المبنى المفعول ناذرا كما صرح به الرباري
وجوز الاخفى والمبرد صرح افضل التفضيل من المزيادات اه عطار
على التقدية **قوله** ان دفع ما قبل الى اي اندفع يجعل ابلغ من المبالغة
كما قال الشيخ اي الة مبالغة وقوله ان المبالغة مطابقة الكلام مقتضى
الحال اي وقد لا يقتضى الحال ترشيحا فلا يكون الكلام بليغا فضلا
عن كونه ابلغ وقوله وهي اي المبالغة لا يوصف بها المقدر اذ لم يسمع
كلمة بليغة وقوله والترشيح منه اي من المقدر فلا يوصف بالمبالغة
قوله ان ابلغ من المبالغة اي التي ثبت عليها الاستقار وهي ادعا ان
المشبه فرد من افراد المشبه به وقوله لا من المبالغة اي التي هي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال قد تورد فيها كناية ترشيعا على قول المصنف
والترشيح ابلغ ما يوصف الاشكال والجواب **بأنه** بليغة اي المبالغة
في الكلام مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته اي فصاحته
الكلام وبيان الحال والمقتضى ان الحال هو الامر الدائم للمشكك
الى ان يعتبر اي يلاحظ ويقصد مع الكلام الذي يؤدي به اصل
المراد خصوصية او نكتة ومزية مختصة بالمقام وتلك الخصوية
هي مقتضى الحال مثلا انكار المخاطب الحكم حال يقتضى تأكيد الحكم
فال تأكيد مقتضى الحال او فالتأكيد الذي يقتضيه الانكار مقتضى
الحال لا يفر من افراد خصوصية المذكور في قوله خصوصية وقوله
للمخاطب المنكر ان يريد في الذكر مؤكدا بان كلامه مطابق لمقتضى الحال
اي مختل عليه اه سعد **قوله** باعتبار اصل التشبه اي فاصل المبالغة
في التشبه حاصل بالالتقاء لا يتناهما على دعوى الاتحاد في
المبنى والحاصل ان الاستقار التي قرئت عما يلازم المشبه انما سميت
مجردة لئلا يدعى بعض المبالغة لاعتنى كل باو بيان ذلك ان
الاستقار مبناها على دعوى الاتحاد وان المشبه فرد من افراد
المشبه به وذكر ملازم التشبه ليعود دعوى الاتحاد اه **قوله** الشيخ
وقد

وقد جمع الترشيح والتجريد في التقاء واحدة اي في استقار واحدة
بان يذكر مفعلا ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه فقط واما
ذكر ما يلائم مفعلا فلس من قبيل اجتماعهما كما قاله سم قبل الات
ان هذا القم اي قسم اجتماعهما لا يسمى باحدهما ولا بهما وانه في
مرتبة الاطلاق لساخرهما يتعارفهما اه **قوله** الشيخ
فتكون الاستقار في قوة المطلقة اي في مرتبة الاطلاق لساخرهما
يتعارفهما كما يستبين لان كلاهما مشهور في امر تناسي التسمية فلا
ما الشبهة الاخر الا اذا كان احدهما نازحا اي عددا او كيفا
اي قوة وشدة اختصاص فيرجح جانب المراد وتسمى الاستقار
مرشحة ان كان المراد الترشيح ومجردة ان كان التجريد وجوز
بعضهم في حالة التصادم جميع جانبي السابق اي المذكور ابتداء
من الترشيح والتجريد المحققين فان سبق الترشيح فمرشحة وان
سبق التجريد فمجردة اه **قوله** الشيخ كقول اي قول الشاعر وهو زهير
ابن ابي سلمى بضم السين وليس في العرب مضموم السين عنده اه **قوله**
الشيخ لذي اسد هذا خبر يدر لانه وصف بلadem المستقار له في
الرجل الشجاع واصنافه لدى الى اسد قرينة ما نفع من المعنى
الحقيقي لاسرها عني عند الحصول العتدي شانه ان لا يكون
للاسد اي لا يؤنس به بل يكون للانسان لانه هو الذي يؤنس
به ولدى اسد خبر محذوف تقديره انا لدى اسد او خبر
لكن المحذوف مع اسمها اي انا كنت لدى اسد اه **قوله** الشيخ
السلاح اي قام السلاح اصله شائك فهو من باب الغلب المكان
اي دخله الغلب المكان بان قدمت الكاف على الهمزة فغلبت الكاف
اصلها وهو الواو لان الهمزة منقلبة عن واو فعلت الهمزة باء
لتطهرها اثر كسرة فصارت شاكى وهو ما خوذ من شوكة الكائنة
في نحو قولهم فلان ذو شوكة او له شوكة اي اضراره واقا فسرده
بسم السلاح لان السلاح اذا كان تاما كان غاية في الضراوة
قوله الشيخ مقتضى يصح ان يراد به الذي يرى بالبحر اي عظيم الجشة
فالمقتضى اسم مفعول من التقدير مبالغة في التعذيب وهو
المرى فيكون على هذا ملافا للطرفين اهما المستقار منه والمقتضى
له فلا يكون ترشيعا ولا تجريدا لان شرط التسمية به لا والبرج

اي بالترشيح او التجريد اختصاص الوصف باحدهما والا يكن الوصف
 مختصا باحدهما فلا يسمى باحدهما ولا يكليهما ويصح ان يراد بالمؤلف
 الذي مر من نفسه الى الوقائع كثيرا سواء كان باله حرب ام لا فتكون
 هلافا للطرفين فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا ويصح ان يراد بالمتخذ
 المص الذي خذف بنقه الى الوقائع باله حرب فتكون تجريدا وعلى
 هذا يكون التجريد اكثر من الترشيح لانه ثلاثة ان كانت القرينة
 حالية فتخرج جانبها وتسمى مجردة والا تكن القرينة حالية بان
 كانت لفظية وهي اصنافه لدى الاسد فيا وفي الترشيح
 ولتسا قطان وعلى الوجهين الاولين يستويان ان كانت القرينة
 حالية وهي مقام المدح والا تكن حالية بان كانت لفظية سميت
 سرسوخة لزيادته ويحتمل ان يراد بالمقعد في المرمى من بعد بالمتخذ
 ليأكله خوفا منه فيكون ترشيحا ثالثا **قول** له ليد البسك
 جمع ليد وهو ما تلبس ولصا من شعر الاسد المطروح على
 فليبيه ولا شك ان هذا من علامات المقارعة وهو الاسد
 الحقيقي فيكون ترشيحا **قول** الشاظفاره لم تقلم القلم من الفقه
 القلم وهو المقطع يحتمل ان المراد ليس ذلك الاسد من الجن
 الذي تقلم الظفار فيكون ترشيحا ايضا لانه الاسد الحقيقي هو
 الذي ليس من شانه تقليم الاظفار ويحتمل ان المراد مجرد تقليم
 اظفار وحده فيحتمل ان يكون النفي منصبا على المبالغة لان التقليم
 مبالغة القلي اي ان اظفاره انفتحت المبالغة في تقليمها ولا يشك
 ان هذا ملائم للاسد الجباري وهو الرجل السجاع فتكون مجردا
 ويحتمل ان يكون هذا من المبالغة في النفي لان نفي المبالغة يرد
 كمن في كلام العرب مراد منه المبالغة في النفي وحده فالنفي اظفار
 النفي تقليمها انتقاما لغايه ولا يشك ان هذا مما يلائم المستعار
 وهو الاسد الحقيقي نظرا ما قيل في قوله تعالى وما يريك بظلام
 للبعد ان هذا من المبالغة في النفي اي ان نفي الظلم عن المولى انتفاء
 مبالغاه لان نفي المبالغة والا لا يثبت في ثبوت اصل الظلم للمص
 وهو حوال فتكون هذا ترشيحا **قول** الكومها يحتمل انهما مثاليان
 الخ اي هما صالحان للترشيح باعتبار ما ذكره وللمجرد على احوال
 ان المراد

ان المراد من مقذف المرمى في الواقع باله حرب ومن نفي القلم
 عدم الرفاهية واحا ان اراد منه القوة كناية فلا بد ترشيحا
 ولا تجريد لعدم الاختصاص بواحد فلا داعي لتقلم النفر عنه
قول اقوى باعتبار ما يبادر الى كلاهما في ان المراد بالزيادة
 الزيادة في التبع فقط بمعنى القوة لزيادة معنى او لزيادة اختصاص
 بالقوة المعنوية من مقذف واظفاره لم تقلم على ما تقدم بيانه
 في الكتاب على البيت واستظهر اعتبار الزيادة مطلقا باللفظ او
 بالالم اي العدد فان كان الترشيح اكثر عدد او قوة فتكون الاتفا
 مرشحة وان كان التجريد اكثر عدد او فتكون مجردة ويجوز ان يفهم في حال
 التساوي ترجيح جانب التساوي السابق لسبق القوة بالنسبة
 للترشيح او التخصيص بالنسبة للتجريد فان سبق هذه الترشيح على
 التجريد فترشيحة وان سبق التجريد فمجردة **قول** الشاظفاره لم تقلم
 بعد تمام الكلام بالاستقار بذكر القرينة اي لا يحكم على اقترنت
 به الاستقار بانه ترشيح او مجردا لانه قد قام الاستقار
 بانه قرينتها المبالغة وكذا بعد المعينة لمن ظاهرا كلامه ان المراد
 المبالغة فقط لانها التي يتوقف عليها تمام الاستقار الا ان يحتمل
 على تمام الكمال الذي لا يحتمل الا بالمعينة **قول** الشاظفاره لم تقلم
 قرينة المصحة مجردا هذا ما ارجع لقوله والتجريد وذلك نحو
 قولك مايت السد امر محقق ان الاسد مستعار للجماع استعار
 مصححة ويبر في قرينة فلا بد تجريدا لكونه بلاغ المبالغة
 اذ جعلت القرينة حاله في قوله ولا قرينة المبالغة ترشيحا
 اي ولا تعد قرينة المبالغة ترشيحا وهذا ما ارجع لقوله والترشيح
 وحاله فطقت الحال فالحال استعار بالكناية ولطقت قرينة
 ولا تعد ترشيحا وان كانت مما يلائم المشبه به وهو الانسان وانما
 اقترن على نفي غير قرينة المصحة مجردا ولم ينف عدها ترشيحا
 لانه لا يتوهم الاكونها مجردا لكونها مما يلائم المشبه ولا يتوهم
 كونها ترشيحا لانها ليست مما يلائم المشبه وكذا انقول في اقتضاه
 على نفي عدها قرينة المبالغة ترشيحا واذان نفي عدها مجردا وحاصل
 انما اقتصر على نفي الترشيح لانه المتوهم فهو ملائم للمشبه به ولا يلائم
 المشبه حتى يتوهم انه مجردا **قول** على نفي الامر الى الامر المشبه به

من الكثر من الثاني و الفرق بينه وبين واحدة بالتاغالبا كثر وكلم وكل منهما
يكون معرفة وتلك فهو المقابل للاسم الجرم والجسم والتارة ما شاع
في افراد جنس موجود او مقدر وخاصتها ما يقبل ال او يقع موته
ما يقبل بالافرق في ذلك بين الجنس واسم الجرم والجمع بين التارة
واسم الجنس عموم وخصوص وجرمي يجمعوا في نحو اسد وينفرد
اسم الجنس في الاسد بالتعريف وينفرد التارة في جمع او اسم جمع
قول التاغالبا اي من كل علم مشترك بصفة فاستقارة اصلية عند
الجمهور وحاشا في الاصل اسم فاعل من الحكم بمعنى الحكم تسمى به
حاشا بن عبد الله بن الحشر الطائي المشهور بالكرم وهو جاهلي
والبنه عدي ضحاك وكذا بنه صفاته التي اكرمها رسول الله صلى
الله عليه وسلم باطلاقها من الاسر وقال جلوا عنها فان اباها
كان يحب مكانهم الاخلاق فدعت له وكما دس بالدال والراء المثلين
المشهور بالزور والجل يسمى بذلك لانه سقى بلكه بقي في الحوض فقتل
ماه قبله فيها اي تقوط ومدر الحوض بخلافه على الناس بعد ومار
في الاصل اسم فاعل ما اخذ من مدر اي خطفه بالمدر وهو الحوض
الصغير ولتختان بوزن عطفان علم رجل اشهر بالعصا حذو
الصناديد يصيد كل امر عليه والمعا في صيد الفصيح فلهذا يسمى به
المغصص المعروف وكما قل علم رجل يصير به المثل في اي الغنازة
واللكنه حكى انه اشترى نيسا باحد عشر درهما وحمله على كتفه يرب
فمثل كتم اشتراه فلم ينطق بل في كفه يرب احد العشرة واخرج
لسانه لسانه الاشعاره للاحد عشر فانقلت الظني اهضري **قول**
التاغالبا اي في نظير الادرار في افرادة التاويلية فيقدر
ان له افرادا متحدة الحقيقة مع حاشا نفسه في جنس الجود والخاص
فنه المبالغة الغاية كالاسد الصادق على افراد متحدة الحقيقة
في غاية الجملة لاجل ان شبه الممدوح بفردها كالبه الرجل يفر
من افراد الاسد وليس المشبه به غير حاشا نفسه في الحقيقة ثم يدعى
الله له افراد استعارته من جملة حاشا وغير متعارفة من جملة
الممدوح فيسوء لنا استعارة حاشا في نفسه فظهر ان المقصود الاصلي انما
هو ان الحاشا حاشا نفسه وان التاويل فيقدر يرب القهيم فاعلم
الاستقارة وان التشبيه انما هو ليد التاويل بكي وان دعوى الادرار
بعد التشبيه كافي الاستدلال وظهر ان سوغت اطلاق اللفظ والحاصل
ان معنا

ان معناه ثلاثة اممال التاويل بكي ثم التشبيه بفرده ثم دعوى الادرار
واما في نحو اسد فالأخبار فقط فدعوى الادرار المشبه في افراد
المشبه به وجعله واحدا منها انما تكون بعد التشبيه لا قبله والتشبيه
هو الذي سوغ تلك الدعوى والا كانت كذا فحشا والخاص على انما
شبه من يفر من الافراد التي يصدر في عليها الاسد ثم ندعى
ادرارجه فيها بان يفر من له افراد استعارته وافراد غير متعارفة
وان المشبه فرد له الاله غير متعارف في حق يكون لفظ الاسد صادقا
عليه فيسوء لنا استعارة فيه فاطلاق اللفظ تابع لدعوى الادرار
المتابعة للتشبيه اذا علمت ذلك تعلم ان العلم الشخصي الذي لانول
فيه فتمتع فيه الاستقارة لانها مبنية على ادعاء ان المشبه فرد من
افراد المشبه به وذلك يستلزم كون المشبه به كليا هذا الذي علمه
الجمهور ونفع السعد في التلوخ والسيد في التلوخ كون
الاستقارة مبنية على خصوص ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه
وادعى كل منهما انها قد تكون مبنية على ادعاء ان المشبه عين المشبه
اذا كان جرميا كزيد وعمر بل هذا اعم والبلغ فعلى حاشا ان المشبه
بجوز الاستقارة في العلم الشخصي ولو من غير تاديل اهضري في نفسه
تنبه في استقارة علمي من هذا الجمهور في العلم الذي لم يشخص
ومنفقة واما الجاهل المرسل فيجوز فيه لعدم احتياجه الى ادعاء
الاتحاد في الجنس المتناهي للعامة بخلاف الاستقارة بخلافه في قوله
اي قاس الجاهل المرسل عليها في النوع وجعل ضربا زيدا بجاهل اقول
حيث ضرب بقبضه ثلاث قياس مع الفارق بل هو من اطلاق الكلي
على جزئيه مجاز من سلا فظهر ان اطلاق زيد على يده مثلا مجاز
مرسل علاقته الكلية والجزئية اه **قول** اذ تاويله مضمورا بانه
موصوع الجاهل فالبا هنا المضمور وظهر ان تاويله استعارة ب
سببه واصنافه واسطة التي اشتها ببيانها اي ببول بسبب واسطة
هي اشتها بغير فاختلف الميان ذلك جعل ببيانها للمقدمة على
لصالحين ببول معنى حكم **قول** ولا حاجة لما تحلفه بعضهم انما تحلف
بغيرهم اشكال فقط قال ان المقام في التاويل الكلي لا في ادعاء التاويل
وانه فرد من افراده فكان الاول ان يقول كما ان اسدا كليا له افراد
كثيرة او بغيره بحد قوله كان هو الرجل المعروف او غيره ولا يدرج
تحت ذلك ان الرجل اه وحاصل الجواب الذي اشار له الشيخ بقوله

م في كونه كمالا ان التناول ليس الا للكلمة **قوله** فاذفع ما اورد
 من انه الى اي فاذ كان المقصود انما هو الفرق بين الموضوع الذي هو
 حاتم الطائي وان التناول ليس له لاجل جريان الاستقارة ان دفع الى
 اي فالتشبيه في الحقيقة انما هو بجائز لفظه والتاويل انما هو لفظي
 جريان الاستقارة فظهر ان المقصود الاصل انما هو الالتحاق بحاتم بنزله
 وان التناول ليس تقديري بل تصحيحي قاعدة الاستقارة وان التشبيه انما
 هو لاجل التناول بل بطل وان دعوى الادراج بعد التشبيه كما في الاسد
 سواد **قوله** اخذ منه ان دعوى الادراج في وجه الاختزان الحقيق
 في قولك والادعى على شئ يشاهد منه ان الادراج يكون بعد
 التشبيه **قوله** وهذا اندفع مما قيل في حاصلي ما قيل ان اذا كان
 التناول لما تم بانه موضوع للحوادث سابقا على التشبيه فيكون التشبيه
 ويكون التشبيه وهو الرجل الكريم فزاد في افراجه فلا حاجة الى التشبيه
 لانه لصديق على تشبيه **قوله** وحاصل اندفع الى قال لا في التناول
 ادخل في قاعدة الاستقارة حاصلا بعد التشبيه بالتشبيه فاندفع
 الموقف بالجملة التناول بل يعمل المشبه ولا يتاثر في تشبيه ونقل فحصل
 ان التناول تقديري تصحيحي قاعدة الاستقارة والفرق بين الاصل والالحاق
 بالشخص المهور **قوله** خاتمة هذا فعدم عند قولك انما هو ما حقه
 الكفاية خارج اليه ان شئت **قوله** حيان هو شاعر النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم **قوله** بنا على ما وانه للشارح اي في الموضوع للمفرد المتشبه
 ما لو قلنا بوضع الحقيقة المعينة لا في قيد الاستقارة في الزعم
قوله انه فانه بقية فيه اشارة الى انه وان كان تغير في الظن
 هو تعبير في الحقيقة **قوله** انما هو اوضح وجه الا وضحة
 انه يكون في نصا في القيد الذي هو المراد واما وجه الاختصار
قوله انما هو **قوله** وكان في المصطلح ان كان مع المتشبه لفظ
 العهد بين قائلين **قوله** وقائفة المتشبهين في الزعم بما قصده حيث
 قائلين اثنين او هي للتحقيق لا للترجيح والترجيح بحسب انه لم يصرح
 بفرق وحصل ان النص في وكان ما اندفع من اخذ من كلامه هذا
 لتفسير وهو ليس بقيد **قوله** انما هو **قوله** انما هو **قوله** انما هو
 مراد التفسير في القيد عيا في التاييض **قوله** انما هو **قوله** انما هو
 انما اوضح في القيد فان اسما لفظ صانع ليس قيدا لشيء بل هو
 تكميل ان الفرض بتعريف اسم الجنس بغير المشكك لا يكون انما هو مشتق
قوله انما هو **قوله** انما هو **قوله** انما هو **قوله** انما هو **قوله** انما هو
 انما هو **قوله** انما هو **قوله** انما هو **قوله** انما هو **قوله** انما هو

قوله والا اي والا فقل انه ليس تغير حقيقة حقيقة البيان
 قلنا ان تغير حقيقة حقيقة اسم الجنس **قوله** انما هو **قوله** انما هو
 اي ولو لم يشتر حقيقة **قوله** فيلزم ان يقر في الاصلية اي المهور
 من لفظ الاستقارة الى اصلية وتبعية **قوله** غير ما في بيان
 ان المقصود هو باسم الجنس ولم يقرب بقوله اي اسما غير مشتق
 للفرق عليه وقول التراتب المشتقة في الاستقارة الاصلية مع ان
 الاستقارة بتبعية ولزم عليه خروجها من التبعية ولزم عليه ان
 دخول المعارف الجديدة كاسماء والاسد في التبعية وخروجها
 من الاصلية فيخرج كل من تفرق في الاصلية والتبعية غير جامع
 وغير جامع لان قوله ان كان المستعار اسم جنس فالاستقارة اصلية
 يدخل فيه التراتب المشتقة وتخرج من التبعية لانها من قبل اسم
 الجنس وقوله والاشتباهية اي والاشتباهية المستعار اسم جنس فتبعية
 يدخل فيه المعارف الجديدة كاسماء والاسد وتخرج من الاصلية
 لانها ليست من قبل اسم الجنس والجامع ان المقصود نقل من ذلك
 الامر ان كان المستعار اسما غير مشتق بل قال ان كان المستعار اسم
 جنس اي اسما غير مشتق ليوافق القول في تغيره ثم يغيره انما
 انما ليس المراد باسم الجنس ما ساء في التبعية انما هو ما فادخلها
 كما هو مصطلح النجاة لانه يصير كل من تفرق في الاصلية والتبعية للفرق
 من التبعية غير جامع وغير جامع لدخول التراتب المشتقة في الاصلية
 وخروجها من التبعية ودخول المعارف الجديدة كاسماء والاسد
 في التبعية وخروجها من الاصلية وليس المراد باسم الجنس انما
 ما قابل المصير المشتق كما هو مصطلح الحضرة لانه يخرج المصير
 من الاصلية ويدخله في التبعية وهو خلاف الصواب فثبت
 انه الاسم غير المشتق كما مر ان مصطلح الفن سواء كان معرفة او نكرة
 مصدري او غير مصدري **قوله** فاذ يقال ان الاول في التبعية ان يخرج
 هذا على البيان الاتي في القول بعد هذه فيقول قوله مع ان
 الاستقارة فيه تبعية اي فيلزم ان يدفع قوله فانه اي تغيرا مقصودا
 انما فلا يقال ان التفسير ليس في ويؤخذ الكلام من اسما الافعال
 وما معها بعد التوجيهات في **قوله** انما هو **قوله** انما هو **قوله** انما هو
 لانها اعلام اجناس والمراد من اسم الجنس ما يعمل به واعلم ان
 التارة والمشتق الا انما هو **قوله** انما هو **قوله** انما هو **قوله** انما هو
 العصار في الفارسية التي لفظه فيها اصل ان الاستقارة التبعية

تجره في اسمها الافعال مشتقة كانت كذا في وديراك اول اكسبه وديراك
واوه كبر ما بها في الافعال بلا خلاف لكنها تكون تابعة لمصدر
المفعول الذي يكون اسم الفعل معناه لا تتبعه لمصدر هو اذ ليس
للاسم الفعل مصدر مشتق هو منه باعتبار انه اسم فعل وهذا
لانا في ان له مصدر المشتق هو منه باعتبار ان ما دته هي مادة
المصدر مثلا في استعاره هي ما تدعى غير تعتبر تشبيه العسر
بالجود وسريان التشبيه الى معنى بعد وعرف فستقرا الاول الثاني
ثم تحيل هي ما تدعى بعد الاستعاره لغيره فانت تراها قال كبرها
اي اسمها الافعال تكون تابعة لمصدر الفعل الذي يكون اسم الفعل
معناه لا تتبعه لمصدر هو اذ ليس للاسم الفعل مصدر باعتبار
انه اسم فعل فحليها اول في مصدر الفعل وصرح بان اسم الفعل
لا مصدر له فلي قولك اي العظام في اول عبارته مشتقة بولك
تساهل والملاذ كان مصدر فعلها من لفظها كما في وديراك وديراك
اول اكسبهات وصيه واوه وهو ظم من قوله لكنها تكون تابعة
لمصدر الفعل في اها **قوله** فان لم يكن لها مصدر يحقق الى الكلام
على حذف مضاف اي فان لم يكن لها مصدر جاز على لفظها
ان لم يكن لها مصدر جاز على لفظها وذلك كسبهات فان لم يكن لها مصدر
جاز على لفظها بل بعد له مصدر جاز على لفظها وهو الجود
وقوله وديراك الاول في حذفه والاقصا من في التعليل على هيأت
لان وديراك له مصدر جاز على لفظه وهو الادراك **قوله** وان
الاستعاره في المشتق تابعة الى واها كانت استعاره المشتق تابعة لان
الفعل ملحوظ فيه النسبة الى الفاعل سواء قلنا انها ما خلة في مفهوم
على راي او خارجة على راي اخر فهو غير مستقل بنفسه من حيث
النسبة الى الفاعل استقلالاً لانها كانت استعاره تابعة او تابعة
لما هو مستقل بنفسه وهو المصدر الذي كان على الحديث وبقية المشتقات
ملحوظ فيها النسبة الى رايها من غير متقلة كانت استعاره تابعة
اه عبد الحافظ **قوله** في مرويها اي معنوي المشتقات اي معانيها
ففي الفعل الحديث والزمان والنسبة الفاعل على راي وبقية المشتقات
مدلولها الحديث والذات المبرمة والنسبة الى مرويها **قوله** فهي
اي النسبة غير متقلة وانما كانت النسبة غير متقلة لانها ليست
بالذات يعني ان النسبة لا تفهم الا بذكر الطرف من اي النوب والنسبة
اليه وذلك كالنسبة بين الفعل ومفعوله مثلا فانما لا تفهم الا
بذكرها

بذكرها والمركب من المشتق وهو الحديث والزمان وغير المتقل
وهو النسبة غير متقل **قوله** والاستعاره لفظي التشبيه اي وانما
كانت الاستعاره في الفعل وسائر المشتقات تابعة لان الاستعاره
لفظي التشبيه اي لفظي عليه وتنف عليه او هي اعطاء اسم تشبيه
به للمنه بعد ادخال الثاني في حيز الاول وان تشبيه لفظي
كون التشبيه توصيفا لوجه التشبيه بحيث يصح الحكم به عليه
وانما يصح الموصوفية اي لكونه توصيفا لوجه التشبيه او نحو
المقابلة اي الامور المستقره الثابتة في نفسها لا استقلالها
بالفردية لكونه لاجل جسم البصر وبماض صافي فكل من الحكم بال
مدلوله متقرر اي ليس سبلا لا مجرد اشياء فاشياء وانما فعلها
الافعال والصفات المشتقة فلا تضاف للموصوفية لكونها مجردة
غير مستقره بواجبة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعرفه
للصفات غير لالة الافعال على الزمان لفظية لانه جزء من مرويها
وللصفات الصفات على الزمان الترابية لدلائلها على ذات ثبوت
لها الحديث والحديث لا بدله من زمان يقع فيه اه على ان مدلولها
لفظ الفعل محتمل على ان مدلولها معنى الفعل ولا قابل بان
مدلولها لفظ الفعل مجردا عن المعنى وعبارته الادراك التي فعلها
وقيل مدلولها اسم الفعل هو معنى الفعل اول لفظه ولوحظ دلالة
على معناه فيقول اي يرجع للقول الاول بالواظف اه فالمحتمل
ترك من عبارة الامر ولوحظ دلالة على معناه تحصل في عبارته
المحتمل اه **قوله** وعلى ما قال السيد عطف على قوله على ان مدلولها
معنى الفعل وعلى قوله وعلى قوله وان الاستعاره في المشتق تابعة
لمدلول النسبة الى اه **قوله** ان كان اسم الفعل مشتقا فقدم الفاعل على
الاستعاره فان كان مصدر فعلها من لفظها كما في وديراك وديراك وقوله
وان كان غير مشتق معني عدم اشتقاقه كونه لا مصدر لفعله من
لفظه فاسما الافعال كلها غير مشتقة اه **قوله** فالاستعاره فيها اصلية
فيه لانه لا يمين الاستشبه النظم بالسكوت بان يقال شبه النظم
بالسكوت بجميع التصادق والتقدير السكوت للنظم واشتقاق من
السكوت معني النظم السكوت عطف على النظم وحيل عليه عطف السكوت
مستعار المعنى النظم وفي المثال الثاني وهو قوله لا يمين الاستشبه
الزيادة بالنقص بان يقال شبه الزيادة بالنقص بجميع التصادق
والاستشبه بالنقص للزيادة واشتقاق من النقص عطف الزيادة النقص

يعني نرد وجعل منه معنى مستعار المعنى نرد فحينئذ تكون مرة
معنى نرد وانما يقال ذلك اذا كانت العلاقة الضرورية مطابقة
او استتراء والحرف بينهما انه ان كان الغرض الحامل على استعمال اللفظ
في ضد معناه الهزؤ والسخرية بالمعقول في كان ذلك استتراء وان كان
الغرض الحامل على ذلك لبط السامع وانزلة السامع عنهم
فشيئ مستطرف طبعه كان ذلك مطابقة **قوله** ولا حاجة لتقدير
المصدر قد علمت مما ذكرناه ان المصدر يحتاج الى تقدير **قوله**
مدلولها اللفظ ان اراد مدلولها اللفظ ملحوظ فيه المعنى
فلم يذكره فانه اقتصر على ان مدلولها معنى الفعل وان اراد ان
مدلولها اللفظ مجرد عن المعنى فقد سبق له انه لا استعارة فيه
اذا **قوله** وكما عمل ايضا المشي والجمع فالاستعارة فيها اصلية
يعني انك تقول رايت اسدين او رجلين يتجاذبان فيقال
شمالا لجلال الشجاعان بالاسدين بجامع الجراءة في كل واحد
الاسدان للرجلين الشجاعين على طريق الاستعارة التورية
الاصلية ومثل ذلك يقال في الجمع **قوله** وقال في آخ
مقال تذهب الجهور من ان الاستعارة في الشئ والجمع اصلية **قوله**
قوله تابعة للاستعارة المفرد او فالاستعارة في المشي والجمع تتبع لجرانها
فيما سجا لجرانها في المفرد **قوله** وذكرنا ان الامير في عبارة
الامر وقرن نور الدين الشيخ في شئ على الخصام استطراد رايها
لتبعية المفرد ولم يطرأ عليها في حال التثنية والجمع يجوز مستقل
عما في المفرد **قوله** وقوله ولم يطرأ في الاعتراض على نور الدين
بان هذه التبعة ليست على قانون غيرها فان القانون يحدد
تجوزها في هذه ليست كذلك فلم يذكر ان الخلاف كلفظ **قوله**
قوله فمن نظر المفرد في اي من نظري المشي والجمع الى سبعة المفرد قال
انها في المشي كاسدين والجمع كاسد بتثنية ومن لم ينظر الى سبق
المفرد قال اصلية **قوله** ويشمل ايضا اسم الاشارة وانما كانت
الاستعارة فيها تبعية لضمها معنى الحرف ووصلها للجزئيات
ويجوز ان لا تبعية مطلق معقول مطلق محسوس مثلاً في
استعارة

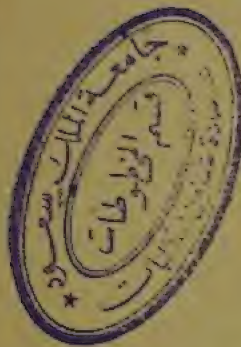
استعارة هذا الامر معقول فتعبر بتثنية المعقول مطلقاً بالمحسوس
مطلقاً في قبول التمييز والتعريف ثم تعبر ببيان التثنية من
الكل الى الجزئ فتستقيم لفظ هذا الموضوع للتثنية وهو المحسوس
الجزئي الذي يرى اليه التثنية من كونه للتثنية وهو المعقول
الجزئي الذي قصد اليه اللغة في بيان تبيينه فتكون الاستعارة
تبعية كالاستعارة الحرف بالافرق **قوله** تقدم ما مضى في شئ
قول المصنف هذه رسالة عند قول الشئ نزلها من قوله المحسوس
الجزئي الذي تقدم انه لا يلزم من كون الشئ معنى الشئ ان يكون
اه الشئ الاول هو اسم الاشارة والمضى هو الاشارة والشئ
الثاني هو الحرف والجماد والجراد الذي هو قوله بمعنى متعلق
بمخزوف والباء بمعنى اللام والتقدير متعلق بالمعنى وذلك لان
مدلوله مشار اليه اشارة حسية فيكون متعلقاً بالاشارة فيصير
المعنى لا يلزم من كون اسم الاشارة متعلقاً بالمعنى حقيقة ان يورث
بالحرف ان يعطى حيلة اي حكم ذلك الحرف **قوله** حقيقة مطلقاً
الاي عالم لغير عن المذكر بصير الموصلة او من الموصلة بصير المذكر
لان غير هو استعارة واما اذا رجح الضمير في غير كلفظ
مجازي كقولك هذا اسدي في الجار فأكرمه فلا يجوز باعتبار ذلك
لان دونه الى ان يعود على ما يراد منه سواء غير حقيقة او
مجازي هذا هو التحقيق اه تبينه قال من واما الضمان والسماء
الاشارة والوصولت نقل مذهب المعتز واليه من انما في
وصفها والاستقلال عدم دخولها في اسم الجنس لانها لم تدل على
معنوم كلي فتكون استعارتها تبعية واما على مذهب المعتز
والجهور من انها كليات ومنعاج كليات استعارة لا اعتبار
الوضع فتدخل في اسم الجنس وتكون استعارتها امتلية ويجوز
اعتبار الاستعمال فلا يخل بها اسم الجنس فوافق الاول اه وذلك
ان تدخل في اسم الجنس على مذهب المعتز ايضا باعتبار ان الوضع
فيها عام بمعنى ان الواضع وصفها بواضع استعارة اخرى كلي لجزئ
من افرادة خصوصية فالوضع عام والموضوع له خاص فبقي
دلائلها على المعنوم الكلي بعلقها به واستعارة بغيرها ولو عرفت

ولو عند الوصف فخطا مثال السقاية ان يقرب عن المذكور بغير التوضيح او
بموصولها او يقرب باسم الاشارة عن المقبول بشره بالخصوص واما
اذ ارجح الضمير او الم الاشارة الى شيء غير من غير حفظ مجاز القول
هذا السد في المحام فأكبر منه لم يكن بينهما يجوز باعتبار ذلك لان وصفها
على ان يعود الى ما يراد منها سواء عبر عنه بحقيقة او مجاز هذا
هو التحقيق اه خضري **قوله** والمحصل الى ظاهره يفيد انه حاصل
ما تقدم به من اول القول وليس كذلك بل هو حاصل ما افاده
المتن والى **قوله** بغير حقيقة اسم الجنس في هذا الفن فشكل كل
الاعلام الشخصية مع انه لا بد من التاويل في استقارها واذ
قال ولا يورث **قوله** لا يورث الاستقار الى خوفه في كثير من البنية
وفي نسخة كذا فلا يورث وهو غير صحيحة وان كنت عليها الحق فانه
لم يبق له ذكر التسمية وان لم يبق له ذكر التاميم وفي نسخة
ولا يورثان وهو عطف على قوله اسم الجنس **قوله** وذلك بان الاستقار
مبنية على تناسي التشبيه الى وهو قول الاستقار جواز المجاز المرسل
في العلم الشخصي من غير تأويل كاطلاق زيد على يد هذا وعلمه
بصرفه كانه يعقوب في شئ التاميم لعدم احتياجه الى المجاز المرسل
ان اراد عا الاتحاد في الجنس المناسي للعلانية بخلاف الاستقار خلافا
لحق قاس المجاز المرسل على الاستقار في المناسي وجعل ضربت زيد امحازا
عقليا حبب ضرب بعضه لانه قياسي مع الخارج واما هو من اطلاق
الكل على جزء مجازا فلا اه خضري **قوله** وعلم الشخص غير كل ما في العلم
الشخصي الذي لا فاول فيه تمتنع من الاستقار لانها مبنية على ادعاء التشبه
فرد من افراد المشبه به وذلك ليعتزم كون المشبه به كليا هذا هو
الذي عليه الجمهور ومنع السعد في التلويح والسيد في شرح المفاتيح
كون الاستقار مبنية على خصوص ادعاء التشبه فرد من افراد المشبه به
و ادعى كل منها انها قد تكون مبنية على ادعاء التشبه عين المشبه به
اذا كان جزئيا كزيد وعم وبهذا الم والمخ على ما ذهب اليه يجوز
الاستقار في العلم الشخصي ولو من غير تأويل **قوله** المص في الاستقار
اصلية اي فالاستقار تسمى اصلية لانها اصل بالنسبة للبقية واصلية
نسبة للاصل والابقال الاصلية والاصل شي واندمج انه يجب ان يكون
المشوب

المشوب في المشوب اليه لانا نقول النسبة المباعدة ووجه المباعدة فلا تخط
ان هذا الامر وهو الاصل بلغ النهاية حتى صار ما عداه معتبرا بالنسبة
اليه فتبين ان نسب اليه او يولغ في الاصلية حتى جعلت غير الاصل
فنسبت اليه او انه جرد من الاصل الكمال اصل ثان ونسب اليه
اي لانها كمالها بقدر تجريده عن غيرها ونسب اليه وذلك ان تقول
من نسبة الخاص للعام اي ان نظر الى معبر عن الاصل وصدق على الالتفات
وغيرها او من نسبة العام للخاص ان نظر الى انها اصل في الجملة للبقية
لان بعضها افرادها وهو استقار المصدر والمتعلق اصل للاستقار
المشتق والخروج من البعض لآخر غير المصدر والمتعلق نحو اسد وجام
ليس اصلا كشيء فسميت كلها اصلية طرد الباب اي فالاصل لغيره انما
هو بعض الافراد كالمصدر والمتعلق بالنسبة للمشتق والمعرف والمشوب
كل الافراد سواء كانت اصلا لغيرها ام لا كاسد وجام **قوله** من الاصل
يعني الكثرة الطالب اي ما خوزة من قولهم هذا اصل اي كثر لان
كل تبعية اصلية وتنفرد الاصلية في نحو اسد وجام كما علمت **قوله**
اصل للتسمية المناسي للبقية **قوله** ظاهره ولو كان لا مصدر له الى
هذا الظم مسلم قال الخضري في حقه على المعنى قوله بان كان فعلا لشيء
ما لا مصدر له كغيره ويدع ونعم وبس فاستقارها تبعية اي فاقية
لاستقار مصدر الفعل الذي هو معناه مثلا في استقار زيد بمعنى زيدا
تغير تبعية الذهاب بالتركيب بجامع مطلق الاعراض وليست بالتركيب
وتشتت منه تركيبه بذهب ويجعل بغير عضاه وفي على ذلك المقار
يقع مثلا معنى بذهب فيغير تبعية الدم بالمرح تزيل للقتل ومنه انما
تسلكا بجامع التاثير في النفس وليست له المدح وتشتت منه مدح عجب
و دم ويجعل بغيره **قوله** لان الاستقار للفظ المصير به اي
وهو لفظ تعقل المستقار بضم الالف لان الالف المصدرية ليست
مستقارة بل المستقار هو لفظ تعقل فلفظ الذي هو مكان لضرب والغير
باللفظ به لا بالمتصيد واللفظ والمصدر ليس بلفظا به بل متصيد
ان والاصل **قوله** قال انصام في الفارسية الواي اقتصر انصام في حيز
الرسالة الفارسية في موضعين عداها اصبية و قال في موضع آخر ان اعتبر
الاستقار فيه بعد دخول ان كانت الاستقار اصلية يكون في تأويل
المصدر وان اعتبر في قولها كانت تبعية يكون في قولها ما صفا
المصير لغيرها الى اي فجزلان الاستقار بغير الاستقار في الشقان والخروف

بعد جريانها في المصدر ولو مقدر فلا يعترض في المشتق الذي لم يسم له
 مصدر ليقين ان هذه الاستقار انما سميت ببقية لانها تابعة للاستقار
 في المصدر ان كان المستقار مشتقا وتابعة للاستقار في متعلق حتى
 الحرف ان كان المستقار حرفا وانما فرنا الاستقار بالاستقار لرفع
 ما اورد على المقام من ان الضمير في جريانها عائد على الاستقار وهو
 اللفظ المستقل في غيرها وضع له ضمير على غير وجه الشئ في نفسه فكان
 قال لجريان الاستقار في الاستقار ولا معنى له وحاصله ان الاستقار
 تطلق على الاستقار اي استقال اسم السببه في المتبوع وعلى اللفظ
 المستقار بالاشارة الى اللفظي والمجازي والاستقار فيصير في الكلام
 استخداما حيث ذكر الاستقار بمعنى اللفظ واعاد عليها الضمير بمعنى
 الاستقار وليس بالانتماء بالمصدر بل بالانتماء الى المصدر لان
 في المصدر ولو في النفس فقط وليس بالانتماء ان تكون في اللفظ وليس
 هذا بقيد السببه بل قصده انه ليس المراد حصول ذلك بالفعل بل هو
 محذور فرض وقد مر بقية الاستقار لعدم امتكانها في المشتق او
 الحرف دون تلك الملاحظة لعدم صلاحيتها اليها اهـ ونوضح ذلك
 ان ثابته **وهو** في المادة اي في الفعل بالنظر اليها حيث اننا لم نعرف
 الا الحدث الذي هو مدلول المادة ولم ننظر الى الزمان الذي هو
 مدلول الهيئة **وهو** في الهيئة اي في الفعل بالنظر الى الهيئة وهي
 كيفية قدر في الحروف التي هي المادة من حرارتها وسكنارتها وتقديم
 بعضها على بعض **وهو** واشتق من الاتاق التي هي في اي فالشبه
 والاستقار في المشتق بطريق السراية والتميم **وهو** هذا مقدر مذهب
 القوم ووجه خصاصه بان حقيقة المصدر في كل من الماضي والمستقبل
 واحدة فكيف يحقق استقار احدهما للآخر وفيما البحث جعل المتعارف
 لفظ الضرب من غير قيد وبشرته ان التنبية والاستقار عديد في مصدر
 المقتضى والمصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وجوابه
 ان الشئ يختلف باختلاف قيوده فهو ان كان واحدا لذات مختلف
 بالاعتبار اي انه اعتبر هنا قيد خارجي لضرب في المقابلة بين الطرفين
 دال الضرب في الماضي ودال الضرب في المستقبل هو لفظ الضرب في المستقبل
 فاستعمل اللفظ الاول بمعنى الثاني والثمن من الاول ضرب عيني بغير
 ولا شك ان الضرب المقيد يكون في الماضي ليس حقيقة في الضرب المستقل
 تنبيهه ان بيان كون الاستقار في المشتق والحرف بقية اما في الفعل واهم
 أولا

اولا ان فعل الفعل مركب من ثلاثة اجزاء الاول الحدث كالضرب والقيل وغيرها
 مما يدل عليه بالمصدر والفعل موضوع له وصفا شائعا بما ودر اي
 جواهر جرد فيه مثل ضرب في ضرب اي مثل هذه الحروف في الحقيقة
 في لفظ ضرب المركب منها ومن الهيئة الخاصة بتحقيق الجزء في كله ومثل
 قتل في قتل اي ومثل هذه الحروف في الحقيقة في لفظ قتل المركب
 منها ومن الهيئة المخصوصة والثاني الزمان والثالث النسبة الكلامية
 وهي تعلق المسند بالمسند اليه على وجه الایجاب او السلب الفعل
 موضوع لهما اي الزمان والنسبة لبيغته وحيثه اي حالته في
 العارضة لخرقه من اجزاءها ودر تبيينها وحرارتها وسكنارتها وصفا
 نوعيا بان قال الواضع وصفت هيئة كل فعل للادلة على كل جري
 من جزئيات الزمن وكل جزئ من جزئيات النسبة الى فاعل حدث منه
 من الوصف العام لموضوع له خاص والحركات والسكنات من اللفظ
 اي مما يتعلق به اللفظ والتعلق بخلاف الاحتياج والترتيب من المعقولات
 اي المعاني المدركة بالعقل فالجزان الاولان وهما الحدث والزمان
 مستقلان اي لا يحتاجان في فهمهما من الفعل الى ضم غيره اليه ففهمان
 منه بمجرد ذكره وحده فاذا قيل ضرب ففهم الحدث الخاص والزمان
 الماضي ويضرب فهم الحدث الخاص والزمن المحتمل للحال والمستقبل
 وان لم يذكر فاعل **والجزء الثالث** من اجزاء معنى الفعل وهو النسبة غير
 مستقلة اي يتوقف فهمه من الفعل الذي ذكر فاعله معه فاذا قيل ضرب
 زيد فهمت النسبة الى فاعله المعين وان اقتصر على ضرب لم نفهم معنى
 الفعل مركب من جزئيه مستقلين وهما الحدث والزمان وهما غير
 مستقل وهو النسبة والمرتبة من المستقل وغير المستقل وانما كان
 الثالث الذي هو النسبة غير مستقل لان الواضع جعلها صراة كالمركب
 ويكون المراد ومد الهيئة للملاحظة لظرفها المنسوب وهو الحدث والمنسوب
 اليه وهو الفاعل والة لتعرف حالهما من ربطا احدهما بالآخر في تعلق
 معرفة حالهما من كون احدهما تابعا للآخر او متفيا عن حاله كونه مرتبنا
 احدهما بالآخر وليست النسبة مقصودة بالذات وكل شئ يكون حاله
 كذلك اي مرآة وآلة فهو غير مستقل بالضرورة يعني لا يتم مفهومه بدون
 ذكر الطرفين او يغير ذكرهما معا فان الشئ الذي ذكر عن الطرفين او عن
 احدهما لم نفهم النسبة ففهمها متوقف على ذكرهما معا و احد الطرفين



الحق الحدث المنسوب المذكور في ضمن الفعل لكن الطرف الآخر وهو الفاعل
المنسوب اليه غير مذكور معه في ضمنه بل خارج عن معنى الفعل لا يدل
عليه الفعل الا بمادته ولا بصورته الا التزاما فتوقف تمام فهم النسبة
بل تمام معنى الفعل على ذكر امر خارج وهو الفاعل المنسوب اليه فصار
معنى الفعل غير مستقل بالمفروضية من الفعل وصار محتاجا في فهمه الى
من الفعل الى ذكر الخارج عنه وهو الفاعل معه اي مع الفعل فلا يجري
الاستقار في الفعل اذ لا يصلح ان يرفع اليه معنى الفعل بنوع الاستلزام
كما لمصدر وبيان وجهه في عدم جريان الاستقار في الفعل اذ لا يصلح
على عدم استقلال معناه في المفروضية ان لا يجري اصالته الا في
المستقل بالمفروضية لان الاستقار مبني على التشبيه والتشبيه يستلزم
ملاحظة الصفات كل من المشبه والمثبه له بوجه التشبه فلا يجري اصالته
الا في شيء اصح لان لا حظ في صوغه فيكون حاكما عليه ولا يصح لذلك
الا المعنى المستقل بالمفروضية واما وجه كونه تابع في اسم الفعل
فما سبق في الفعل للاسم للفعل ومفهومه واما وجه كونه تابع
في الحرف والاسم الجرم فاحتمل استقلال معناه في المفروضية التي هي
في الحرف ان مستقل معنى الحرف معناه ان نسب مطلقة غير مفيدة بشي
فان الابداء الذي جعل متعلقا لمعنى لم يقيد بكونه من البهية او ابتداء
سيرا ووجه خلاف الابداء الذي وضع له لفظ من فانه الابداء في
مخصوص كالابتداء في تولد من معناه الابداء في تحوير من البهية فالابتداء
المطلق هو متعلق معنى الحرف من تولد واما معنى من فهو الابداء
الجزئي الخاص والظرفية في قولنا في معناه الظرفية والاستقلال في قولنا
على معناه الاستقلال والابتداء وما تشبه ذلك فالابتداء والفعلية والاستقلال
والابتداء ليست متعلقا في هذه الحروف ولا لما كانت حروف قابل اسماء لان الاسماء
والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لغيرها لان معاني
الحروف في نسبة جزئية كالظرفية الخاصة او الاستقلال الخاص في غير متعلق
بالمفروضية يعني انها ليست معانيها على الاستقلال فلا ياتي في انها توصل
بها الى المعاني التي هي مفروضة معنى انها اذا اذات هذه الحروف في معاني
مرحبت تلك المعاني الكلية الى معاني الحروف الجزئية بنوع استلزام
وهو استلزام الاختصاص لان في الاختصاص في الاسم وزيادة وهذا
كله معنى على التحقيق من ان الحروف واسماء الاشارة واسماء الموصولات
جزئيات وصفها وانما لا يجري عليها العطف والسيد لا على مقابله
من انها

من انها كلييات وصفها جزئيات انما لا وهو مذهب البعض من ائمة
فعلنا الاول يكون الواضح قد استحضرت الجزئيات بالتفاوت الكلي شيء
وصنع لها فالكلي آلة في الوضوح لا موضوع له وعلى الثاني يكون
قد استحضرت الكلي ثم وصنع له وعلى كل منهما معنى متعلقة في الجزئيات
فالخلاف في الوضوح ليس الا انه فالابتداء والظرفية والاستقلال والابتداء
ليست معاني هذه الحروف والاعمال كانت حروف قابل اسماء والاسماء
كان الابداء والظرفية والاستقلال والابتداء المتعلقات معاني متعلقة
ليكن وفي وعلى والى كانت مذكورة في معنى اسماء الحروف فالان
الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى فاذا كان معنى الكلمة مستقلا
بالمفروضية لم يحوط لها لذاته ولم يكن له بطن بين امرين فان افترقا باحد
الامر منه الثلاثية فذلك الكلمة فعل وان لم يقترن بواحد من فذلك
الكلمة اسم مثلا فمطلق الابداء ومطلق ظرفية ومطلق استعلاء
ومطلق انتهاء وان كان المعنى غير مستقل بالمفروضية فلابد ان يكون
بين امرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حروفا ذلك كما ابتداء البهية
من البهية وظرفية انما في الكوزة ومحصل في المبهات ان التقاء المبهات
يجب ان يكون تبعية لاصولية بدليلين احدهما انها ليست باسم جنس لا تحققت
ولا تاد بلا لان معانيها جزئيات والاصولية مختصة باسم الجنس كعرفت
ثانيهما ان اصالته الاستقار لتوقف على اصالته التشبيه اي على جريانه
في نفس مفروضا اي معنى الطرفين وهذا لا يتصور الا في اصله لان
يكون موصوفا وحكم حاكم عليه بسبب الاستقلال في الاتهام ومفهومات
المبهات ليست كذلك لانها محتاجة الى ضم صيغة حتى يتم انفعالها من
الالفاظ الدالة عليها ومما يبرر ذلك الى هنا ما يقال في توجيه بنائها
انها شابهت الحروف في الاحتياج الى ضميمة وانها لا يتم معناها ولا اصلها
لان محكم عليها شيء عالم يذكر بصريح او تقدير ما يتم به معناها في
الانفعال مثل المثار البه والصلة والمرجع وغير هذا اذ كان الامر كذلك
ولا يتم التشبيه بها في تصور فيها التشبيه والاستقار اصالته بل لابد
ان نصير التشبيه اول في كلييات تلك المعاني الجزئية ثم يعتبر سريان التشبيه
منها اليها فتبنى الاستقار على ذلك التشبيه الى ان يتم وتكون
تبعيته مثلا في استقار لفظ هذا الاسم مقصود فتعتبر تشبيه الفعل
مطلقا بالبحر مطلقا في قبول التبيين والتعيين لم يقدر سريان التشبيه

من المكنى المجازي لا فيستمر لفظ هذا الموصوف المشبه به وهو المحسوس
الجزئي الذي سري اليه التسمية من طية المشبه وهو المفعول الجزئي الذي
قصده المبالغة في بيان نفعه فتكون الالتفات تبعية كاستماع الحق
بلا فرق والالتفات التي في المفسر كما في التعبير عن المذكر بضمير الانثى
لشبهه بها في التخصيص والتكرار والعلس لشبهها به في العنونة
والاستعارة التي في الموصول كما في التعبير عن المذكر بموصول الانثى
لشبهه بها والتكرار هو اما وجه كونها تبعية في المشتق فلا نه
وان كان مستقلا بالمعنوية وصالحا للانفصال فيكون ما عليه لانها
طريق من نية منه وهما الذات والمحدث فليس متوقفا على امر خارج
حتى يلزم عدم التماثل له كالفعل فالمقصود لا هو المفعول العام
بالذات المعنى المحدث النفس الذات كما هو ظن لان الشيء اذا اشتمل
على قيد فالغرض من ذلك القيد فان كان المستعار صفة او اسم كان
مستقلا فيسمى ان تعبر التسمية فيها هو المقصود المسمى والالتفات كذلك
وتكون الالتفات فيهما ناتجة للالتفات في المقصود الاول لم يقصد ذلك
لوجوب ان يذكر اللفظ الاول بان يذكر زيد بل يدعى هذا رب او مفضل
وبت كذا يدعى مفضل متلا وتفصيله اي وبيان وجه تبعية في الصفة
وما عطف عليها ان تلك الصفات انما تدل على ذوات غير متماثلة
معان متعينة هي المقصود منها ولما لم تكن تلك الذوات المبرزة مقصودة
منها ولا مشتركة بما يصلح وجه شبه في الالتفات لم يقو برأي لم يفر
جريان الالتفات فيها بحسبها بل يقو برأي يتأتى ذلك بحسب معاني
مصادرها المقصودة منها فكانت بعبية واما بيان كونها تبعية
في اسم الزمان والمكان والآلة فانها وان دلت على ذوات معينة
باعتبارها الا ان المقصود الاصل منها الصفة في مصادرها الواقعة
فيها او بها فتكون الالتفات في نتائجها الصفة ولو قصد التسمية
والالتفات بحسب تلك الذوات لوجب ان تدل بالفاظ دالة على
الغنى وهذا التفصيل الصفة المخرقة بين الصفة كاسم المفاعل وخرافة
وبين اسم المكان واخويه فانها بعدا في الزمان في كونها مشتركة وفي ان
المقصود الا هو منها هو المعنى المصدري وفي كون الالتفات فيها بعبية
افتتحت في ان الصفة لا تدل على تميز الذات اصلا فان متفق
فانتم شيئا او ذات مثاله القيام وهذا امر غير متحصل اصلا
اي غير

اي غير متعلق بذاته اذا لا حظ له الصقل طلب ما يرتبط به ويجوز عليه
لتعريف هذه ولذلك كان حقا ان لا تقع موصوفة بل حقا ان تقع حادثة
على غيرهما وان اسم الزمان يدل على جهة الذات باعتبارها في قولك
مقام معناه مكان فيه انقياس لشيء اخر او ذات مما فيه القيام فلهذا
صالح لان تجري عليه الصفات وتتم لصلح لان يكون صفة للغير وكان
في عداد الاسماء الصفات **الصفة** هي علم مما هو الفرق بين نسبة
الفعل ونسبة غيره من المشتقات من وجهين احدهما ان نسبة المفعول في
مذكره طرفاها بل احدهما فقط وهو المحدث ونسبة غيره في
فيه طرفاها فكان مستقلا بالمعنوية ليعلم الحكم عليه باعتبار
الذات والحكم به باعتبار المحدث فانها ان النسبة في الفعل مع
طريقا تامة الافادة وفي غيره غير تامة الافادة بل هي بعبية
اعني قيدت الذات المبرزة بالمؤثر قل هذا كان وتحو اسم الفاعل وتحو
محتاجا الى ما يجري عليه بعبية انه قد لا يماجرى عليه اي
طريق اسناد من مسند او مسند اليه يجري هو عليه وقوله ويربط
به عطف خبر بانه ان المراد بالجريان الارتباط اي الذي يحصل
به النسبة الناقصة لا حيا ان الصفة على المسحوت او مخصصا من ص
في بيانته وهو **الصفة قول** الشرح على هذا القيام مثال الالتفات
في اسم الافعال ان يقال في ههنا مثل ما معنى خبر يشبه البعد بالبعد
الغنى بالبعد بما مع المنح من حصول المطلوب في كل واستقر
البعد للغير واشتقينا من البعد معنى الغنى من وجعلنا ههنا
معنى بعد مستقرا بمعنى عرو والالتفات البعبية تجري في اسم الافعال
مشتقة لانه كثر الورد او لأكبره وههنا وادع جريانها في
الافعال بلا خلاف لكنها تكون بعبية مصدر الفعل الذي يكون اسم
الفعل عيناه لا بعبية مصدره اذ ليس لاسم الفعل مصدر باعتبار
انه اسم فعل ومثاله في اسم الفاعل ناطقة كذا تقول شربت
الدالة بالناطق في اصحاب المعنى واليها له الذهن واستعمل لفظ
للدلالة واشتق منه ناطقة كذا اي دالة فالالتفات في المصدر
اصلية وفي اسم المفاعل بعبية وكلي المراد جريان الالتفات في المصدر
فمن المشتق ان يجري المصنف في المفعول والمستعار بالمفعول ونسبته
بالمستعار او لا ثم المشتق قانية ان لا تدل عليه بل المراد ان الالتفات
المشتق باعتبار مصدره فكانه السور بعبية او مثاله في الصفة المبرزة

من يرضى الوجه ويريد قبحه على قدر تميزه بل المقادير المتناسبة
بواسطة التكميل فتكون الاستقامة تنبئ به فيقدر تنبيه القيمة بالحسن
بجامع تارة القوي وانفعا لباكل وان كانت حجة التأثير مختلفة ولقد
ادخل المحقق في جنس الحسن ولقد استعار لفظ الحسن للقيمة والتميز
الصفة منه فالاستقامة الموقوفة في المصدر اصلية وفي الصفة
تبعية ومثالها في فعل الفضيل من يد اقل للاعتماد من غيره
اذا كان اضرب لهم اي اشد ضربا من غيره ومثالها في امثلة
المساكنة من يد قتال الغفلة بمعنى كبر الضرب الشديد لهم ومثالها
في اسم الزمان والمكان هذا مقتل من يد اذا اريد من زمان او مكان
ضرب بعضا بشدة يشبه الضرب الشديد بالقتل في شدة التأثير
واستعير للضرب للقتل الضرب والقتل بمعنى
عصير من يد اي مكانه او زمانه ضرب به الشديد ومثالها في اسم
الالة هذا مضاجح السلطان لوزمه شبهت الوزيرة بالفة لثبو
باب بجاء التوصل لكل واستعير الفة للوزيرة والتف منه
مفتاح بمعنى وزير ومثالها في المصغر رجيل اذا استقامته في
مالا يليق ان تقول شبهنا تقاطعي بالايديك بالانصاف واستعير
لتقاطعي بالايديك والتفت من الصغر عني تقاطعي بالايديك صغر
اي متقاطعي بالايديك وجعل رجيل بمعنى صغير مستعير لتقاطعي بالايديك
يليق ويقال في خشي عني المتخلف باخلا في قرشي كذلك احر
خضري وعبد الحافظ **قول الله** وانما كانت تبعية اي وانما كانت الاستقامة
في الحرف والفعل وسائر المشتقات تبعية **قول الله** تعتمد التسمية
اي تعتمد عليه وتبنى عليه اذ هي اعطاء اسم المشبه به للمشبه بقدر
ادخال الثاني في جنس الاول **قول الله** يعطى كون المشبه ضروفا
بوجه الشبه اي يعطى الحكم به عليه وكان التسمية تقتضي
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه يقتضي ان يكون المشبه به
موصوفا به ليصح تسمية الحكم به عليه اما اقتضاه ذلك
في المشبه ولانك اذا قلت من يد كبر وفي الجماعة فلوله ان يزيد
موصوفا بالجماعة وانما وجدت فيه كما وجدت في غيره واما في
المشبه به فلانه لو لم توجد فيه الجماعة لم يصح الحكم على من يد
في المثال

في المثال بانه ملحق بغيره في الجماعة وانما متشارك له فيها واذا كان
التشبيه مقتضيا لوجود وجه الشبه في الطرفين مع ان الحكم به على
كل منهما **قول الله** وانما الصلة للموصوفين اي تكون موصوفا به
بوجه الشبه او بغيره **قول الله** المتقرر اي اجتمع اجزا او طائفتان
وقوله الثابتة اي في نفسها لا استقلالها بالمفهومية فتقول للثابتة
مغاير لقوله المتقرر **اه قول الله** كقولك جسم البصر وبياض صان
اشارة بالثابتين الى انه لا فرق بين البصر والبياض صان
على ثبوت الدلول وتقرر فكل من الجسم والبياض مدلول على
اي ليس سببا لا متجدد اشتافيا وثابت في نفسه لا استقلالها بالمفهومية
ولذا صيغ وصف الاول بياض والثاني بالصفاء والتعريف
بالبياض للمعاقفة المتقرر بنا على الحقيقة من جملة الصفات
اه قول الله دون معاني الافعال والصفات الى هذا البيان
لحجة الاول اعني قوله المتقرر وحاصله ان الفعل كقوله لا
على الزمان السبب لدخوله في مفهومه لا يقرر له فلا يصلح مدلول
للموصوفين ولا يصح التشبيه فيه فتدفع الاستقامة اصلية فيه
المبينة على التشبيه والوصف كقوله فانه وان لم يدرك على الزمان
بضميغته لكن يقرر على اعتبار فيه كثيرا فتمتعه من المقرر فلا يصلح
مدلوله للموصوفين المضميغية للتشبيه المحكي للاستقامة اصلية
اه قول الله عز متقرر بغير متجدة **اه قول الله** بواحدة
الزمان في مفهوم الافعال اي لانه جزء مفهومها فدلالها عليه
بضميغية بخلاف الصفات فان دلالتها عليه دلالة الزامية **اه**
قول الله وعروضه للصفات اي لدلالتها على ذات ثبت لها اثر
والحدث لا يدل من زمان يقع فيه **اه قول الله** الاستقامة الصلبة
اي يعتمد التشبه بالذات كما لو خذ من قوله بعد واما البنية الى المعنى
ان البنية يعتمد بالتبع **اه قول الله** صحت العبارة اي فلا يقال ان قول
لان الاستقامة يعتمد التشبيه في غير عدم جريان الاستقامة في الفعل
والمشتق كما سياتي لهما **اه قول الله** وهو حقيقة متقرر اي البياض فان
حقيقة متقرر بنا على ان المراد من زمان واما الجسم فانه علم
اه قول الله بين في المطلوبات حاصلة انا لا اسم اول الاستقامة
لان قوله انما الصلة للموصوفين المضموع اذ هو مقتضى قولهم حركة
سرعة وحركة لطيفة وهذا زمان صعب فكل سنة زمان والحركة
لا تقرر له مع صحة وصف كل منهما ولان قوله بواحدة وهو الزمان

في مفهوم الالفعال وعروضه الصفات يقال عليه ان دخول الزمان
في مفهوم الفعل انما يقتضي تحرك مجموع مفعولهم لا تحرك الحدث الذي
هو المفعول منه بتحد الزمان ويقال عليه ايضا ان عروض الزمان
اذا متح جريان التثنية في الصفات يقتضي ان يمنع مريانه في المصادر
لعروض الزمان لمفعولها ايضا لانه المصدر يندرج تحت الحدث والحدث
لا بد له من زمان يقع فيه فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات
مع ان الاستغناء في المصدر اصلية سلمنا اقامة ذلك الدليل
فيقال عليه انه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان
والالة لانها قبل الموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فيجوز
طبيب ومفتاح معتدل وزمان معتدل ومعتدل في شخصه ذلك
الدليل ان الاستغناء فيها اصلية مع انها تتبعية بالغا في احوال
وعبار المطول فها هنا نظره وان هذا الدليل بعد تسليم محتم
غير متناول لاسما الزمان والمكان والالة لانها تصلح للموصوفية
نحو مقام واسع ومنب طبيب وغير ذلك ولا تقع اوصافا للشيء
وهم الصم قد حصصوا ما يثبت منه من الفعل بالصفات المتقدمة
وهذه ليست لصفات بالانفكاك ولهذا صرحوا بان تعريف الصفات
بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود في جميع الانتقاص باسم
الزمان والمكان والالة فان المقتضى مثلا اسم المكان باعتبار وقوع
الفعل فيه فيجب ان يكون الاستغناء منها اصلية لا تتبعية وان يفرد
التثنية في نفسها لا في مصادرهما ولا شك اننا اذا قلنا بلغنا
مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان في الحين
على تسمية ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقم فلان انما
المرقم هو على تسمية الحرف بالرقاداه وقال من في رماله البرانية
بعد قوله وانما كانت تتبعية لان الاستغناء عنها التثنية في ما ذكره
نما رجح من توجيم المقوم التبعية ثم اعترض على هذا التوجيه
اي توجيم المقوم تبعية الاستغناء من وجوه اسدها انما لا نسلم
انما انما يصح في الموصوفية الاصول المتقدمة الثابتة وسند المنع ان الزمان
والحالة مثلا يقتضيان موصوفية مع انهما ليسا من الاصول المتقدمة
لكن لئلا زمان طويل وحركة سريعة ثابتهما ان المراد هو ان
والافعال والصفات لا تقع شيئا بها والذات هي الدليل هو
ان يمنع ووجه ما فيها فالمرسل لا يطابق المراد وانما قلنا والذي
يتجه الدليل لانه قال يقتضي كون التثنية موصوفا دون ان يتحول
كون

كون التثنية به موصوفا واجاب السو عن الاول بان المراد بالحقائق هنا
الغائبة المستقلة بالمفهومية فلا الاصول المتقدمة الثابتة فكل من
الحركة والزمان حقيقة لا استقلاله بالمفهومية واجاب عن الثاني
بان اقتضا التثنية كون التثنية موصوفا وتحتوها عليه يستلزم تضاف
كون التثنية به موصوفا ومحتوها عليه وانما يقتضيان الاستقلال الاول
لانه المقصود الاصل يقتضيه دليلنا على الثاني انه يقتضي قول المصنف
في متعلق معناه اما في متعلق لما بعده من اما في العام المتعلق بغيره
معنى للحرف من اما في متعلق المدلول الدال ومتعلق بغيره الام وان كان
المتعلق بغيره بينهما فيصير الفخر والاكبر الا ان الاول باعتبار كون الكل
اصلا والخبر في ما يتعلق به لان التعلق بعينه من جانب الالضعف
اذ هو الطالب للتعلق والكل في الحرف في متعلق به اه عطار
قول ليس المراد بتعلق معنى الحرف هو الجوز والجز في لان الجوز
ليس هو المتعلق بل المتعلق هو الفعل الكلي الذي استلزم معنى
الحرف فقد التمس على صاحب التلخيص اصطلاح علم البيان اصطلاح
على الوضوح فان الجوز في متعلق معنى الحرف عندهم واما البيان
فمتعلق بمعنى الحرف عندهم هو المعنى الكلي كالاتماد مثلا اه في
زيادة **قول** المهم والمراد بتعلق معنى الحرف في معنى التثنية
معنى الحرف ما يذكر لبيان معنى الحرف وهو العامل كبرت والجوز كالمعنى
ان كان حرفي جبرا او مستقرا عنه في نحو قام زيد او غير ذلك كدخول
ال المعرفة في نحو الرجل وحتى ان يتوهم انه المراد بها مع ان الفاعل
والجوز في نحو ولاصلينام في جذوع النخل لم تحت الاستغناء فيهما
حتى تكون الاستغناء في الحرف تابعة لهما في هذا التوهم بقوله
والمراد بتعلق معنى الحرف المعنى الكلي انه لم يقل والمراد به مع ان التمام
له مستقرا المرجح في فعل التوهم هو د الضمير بمعنى الحرف لانه اقرب من كون
اه عبا لحاظ زيادة **قول** التي الذي يعبر به اي بذلك المعنى الكلي
اي ليداله وقوله عن معناه اعم من معنى ذلك الحرف اي عن داله
ايض وهو من التعبير بالكلية عن الجزئية لعلامة الكلية وقوله عند تفسيره
اي تفسير معنى الحرف اه **قول** اما كالاتماد في من اي كالاتماد في قولنا
من معناه الا ابتدا في حوسرت من البقرة فالابتداء المطلق هو متعلق
معنى الحرف واما معنى من فهو الا ابتدا الجزئية المعناه اه الش فليست
هذه المعاني الكلية الخ اي فليس الا ابتدا والظرفية والانتها والاشكال

المطلقات معاني الحروف اي ليست معانيها بالاشتغال بحيث تعتبر معاني
لها حالة في ذاتها وانما هي متعلقات لمعانيها لان معاني الحروف
نسبة جزئية كالظرفية الخاصة والاستقلال الخاص من غير متعلقه
بالفردية اي بمعنى انها ليست معانيها على الاستقلال فلا يتأتى
انه يتوصل بها الى المعاني المخصوصة معانيها اذا افادت هذات
الحروف معاني من حيث تلك المعاني الكلية التي الحروف الجزئية ليعود
استمرارها باستمرارها فوحي وهو استمرار الخاص للعام لا العكس
والحاصل ان من مثالا موضوعه الابداء الخاص والابتداء الخاص
لما كان يرد الى مطلقا ابتداء يستلزمه كان مطلقا ابتداء متعلقا
للابتداء الخاص وهذا هو **قول** والاما كان حرفا الوحي والالوان
الابتداء والظرفية والاستقلال الابداء المطلقات معاني متعلقة
بمن دلت وعلى الى كانت من دلت وعلى الى استعمالا لرواق **قول**
الاش وانما هي باعتبار المعنى الوحي فاذا كان معنى الكلمة مستقلا
بالمعنى مطلقا لذاته ولم يكن رابطا بين امرين كانت الكلمة الابداء
على ذلك المطلق وان افترق باختلافه الثلاثة فذلك الكلمة قبل
وان لم يفترق بواحد منها فذلك الكلمة اسم متعلق مطلقا ابتداء
ومطلقا ظرفية وان كان المعنى غير متعلق بالمعنى مطلقا بتعلقه
رابطا بين امرين كانت الكلمة الابداء على ذلك المعنى حرفا واذ كان ابتداء
الشيء من البهية وظرفية المعاني **قول** ابتداء الغاية المراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس
لها ابتداء وهذا ظهر من قولهم الى لانها الغاية اي فالمراد انما هو
المسافة **قول** اذا افادت معنى اي كالا ابتداء المخصوص والظرفية
المخصوصة وهكذا **قول** من حيث هذا الى المتعلق كالابتداء
المطلقات والظرفية المطلقة ونحو ذلك هو **قول** موضوعات الجزئيات
اي لكل فرد منها وتوكله بالمرحل الى امر عام يكتسبها اي هذا جنى على
التحقيق من ان الحروف واسماء الاشياء واسماء الموصولات جزئيات
وصفا واستعمالا لا كجزئيات عليهم العنصر والسيد لا على معانيها لانها
كليات وصفا جزئيات استعمالا وهو من حيث العنصر ومن واقعها
وعلى الاول يكون الواضع قياستها الجزئيات بالقانون الكلي وضح
لها فالكلى الابداء في الواضع لا موضوع له وعلى الثاني يكون قياستها
الكلى موضوع له وعلى كل منهما فهي مستقلة في الجزئيات والافلاك
في الواضع ليس الا **قول** دون العبارة يعطى الى حيث قيل فليست
هذه

هذه المعاني الجزئية وهذا الاحتقال هو الاظهر اي من حيث انه لا يعود الى
لتقدير **قول** انما موضوعه الامر الكلي اي في كليات ومعنا جزئيات
استعمالا والحاصل ان السداد اجبا يستلزم الابداء وانما هو موضوعه المعاني
الكلمية الغير المخصوصة بذاتها لذلك شرط الواضع في الابداء ذكر متعلق
لها تدليل انما لم يستلزم بدونه تحقق من حيث لا هو مطلق البتة لكن
من حيث انه لا يفترق حال متعلقه لامن حيث ذاته حتى يكون لها
ولذا لا يستعمل بدون المتعلق اه خضري **قول** ليس حركتها لعل
وتلك اي وهي قوله اذا لم يفترق لا يورى الا معنى جزئيا اه تنق
المعاني المطلقة كالابتداء والظرفية والاستقلال وهي متعلقة
بالمعنى موصية ليصح الحكم عليها وبها فليت الحروف موضوعه هذه المعاني
الكلمية بل للمعاني الجزئية التي تتعلق بهذه وترجع اليها مثلا من موضوع
لا ابتداء السبر من زيد وعمر وعوضه ولا ابتداء الاكل مثلا وهذه
معان جزئية تتدرج تحت مطلق ابتداء غاية فهي جزئيات وصفا واستعمالا
كما ذهب اليه العنصر والسيد لكن وصفها الجزئيات بواسطة استعمالها
امر على تمامها جميعا فيكون ذلك العام الابداء لا يستلزم جميع تلك الجزئيات
ثم يوضح الحرف لكل واحد منها من حيث ان ذلك الجزئيات شبهة وارتباط
بشيء امرين ملحوظة بالنسبة لهما فمعاني الحروف روابط وانما يحتاج لالة
استعمال الامر العام لتباين ان الواضع غير الله تعالى والافراد
الاشياء تفصيلا فمعاني الالات اه خضري **قول** شبه الاستعمال الكلي
هو مطلق علوي على شئ والظرفية الكلية هي مطلق حلوي شئ
ومن المعلوم ان التشبيه لول هذه الالات لالها اذ كل حكم ويرد
على لفظ وانما هو لشيء الالات **قول** اش خضري التشبيه ان
اي لتحويل الاستعمال لشيء لال لكل فرد من افراده كالا استعمالا لغير
وعلى لفظ وعلى السبر وحل واحد من هذه الجزئيات يتحقق فيه
الكلي فيسمى التشبيه اليه مخصوصا **قول** الاش الموضوع على كل جزئ
اي على مذهب العنصر والسيد لا يقال قياسه عدم جريان الاستعمال
هنا لان مدلولها الموضوع جزئيا كالعلم الشئ في الفرق الظاهر
فان مدلول الجزئ جزئيا شائع على سبيل المبدل كما ان الفرق وهو لال العالم
معنى ولا يصح لذات اخرى الا الواضع خذله اه خضري **قول** الاش وهو الاستعمال
الخاص هو الارتقاء على الجدوع المبني مثلا والظرفية الخاصة هي حلول
شئ مخصوص في شئ مخصوص كالماء في الكوز لا الحلول في الجدوع كالتل
لانها ليست ظرفية حقيقة والحاصل ان شبه الاستعمال المطلق اي مدلوله
وهو مطلق الارتقاء بالظرفية المطلقة اي مدلولها الذي هو حلول

شي في شيء بجامع التمكن واستقر لفظ الظرف في المطلقة للاستعلاء المطلقة في
التشبيه من الاستعلاء المطلقة والظرفية المطلقة للاستعلاء الخاص الذي هو
معنى على وهو الارتفاع على جذوع الخمل المعينة عند غروبها
الخاصة التي هي معنى في أي التي هي الخمول في الجذوع المعينة فالعقود
لفظ في الموضوع على كل جزئ من جزئيات الظرفية للاستعلاء الخاص
والاصلي كقائمة وقيل ان لفظ في مستعمل في معناها وهو الظرفية
فان في غرضنا كان ثبوت الجذوع ويضع فيها الحق حقيقة وح فلا يجوز
قول المصنف في اللفظ بصدق بالمفرد والمركب فصيح جمل حيث
في التفرقة **قول** خرج الماهل المركب نحو دبر من مملوك في مكرم
وخرج اللفظ المركب الموضوع الذي لم يستعمل فانه ليس بجائز ان يستعمل
قول المصنف في غير ما وضع الخ وضع صلة ما جرت على غير من هو ك
لان ما واقع على المعنى وهو غير موضوع بل موضوع له فكان الاولى
ان يراد الضمير بان يقول في غير ما وضع قوله لكنه لم يذكر لان اللفظ
لان من العلوم ان المعنى موضوع له لا موضوع **قول** ان حقيقة أي
وصفا حقيقيا بان يكون اوليا اصليا واحدا من غير ان يكون التاويل
وهو الوضع الثاني التي لانه ثابت للمجاز فلا يصح فيه وفي هذا
بان المركبات موضوعات وهو التحقيق لكن وصفها نوعي مثلا هائلة
المركب في غرضنا فانه موضوع وصفا حقيقيا للاخبار بثبوت السند
للسندانية والواضح لاخط الموضوع بامر عام بان قال وضعت كل مركب
من مسند ومسندانية للاخبار بثبوت الاول والثاني اه قال في المطالب
الواضح كما وضع المفردات لمعاينتها بحسب الخصص كذلك وضع المركبات
لمعاينتها بحسب النوع اه ومقابل التحقيق القول بان دلالة المركبات
عقلية لان من عرف معنى زيد مثلا وعرف معنى قاي فقام وسعى في ذلك قام
بامر ان الموضوع من الموضوع **قول** معنى هذا الكلام **قول** ان
الحقيقة المركبة كقولك زيد قائم في مقام الاخبار بقيامه **قول**
المصنف للعلاقة اي للاختلاف علاقة خرج به المركب المستعمل في غير ما وضع
له على القول بان جاز في مقامه من حيث هو فان الغالب لا يلاحظ
علاقة **قول** المصنف في الاصل الذي لان الغالب لا يلاحظ علاقة
اه **قول** المصنف في رتبة اي ان يكون حاله من غير التعبد او من غير علاقة
اه **قول** المصنف في رتبة المركبة اي بناء على انها واسطة بين الحقيقة
والمجاز اما على كونها حقيقة فمن غير التعبد الجارية وعلى كونها مجازا
فانها لا تقدم ايضا في المفرد **قول** المصنف انما اذا القرينة في هذا هو
التعليل

التعليل المصنف في المراج الكناية لكن يرجح ان يقال بلزم على ذلك
الجمع بين الاخبار والاشياء وهما متساويان قلنا لا يرد ذلك لان
جمل منع احكامها اذا اعتد لدول واما هنا فالدول متحد
وهو ثبوت الاحتياج والطلب باللفظ بالنسبة لثبوت الاحتياج
الذي عني ولو كان اللفظ خيرا بالنسبة للطلب المتوقف على اللفظ انشاء
والمحصل ان اللفظ اذا اراد به معينا ان يكون بالنسبة لاحد شي
خيرا على جهة الحقيقة مثلا لتحقيقه تدوينه في لفظه وبالنسبة للآخر
انشاء على جهة الكناية مثلا كالطلب المتوقف على اللفظ بغيره **قول**
كان الاولى ان يقدم احاد بعضه بانه لم يبعد المركب ترتيب ولا جاز
لان كلا من المشبه والمثبه به هيئة منتزعة من متفرد والهيئة
بسطه اه **قول** واللفظ الذي هو اللفظ والافعال هذا صابط بالهو تعرف
لزم الخ والى ورتبة معرفته المعرف على التعريف ومعرفة التعريف
على المعرف **قول** لاختلاف جزئ المعرف المعرف هو المعرف المركب وجزؤه
هو لفظ المركب والتعريف هو قوله فهو اللفظ المركب المستعمل في
وعلى سبيل انه تعريف لا يرد عليه اخذ المعرف في التعريف فلان المركب
المتقدم أي المذكور في المعرف غير **قول** اه غير المذكور في التعريف لان
مركب المجاز غير كسب اللفظ **قول** اه غير ما نزع الى آخر
الاعتراض بانه ان المقصود اطلق تعريف التعريف للمجاز المركب
بانه غير ما نزع لصدقه بالمركب المنفرد في احد اجزائه فقط بالاستعانة
واعتدوا بحيل الله فانه شبه العهد بالمجمل والتعريف للمجمل
بجامع التوثيق في كل او بالمجاز المرسل نحو زيد في رتبة الله اي في مجملها
وهو الحق حيث اطلق الحال واما كذا المجمل لانه اذا استعمل خبر
من اجزاء المركب في غير ما وضع له فقد استعمل في مجموعته في غير
ما وضع له وفي رتبة ذلك استقام رتبة او مجازا من مجملها لان المجاز
المركب هو الذي يجوز مجزؤه اولاد بالذات لا واسر بها يجوز المجاز
مجزؤه من جزئه وحاصل الاعتراض ان المجاز المركب يخص بالتمثيل
والحق المستعمل في الانشاء وعنه وان المركب الذي حصل الجوز في
بعض اجزائه لا يسمى مجازا مع ان تعريف المصنف **قول** اه
واجب بان قيد الحقيقة بلاحظ اليه هذا جوابا عن التعريف لرد الاعتراض
المصنف على التعريف وحاصله ان قيد الحقيقة لا يرد في التعريف
اي من حيث انه مركب وما ذكر من الآية والتمثال لم يستعمل في الخبر
من حيث انه مركب بل من حيث انه جزء مستعمل في الخبر **قول** المصنف

حيث اخبروه الاول من قوله **قوله** ويرد بان هذا اللفظ هذا اللفظ
 المتكلم في جواب المفيد على لفظ هذا اللفظ حيث قال وفيه نظر
 لان هذا اللفظ على لفظ هذا اللفظ حيث قال وفيه نظر
 بعد عود قوله على التمهيد لانه المركب التمهيد لا يستعمل في المعنى
 المتماثل من حيث انه مركب بل من حيث انه تعلقا باللفظ الحقيقي
 اني ان العلاقة تلاحظ فيه في اللفظ الحقيقي واللفظ
 الجواب باننا نرى بالانتم اي فالفردية التميز من بعض ما عداه **قوله** فالاول
 المفيد لا يمكن كل ما عداه حتى يشمل المركب التميز من المركب الذي وقع
 التميز فيه سرية اه وورد الاعتراض ايضا بان المراد بالمتكلم المركب
 المستعمل قصدا وبالنسبة كما تراه في نحو تقديم جلد وثورا اخرى
 اذ هو المفيد الكامل المتبادر عند الاطلاق فهو الاخرى بالمتكلم
 عليه لا ما تشمله ما كان لفظا لفظا من اللفظ الى الكل كما في الآية
 والمثال على ان هذا الاعتراض لا يفيده أصلا لانه عطف على قوله
 لعلة لانه وان كان اللفظ المتكلم مستمرا في غير ما وضع له لكنه
 في غير علاقة بين معناه الحقيقي واللفظ **قوله** ولو كان ذلك الاخر مفيدا
 اي فثبت لم يقيد الضم بالمركب كما مراده جواز الاعتراض في اللفظ
 الذي تحل فيه من غير ان مراده جواز الاعتراض في اللفظ
 والصالح للتشبيه لا يفيد ان المراد الافراد ولو عطف على قوله
 باقوت نشر على رجاح من زبرجد و امرنا شقائق وان هذا
 المركب مستعار لهما وهو غير صحيح لا اشتراطهم الهيئة المتفرقة من
 متعدد فليس على الصالح التشبيه صالحا للاستعارة التمهيدية اه **قوله**
 وخرج الضم التمهيد في التمهيد هو اللفظ المستعمل في الموضوع
 له مع الاشارة لغيره من السياق نحو ما اذا كان فانه ليس مستعملا
 في شي مننا الغير بل يلوح به فقط مع استعماله فيما وضع له وظهور
 في زنا الشك فيهما فقصود ان تكن الموضوع له من نفس اللفظ
 والمعرض من السياق وعلى هذا القول التمهيد من قسم الحقيقة
 فتخرج بما اخرجها وكما يقول المحتاج المحتاج اليه حيث لا يلزم
 عليك فكان افعال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى
 التلويح لانه يلوح فيه ما يريد وعرض الشيء بالضم ناخبة من
 اي وجه حقيقة يقال فظهرت اليه من عرض اي طام من جانب وناخبة
 ويقال عرضت لفلان او لفلان في الاقوال في الاقوال فاضيه فكان
 اشترت به الى جانب وتردد جانبها اخرى ومنه المعاصر ليقف في
 الكلام وفي التورية بالشيء عن الشيء وقال ابن الاثير التمهيد
 هو اللفظ

هو اللفظ الذي لا يعلو على معنى لأن جهة اللفظ الحقيقية والخاصة
من جهة التلوين بالاشارة فيختص باللفظ المركب كقولك من
تزوج صديقه واليه التي تحتاج فانه تعريض بالطلب مع انه
لم يوضع له حقيقة ولا محاز ولا غاظه منه المعنى من عرض اللفظ أي
جاء به **قوله** نحو المسلم من سلم المسلم في الجاه إلى آخر الحديث وقام
من لانه ويدر أي إذا أمر بدينه التعريض بمعنى الاستلاص من مؤد
معنى فالمعنى الأصلي ها هنا انحصار الاسلام من نحو أمن لسانه
وليزيد انفا الاسلام عن المؤذى مطلقا وهذا هو المعنى الذي
عنه المقصود من اللفظ استعمالا واحدا المعنى التعريض من الكلام
سياقا وهو معنى الاسلام عن المؤذى المعنى هكذا ينبغي ان يحقق
الكلام **قوله** في ذلك أي في غير ما وضع له بل هو مستعمل فيما
وضع له **قوله** وكذلك الاخبار المستعملة في الجاه أي في حيث
الاخبار المستعملة في الانبياء كذا في كذا أي في خروج التعريض
قوله لقولك من حفظ القرآن الجاه خطابا لمن يريد افادته اليك
فعلم حفظه له قال العصام انه من قبل التعريض لا الجاه
أي اولاد في اللفظ لم يتصل في ذلك المعنى المراد وانما دلالة
عليه بالعقل كدلالة على حياة النظم من غير ان يكون مستملا
فيه فكل من التعريض والاخبار المستعملة في الانبياء افادته باقي
على استعماله فيما وضع له **قوله** المش وهو التعريض مطلقا أي
سواء انترج وخبره من متعديا مفعلا **قوله** المش المبتدئ بالمتعدي
المشتمل المتعدي هي الحاصلة في احضار معاني آخر الصانع في اللفظ
ولا حظ نسبة بعضها الى بعض وتقسماها بحسب تسمى لباسا الوجه
معنى الانترج هو الاحضار والملاحظة المذكوران والمراد بالمتعدي
الثان فالكثرة والانتزاع من المتعدي شرط في كل من المش والمشي به وكذا
في وجه المشبه ولهذا الاتفاق واما اللفظ المستعار فله مشبه في المتعدي
المشي بان يكون مرادف جزؤه على جزء معناه حق يدل على جميع
الاجزاء المشي التي انتزعت منها الهيئة او لا شرط ذلك بل يكفي
ان يصرح في ذلك الهيئة بعد انترجها اللفظ مع انه لا عليها اجالا اها
بالوضع او كثره الاستعمال او قسمة الحال ذهب اليه الثاني المتعدي
الاول **قوله** المش المشهور فيما جرى بينه وبين محبوس يحمو خان بهر قند
فالتعريض بينهما المش وقصد مره السلطان في تحمل العرف قيل له
في ذلك فقال تعريضها انما هو بيان في العالم ليس لهذا مرتبة اشرف
فانظر في العرف حتى علمت ثم ان السلطان فعل ذلك بالمشيه جراه وفاقا
فاحسن اليه الجوز مكانه وقال الا اذني رحيل اذ اتوقف الناس
في السنة ما جفع المصطفى جراه من رحمته الله الجميع فمن المفضل لا بعد رحمهم

من انهم السعد ومنهم من حال للسعد ومنهم من لم يتكلم في الترتيب اصلا
نادى يا في حقهما والكلام حقيقة على هذا ذهب السعداء فخصف
وبالتشبيه من غير تشبيه قال السعدون تشبيه التمثيل في التشبيه
ان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيل اي اه قال السعدون عليه
قوله وعتان الى حاصله ان المجاز المركب يسمى تشبيلا على سبيل الاستعارة
وليس التشبيه مطلقا والتسمية الاولى لا تليق بتشبيها التمثيل
وهو التشبيه بالحرف ونحوها الممتزج ووجه من ميحد ذلك قوله
للزبد في امرات من حودم رجلا ووجه اخرى وكذلك التسمية
الثانية لا تشبه تليق بتشبيه التمثيل لان لا تطلق عليه اسم
التمثيل مطلقا بل مقيدا وبصياغة قوله وعتان الى جواب عما يقال
ان تسمية المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لا لغيرها
واما تشبيهه تشبيلا من غير تشبيه فتدعى انما تليق بالتشبيه السعي
بالتمثيل وما اصل الجواب ان الصراطح جار على ان التمثيل اذا
اُطلق ينصرف للاستعارة واذا اراد التشبيه فنل تشبيه التمثيل
او تشبيه تمثيل اه وفي جوابي رسالته جمع الخواشي باعتبار كل قوله
فان كل قوله تسمى حاشية على ان الجمع بين حاشية وهي حاشية عن
طرائف النوب وصارت الاية دقيقة عرقية اه وفي قوله
في الكلام شرد اي في قوله في كلام الله تعالى او مطلقا
وشاك اه وفي حاشية تلك الحاشية المراد من الحاشية الاولى الباش
ومن الثانية ما عرفت اه وفي قوله بدك من به والاولى حذف
به اه وفي حق عليه كلمة العذاب الى قال صاحب الكشف
اصل الكلام امن حق عليه كلمة العذاب اذ كانت تنقذه وهي
جملة شرطية دخل عليها هزة الانكاس والغافا الجزاء ثم دخلت
الغا التي هي اولها للعطف على محذوف يدل عليه الخطا في التقدير
انت ما لك امرهم من حق عليه كلمة العذاب اذ كانت تنقذه
والهزة الثانية هي الاولى كررت لتوكيد معنى الانكاس والاستعداد
ووضع في في النار موضع الضم لما كان استنكار هذا المعنى كالا
فاما في هذا الحرف في الشرط واعاده في الجزاء فيها على المبالغة
الناحية في ذلك الانكاس اه وهذا الحق لا يجازي الحق
على محذوف الى هو احد قوله للحاشية من جعله مطلقا على
السعد الذي دخلت عليه التهمة وهو الذي يخشى ومن بعده والذي
رجعه في الحق ان الغافا حرة من تقديم الاستحقاق الامر الصريح
فقال

فقال اذا كانت الهزة في جملة معطوفات بالواو او بالفاء او بتقدير
على العاطف فليسا على احداتها في التقدير فالاصل في هذه الآية على
فان حق الختم قال وخالف في ذلك جماعة اولهم ان يحسبوا
ان الهزة في تلك المواضع في مجازها الاصلى وان العطف على جملة
مقدرة بينهما وبين العاطف اه وفي انت ما لك امرهم اي انت قادر
على التصرف في امرهم وفي قوله من في النار موضع الضم لان التقدير
حين في النار بعد تمام عسر الانقاز ونفي المالكية لاسرهم ومثل
هذا كثير في كلام الناس لتقديره افادة عامر عسر الانقاز لتقوية
البيان فيقولون من سعي في الانقاز من استحق العقاب شرعا وسياسة
انت يحيى الموتى اه وفي التاكيد اي من لا يشهد الانكاس والاستعداد
اه وفي الدلالة الى المحكم عليه بالعذاب ما خوذ من الشرط وهو
كونه حق عليه العذاب لانه لو لم يكن كذلك لم يكن الجزاء في محله
فنزول استحقاقه العذاب الى اي نزل ما دل عليه قوله تعالى فمن
حق عليه كلمة العذاب من استحقاقه العذاب وهم في الدنيا من
رجولهم النار في الاخرة على طريق الاستعارة بالكناية في المركب
هي ترتب عليه تنزل بذل النبي صلى الله عليه وسلم حده في
دعائهم الى الايمان منزلة انقادهم من انار الذي هو من ملائكة
وخدمهم النار وضامر في شدة على التنزيل الاول وقريته الاستعارة
بالكناية هنا استعارة حقيقة كما في لفظ العبد والاعتقاد بحمل الله
كما هو هذا الكشف فيقولون من استحقاقه العذاب الى وقوله عزله وقوله
الى اي عزله هيمنة وخولهم الى فظهر ان المعطوفين هيستان والاستعارة
التحقيقية ايضا هيمنة وفي الآية الاستعارة المكنية والهيمنة المكنية
اه وفي بيان دية قال حواشي قوله حتى يلبس عليه اي التنزيل المقدم
عنه لقوله تنزل ما دل عليه قوله تعالى وقد ذكر الدعا حتى ان تنزل
على مصنا مع منصوب تاني للتعليل وقوله جهده لقم الجهم اي قوله
وملاقته وقوله فصار الى انقادهم فمربع على قوله الذي هو ملائكة
وقوله النار وقوله على الاول اي تنزل استحقاقه العذاب وهم في الدنيا
عزله وخولهم النار في الاخرة وقوله وقريته الاستعارة بالكناية الجارية
في المركب المكنية على التنزيل الاول وهي فانت تنقذه من في النار
وقوله حقيقة لاد المسفار له هيمنة منزع من امور وجوده في الخارج
وقوله في لفظ العبد اي في قوله تعالى لم يصفون عهدا اليه حيث استقيم
ينقصون ليعني ليطول العهد بهذا حال الجارية الحقيقية وقريته

المكتبة وقوله والاعتماد أي في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
حيث استقيم الاعتماد الوثوق بالهدى وهذا مثال لها في شئ
المرجوة وقوله من استحقاقه في دفع ما اعتزض به كقول الاستغفار
المكتبة في الآية مركبة من أن يخلص طرفي التشبيه فيها فلهذا
أحد هما وهو المشبه المستحق العذاب حال كونه في الدنيا
والآخر وهو المشبه به دخوله النار في الآخرة والاضاح التي
أن الطرف ليس بقدر الاستحقاق والدخول بل هيئة كل منهما
لكن الحقيقة حذق لفظ الهيئة من عبارة لعلها من المقام وقوله
فقط في قوله أنه شبه هيئة هيابهم في أودية الضلال المعترية
بالحق في العذاب لأنه سببه هيئة دخوله النار بالفعل جامع
هيئة ملائمتهم للضيق طوي ذكر المشبه به المستقام في النفس وهو
دخوله النار من غير أن يذكر الانقراض الذي هو من لوازم جيلاد
وهذا الانقراض مستعار كقول النبي صلى الله عليه وسلم ويذله الجور عن
دعائهم إلى الأمان أي هيئة بيته فيها استقامت من كليات
أحد أحوالها وهي حق عليه كلمة العذاب لأنه لفظ مركب
دال على أحد الطرفين وهو المشبه والثانية ضمنية وهي أفانت
تفقد الخ قال الأمير وكلمة العذاب قوله تعالى لا ملأ من جهنم
ومن بينهم أجمعين وقوله تعالى في سورة الأعراف من تبعك ولا ملأ
جهنم منك أجمعين وأنت حينئذ عاظم في الأمل ما بعد الظهور
في فعل الأخطار فوجه صريح المستعار ليعنى أنه من في النار أه أو فالله
لم يقع لأنه لم يطلو فيها ذكر المشبه به كما هو شرطها فالألف أن يكون
قسمها الاستعارة فيكون الانقراض ترجيحاً للتشبيه والافعال أن يكون
الذكر بس على وجه يبنى بالتشبيه لأننا نقول العظم في موضع الضمير
مبنى من حق عليه العذاب ولا يصح إلا بعد في الأداة فتأمل وهذا
تفصيلها في **المحيط** بل هي تصرف لم يقبل الأصل ذلك وعبارته والت
حينئذ بان هذا ضم في الأصل أما بعد الاضمار في محل الاضمار فقد
صرح بالمستعار في عنوانه من في النار أه فأراد أن المكتبة تقع
لأنه ذكر المشبه به وهذا ذكر وهو من في النار فيلزم من الجمع بين
الطرفين فإن قلت أخذه من قوله فقد صرح بالمستعار قلت لا بعد
فإن التعبير بالمستعار مجازة لا عوى الاستعارة فلا دلالة فيه على
التصريح **أه** **ولا** **الان** يقال أي فيه أنه لا يزوج الجمع بين الطرفين
ويؤخذ من عبارة الأمير جواب هو أنهم نظروا الأصل الكلام وهو

وهو أو لم من جوابه وإن كان ضعيفا وظهر أن محل الإيراد لوقال
أخبر دخل النار فانت تفقده وأما قوله أفانت لتفقد من في النار
للمكتبات السابقة فهو في حكم الأصل **أه** **قوله** أو يقال إلا أن
كان رد على الأمير الأمير ففيه أنه لم يدع التصريح على ما علمت
وإن كان جوابا كما هو ظاهر ففيه أن الجمع بين الطرفين ممنوع مطلقا
أه **تفقد** **أه** في أعراب الآية وفي وجه آخر من المجاز محتمل
أن من شرطية مطلوبة على حذف دل عليه الكلام تقديرة أنت
مالك امرهم من حق علم العذاب وجوابها قوله أفانت لتفقد من
في النار وأعيدت الهمزة لتأكيد معنى الانكسار وطولها الكلام ولهم
الظم مقام المقصود أفانت لتفقد وعقلها ما هو صولة مبتدأ
والحذف حذف تقديرة أنت لا تنفعه فجملة قوله أفانت لتفقد
من في النار مستقلة مؤكدة لما قبلها وهذه الآية قرئت في
حق الأمير وولده ومن تخلف من عشرة النبي صلى الله عليه وسلم
عن الأيمان وفيه كان من يعا على إيمانهم أه صاوي بزيادة وقال
أبو العود في تفسيره ويجوز أن يكون الجواب محذوف وقوله تعالى
أفانت الخ جملة مستقلة مسوقة لتقدير مضمون الجملة السابقة
وتصريح ما حذفها وتشديد الانكسار بمنزلة من الحق العذاب
منزلة من دخل النار وتصوير الاجتهاد في دعائه إلى الأيمان
بصورة الانقراض من النار كأنه قيل أو لا أفنى حق عليه كلمة العذاب
فأنت تخلصه عنه ثم تشدد بالكسر ففعل أفانت لتفقد من في النار في
توحيج بأنه تعالى هو الذي يقرر عن الانقراض للغير أه وأما
ها قيل من أن النار محار عن الكفر والضلالات المعصية إليها فذكر
السبب وأريد السبب فكانه قيل أنت تهدي من أهله الله والانقراض
ترشح لهذا المجاز أو مجاز عن الدلالة على الأيمان والطاعة مع بوجه عيا
ذكره المفسرون تأمل الدرجة بالنسبة لما ذكره أه شهاب على الجاه
قوله مثال في بيان البلاغة نعم الأمير اسم مكان من آثار الخير يشبه
أي حصل آثاره الفريسان للغير أو بغيرها من آثار الخير يشبه
من آثار الفريسان في محل ثوران عبار الفريسان وفيه استعارة مستترة
حيث شبه البلاغة بعبارة السبق لتسابقها في البقاء في الدنيا
وأنت لها الفريسان في حيلها والمثارة في حيلها حيث شبه
هيئة أصحاب البلاغة في تسابقها فيها هيئة فريسان الميدان

في تسابقهم فيه واستقر المركب الدال على الهيئة الثانية للاولى والارضية
وصادفة القربان للبلاغة ولا يضربا ذكر البلاغة وهي من اجزاء المركب
لانا النظر في اليراء في التسمية اه خضر **قوله** وكان بالتمثيلها كاللحم
حق انه لا يبرهن من ذات حلاوي البيان ولو بطرفه النصف ان ياتي
بالاستقار المفردة مع اركان المركبة **قوله** ظاهره انه لا بد من اى حصة
قال فان الاستقار المركبة التي ليا في الشئ في التسمية ما يفيد ان المراد
بالمركب ما مدلوله الهيئة حيث قال سواء كان المظهران مفردين
او مركبين اى كل منهما هيئة وصريح الشئ ان لا بد ان يكون كل من
الطرفين والوجه هيئة منتزعة من متحدد وهو اتفاق من السعد
والسعد وان يجوز السعد ان يبرهن الهيئة بعد انتزاعها بالمفرد
يدل عليها اجمالا اما بالوضع او كثرة الاستعمال او قرينة الحال فليس
اوجب ان يكون اللفظ المستعار تاما بالمعنى المتصور اعني ما يدل جزوه
على جزء معناه والسعد لم يوجب ذلك واكتفى عن التعبير عن الهيئة
الحاصلة المنتزعة بلفظ مفرد يدل عليها **قوله** فليكن المراد بالتركيب
المختبر في افعال المركب اى ترتيب كان ولا يشترط خصوص الانساق
والاخرى ثم جعل شرط التصريح بتمام الهيئة المركب الدال على
الصورة المشبهة بها والسعد يقول بغير التصريح ببعضها **قوله** وسوفي
قوله انها لا تكون لينة اى ان التمثيلية لا تكون بنية **قوله** ذلك
اى التعبير عن الطرف من ترتيب **قوله** ان تكون اى الاستقار التمثيلية **قوله**
وجوز ان تكون بنية حاصلة ان السعد اختار ان التمثيلية خاصة
بالمركب واكتفى السعد بكون كل من الهيئة والمركب به حقيقة منتزعة
من متحدد ولو كان اللفظ مفردا كما ان رايم صاحب الكفا في حق
قوله تعالى او اذكرك على هدى من ربهم وعليه فقترتها ان تقول بنية
هيئة المؤمنين في انصافهم بالواجب الهدى على اوجه متعادلة بنية تمام
على روادى منهم السابق والمسبوق والعوى والضعيف واستقر
لفظ على من المشبه به المشبه ومردد البديان الحق مفرد والذلة معناه
بل وخلق معناه ولا تكون الاستقار فيه تمثيلية اه وقرر السيد
لان في حوائج الطول على ثلاثة اوجه الاول ان يشبه الهدى بالركوب
المؤقت الى المقصود ويثبت له من لوازمه الاعتدال على طريق الملكة
الثاني ان يشبه تلك المتقين بالهدى باعتدال الركب على مركوبه
في التماس فلكة على استقار بنية الثالث ان يشبه هيئة مركبة من الهدى
والمؤمنين

والمؤمنين وتمسكهم به هيئة مركبة من الركب والمركوب واعتدال
عليه قال وعلى هذا كان ينبغي ان تذكر جميع الالفاظ الدالة
على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الاولى اى بان يقال مثلا
اولئك الذين على روادى من ربهم فيكون مجموع تلك الالفاظ
الاستقار تمثيلية كل من طرفها ولفظها مركب الا انه اقتصر في
الذكر على كلمة على لان الاعتدال هو العدم في تلك الهيئة فبعد
ملاحظة يكون ملاحظة الهيئة وعلى الثاني محل كلام الشافى
اه قال المؤلف خرو مجوز في الالة اعتبارا للبيعة وحدها والاعتبار
التمثيلية معها لانه لما شبه كمال قسما بالهدى باعتدال الركب
فحصلت البيعة حازان لغير هيئة منتزعة من الشئ والهدى وتمسك
به بنية منتزعة من الركب والمركوب واعتدال عليه وتلك
الهيئة مفروضة من جرف الاعتدال بعضها وهو الاعتدال بالمطابقة
والثاني بالانحراف وتخصيص التمثيلية بلا تركيب في اللفظ المستعار اه
فصل **قوله** المله لمن يريد في امر اى في فعل امر وعدم فعله بان
يتوجه اليه بالغير تارة ويتوجه للافعال عنه بالغير تارة اخرى اه
قوله ثم بان ليد وله وجه الفعل فيقدم تقديم اى اصله ان السعد
قال يقدم التجوز في مفردات ان اراك تعظم رجلا وتوخر اخرى
وان التجوز باعتبار مجموع فقط واعتبر من ياد هذا الكلام يستعمل
في التردد بين الاقدام والاجام ولا يؤخر فيه تقديم الرجل وتأخرها
حقيقة فالجواب ان التجوز كما هو حاصل في معنى الكلام حاصل في مفردة
فانه يشبه ان يراجح الخاطر نحو الفعل تارة بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل
والقبض من الخاطر على الفعل تارة بالتأخر اه فاشارة الى مرجع الله
لهذا الجواب بالتجوز عن الخاطر بالتقدم فلا يقال ان كلامه هذا لا يناسب
الاحوال المتعددة في الذهاب بجهة الذي هو المشبه به **قوله** ثم تارة اى
مرة اه **قوله** ثم وليس لغا رجل مفرد اى اى وانما لم يجعل اخرى لغا
لرجل اى وتوخر رجلا اخرى لئلا يفيد الكلام ان الرجل المؤخر غير
المقدم وليس هذا صورة التردد في الذهاب وعدمه لان الانسان
اذا اراد الذهاب رعى رجلا اما ما واذا اجمع عنه مرد تلك الرجل
في موضعها وليس مردها لموصفها تاخرا باعتبارها انتمت اليه اولا
اه **قوله** بتقديم اى على الجهم اى من الرماحى وقوله وعلم اى من الثلاث اه

قوله اي كمال السعد المتاسب الكافي فانه الذي جعل اخرى لغاير رجل
محمود في مفعول نحو اخر وما قاله الكافي غير مستقيم لان ذلك ليس
هيئة المتردده **قوله** ان لا يعنى له صحيح اي لينا بسبب الغرض والافله
معنى صحيح في ذاته **قوله** واجاب السعد عن ذلك اي عن الاعتراض
على الكافي في جعله اخرى لغاير رجل بخلاف **قوله** ان المراد بالرجل
الخطوة وعليه فالتعني ان اراك تقدم خطوة وتؤخر خطوة اخرى
قوله واورد عليه النص جواب السعد الذي عليه الايراد ينبغي ان يكون
المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي تقدم رجلا لا يؤخر اخرى
بل تلك الرجل الاول ثم خطوه خطوة الى قدام وخطوة الى خلف
وتحت فيه من ثلاثه اوجه اما اولها فلا يراد بالقدم قدام الشئ
فتكون الخلف الواضح في مخالفتها مقابلة خلف ايضا ومن البين ان
هذا ليس هيئة المتردده واما ثانيا فلا يعبى بالقدم في الخطوة
لا علو من تخلف ويجوز لان الخطوة اقل من تقدم الرجل لانها
حاصلة من تقدم تارة وتؤخر اخرى واما ثالثا فلا يستلزم
من الشئ اتحاد متعلق التقدم والتأخر وعلى ما ذكره السعد لا يكون
واقفين على شئ واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى تقدم
رجلا تارة وتؤخرها تارة اخرى فتقدم متعلق التقدم والتأخر
اه من خواص بيانه الصلح **قوله** قال السيد المراد في حاصله ما اجاب به
السيد ان التقدم والتؤخر اغاير رجل واحدة لكنها تختلف بالاعتبار
فالرجل من حيث كونها مقومة تغاير نفسها من حيث كونها مؤخرة **قوله**
لكنه اسهل في الفهم اي من جواب السعد والسهل منها ما تقدم من ان اخرى
نعت لتارة **قوله** البتة بادعاء اوه عني مع وقوله كما ترى اي كما ريت **قوله**
ولا يصح في اجزاء اللفظ او لا يتحقق المراد في اجزاء اللفظ بل في
المجموع الذي جعله القوم تشبيها وفي نسخة ولا يستحق في اجزاء اللفظ
اي ولا يجوز التفسير في اجزاء اللفظ كما عليه السعد في التشبيه كما تقدم وما
قوله باله معني امكن اليه من حيث انها متماثلان في الملازمة بينهما
الاول اصل هذا المثال وهو اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ان الوليد
الذي يري صامه الله بما يتحقق لما يوجب كسب اليه وان من بعد قد بلغه
انه متحقق في البيعة له اها بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
فادانك كتابي هذا فاعلم على ما يشئت فسمه متردده في السابقة
لصورة ترد من قاهر ليزه في امر قاهر يريده الذهاب فيقدم رجلا قاهرا
وتابع

وتابع لا يريه فيؤخر ذلك الرجل تارة اخرى فاستعمل الكلام الدال على
هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو هيئة الاقدام تارة والاحكام
اخرى مترددة من عدة امور كما ريت اهلنا في قولهم الخفي قوله
فسمه متردده الى اي شبه الهيئة المترددة من اقدمه على السابقة
تارة واجابها عنها اخرى بالهيئة المترددة من تقدم الرجل تارة وتؤخرها
اخرى والمترددة منه هو اجزاء المركب وعادته المحسوسة في الذهن وقوله
لصورة ترد من قاهر ليزه اي مترددة ترد احسبا برجله بان ليزه
وتؤخرها وليس المراد التردد المعنوي الباطني لانه قوله تقدم رجلا الى
ليس موصوفا له ويحتمل ان يكون المشبه به معنى مطابقا للفظ الاستقام
وقوله من عدة امور هي في المثال التقدم والتأخر والرجل في جانب المشبه به
والمتماثلة والخم على خلافه والضم على تركها في جانب المشبه ومطلق تردد
بين شيئين في وجه الشبه تحول الشئ وهو هيئة الاقدام هيئة مطلق
الاقدام والاحكام اي مطلق التردد والشرط مطلق التردد ولو
من اثنين ه الثاني قوله اني اراك تقدم رجلا في التوجه والنقل وهو
حقيقة التوجه فيما بعده قلت ذكر العلامة المعقولي ان اللفظ انه
لا دخل له لا نالو فلما فلا تقدم رجلا وتؤخر اخرى حصل التمثيل
على وجه الاستقامة ويحتمل ان لا دخل في خصوص المثال لانه اصله اورد
المحبة ولم يوجد في النقول اليه فقام له في ذلك في الثالث قال في الاصول
المشهور اراك على صيغة المعلوم والمجهول ايضا مسامحة فيكون عني الظن
ولكل منهما مقام لان المعلوم يستعمل في تحقيق التردد والتجهول في الظن
اه عظم **قوله** كذا حال من الضمير المضاف اليه اي في المثال
المجانز المركب حال كونه على حسب الاستقامة اي مما لا يهاه **قوله** المص
سمى اي التمثيل **قوله** المص لا تغير الامثال اي لا تغير بتدبير ولا بتأنيث
ولا بافراد او ثبته او جمع في حال مضر بها عن حال موزعها **قوله** ان
لان الاستقامة على المثل مع عدته اي وصي هذا الحكم وهو عدم تغير
الامثال لهذه المصلحة لان الالتفات اليه **قوله** المص فلو غير المثل اي بان
قبل في المثال المتقدم مثلا ضعفت اللبن بالصيف على لفظ التعليل
او المماثلة **قوله** الشئ لما كان اي المثال لفظ المشبه به **قوله** ان لا يكون
مثلا اي لان الالتفات اهم من المثل فان المثل قد مضى الا انه مخصوص
بالشئ فان لم يكن استقام لم يكن مثلا لان رفع الاعم يستلزم رفع
الاخص والحاصل ان تغير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به ورفع

لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة لانها اخص منه اذ كل استعارة
لفظ المشبه به وليس كل لفظ المشبه به استعارة فيلزم من رخصه فيها
وليزم من رخصها رفعها هو اخص منها وهو المثل وذلك ظاهر **قول**
المثل ولهذا اي لا اجل كون الامثال لا تغيره **قول** التي مضاه بها جمع مضرب
وهو الموضع الذي يضرب فيه المثل وليست لفظ وهو المتعارف له
وذلك كما انه من طلب شيئا بعد ما سبب في ضياعه واما المورد فهو المتعارف
منه لفظ المثل وذلك كحالة المرأة التي طلبت اللبن بعد تبثرها في ضياعه
والحاصل ان المثل كلام يستعمل في مضربه بعد تبثره بمورده فلهذا
ما استعمل في الكلام الآن وهو رده ما استعمل فيه الكلام اوله **قول**
المثل وان كانت علاقة المجاز المركب الخ قال من في رسالته واني كانت علاقة
غير المشابهة فغير استعارة عقلية والعياض على مجاز المورده تسمة مجازا
من كلامه في ذات القوم تبثر له بذلك بل فانهم هذا القسم من اميله
وحصره المجاز المركب في الاستعارة العقلية اه وهذه توضيح لطريق
شارح **قول** فاعترض من السعد في نص اعتراضه في بيانه من انه يوجد
كثيرا في الكلام البليغ مركبات اخبارية مستعملة في فغان انشائية لخلق
غير المشابهة ومركبات انشائية مستعملة في معاني خبرية لعلاقة غير المشابهة
فكيف يصح انكار ذلك وعدم اعتباره مع اهم اعتبار علاقة المشابهة في
القسم الاخر من المجاز المركب وهو الاستعارة عقلية واعتدوا في المعنى الذي
هو كيم المركب ما علاقة المشابهة وما علاقة غير المشابهة وهذا من خروج
عن الانصاف وعدول عن الصواب اي بتبرجج احد شيئين الواحد على
القسم الاخر بلا مرجح اه وهذا يستحق اعتراض السعد في محله **قول** كذلك
وضع المركبات لمعانيها الى هذا جار على التحقيق من ان المركبات موضوعة
ليكن وصفا لشيء من الاشياء المركبة في صور تدق اعم موضوعا وصفا
تحقيقا للاخبار بثبوت السند للسند اليه فالواضح لاحظ الموضوع بامر
عام بان قال وخص كل مركب من سنده وسند اليه للاخبار بثبوت الاول
للتاخر اه فان في المطالب الواضح كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص
كذلك وضع المركبات لمعانيها بحسب النوع اه ومقابل التحقيق القول بان
دلالة المركبات عقلية لان من عرف معنى من مركبات وعرف معنى قائم
وسمع من يدق قائم باعيانها ففهم بالضرورة في معنى هذا الكلام اه **قول**
وقول العصام ان حاصله ان العصام اصاب بتسليم التسليم المركب الى ما ذكر
والبداهة وجه لوجه وهو ان القوم افاهد المركب في التمثيلية لانهم انما
اعتبروا

اعتبروا التجوز اولاد بالذات باعتبار مجموع مادة المركب وهو لا يكون
الافق التمثيلية واما خبرها فالجوز فيه اما بتسمية التجوز في مورده
كما في المركب المتجوز ببعض اجزائه واما بتسمية التجوز في عينه
التركيبية كما في الخبر المستعمل في الانشاء فلهذا عطفه فالتجوز فيهما اما هو
باعتبار التمثيلية التركيبية لا باعتبار مجموع المادة الا بالاتباع والمتر من
بان جوابه يقتضي ان المركب المتجوز ببعض اجزائه من المجازات المركبة
التي اعترض من السعد على القوم وتقتضي انه ليس كونه من المجازات المركبة
والاول محض لان السعد انما اعترض من المجاز المستعمل في الانشاء وعكسه
ولم يدع ان المركب المتجوز ببعض اجزائه مجاز مركب واراد على القوم
والثاني ما فيه ما السعد العصام نفعه من اختصاص المجاز المركب
بالتمثيلية والمجاز المستعمل في الانشاء فملك هذا ما قاله في قوله تعالى
ما في قول الحق قال جوابه من الخلل اه انه لا مفهوم لقوله يخضعون
له اذ حذف قوله يخضعون يتضح المراد مع انه يوم انهم يومهم تقربوا
له ولم يسموه مع انه لم يسموا له بل فانهم هذا القسم من راسه
وحصره المركب في التمثيلية والاولى في الحقيقة ان يقال انه لا مفهوم
لقوله تسمة اليه او هو كناية عن عدم التميز بين ما **قول** كما في
الحمل الخبرية الخ قال من في بيانه المجاز المركب غير الاستعارة العقلية
فكان الانشاء المستعمل في الخبر وعكسه فالانشاء المستعمل في الخبر كما في قوله
عليه الصلاة والسلام من كنز بي على عتقه فليتبوا مقعده من النار
محمي يتبوا والمجاز المستعمل في الانشاء نحو قوله رجع الله عني الزمان
ارحمه وعنه قوله تعالى حكايه عن مريم رب اني وصفتها النبي وقوله
هو اي الخ اه قال جوابه في قوله فليتبوا يقال تبوا المكاف اذا اتخذ
قبيلا ومنزلا وقوله من النار اي فيها في قوله مقعده في النار منزلا
وسكننا اه فخلو في وقوله حكايه عن مريم امرها حنة ثبت فاقود في
انها كانت ما قرأ مجوزا في ذات طاهر يطعم فرضة فثبت للولد فثبات الزمان
لك على لزم ان يرتضى ولولا تصدقت به على بيت المقدس لمجوز من قوله
بمريم كما وحانت عمران وكان ذلك للعلمان في مشعرهم فلهذا بانيت على
تقدير كونهما ذكر او طابت ذكر او هو وقوله رب اني وصفتها النبي قالت تحسرا
وتعزاليها لانها رجت ان تلد ذكرا **قول** ثلاث يايت اولها عطفية
عن واو واو ادخلت في الثانية على ما سيجعل والثالثة في المتكلم **قول** كان
اصله اي ليدون يا المتكلم وهو قوي دليل قوله ثم اضيق الى يا المتكلم

الاحتمال والملاحظة المذكورين قال في مقدماتها وعلى هذه التكوين المراد
بالمركب في مقام التمثيلية اللفظ المستعار من صورته التي هي ان يعبر عن
ذلك الهيئة المتزعة بعد انزاعها باللفظ مفردة يدل عليها اجالا اما
بالوضع او كثر الاستعمال او قرينة الحال فلا يجب ان يكون اللفظ المتيقن
من احد الطرفين والاخر مركبا بالمعنى المشهور للمركب وهذا جار على منظر
السعدية فيكون ان يكون اللفظ المستعار في التمثيلية مفردا واحدا
مذهب السيد فانه اوجب ان يكون اللفظ المستعار مركبا بالمعنى المشهور
وهو ما يدل على جزمه على جهة معناه انه من في رسالته قال جازية
قوله في الذهن المراد به العقل او الفهم او حفظ القلبية وقوله وملاحظته
نسب بعضها الى كماله النسبة الكلامية بين تقدم وتوخر وفاعلهما والافعال
بينها وبين مفعوليهما والتعاضد بين جملتي تقدم الخ لان الظاهر ان المراد
بالنسبة هنا مطلق الارتباط والنسبة الكلامية هي دلت على المحرك
بالموضوع او الثاني بالمقدم اجالا او سلبا وقوله لباس الوحدانية
اصنافه للبيان او من اصنافه المتيقن به المشبه وتلك هي النسبة
التي هي علم ما قررناه من ان المختبر في الاستقار التمثيلية هي
الهيئة الموضوعية سابقا للمركب موضوع لها واللام بعد استقار
منها لما يابرها كما ان موضوع الاخبار او الاثبات وكلها من جهة
كلمة موضوعية لغاتها لكن الاول اى وضع المركب للهيئة والآخر
اى وضع كل كلمة لغاتها خصصان والوسط اى وضع المركب للاخبار
والاثبات وتوحي وايضا ذلك ان التحقيق ان في كل مركب ثلاث
اوضاع لثلاث اقسام ايات احدها وضع توحى باعتبار هيئة لفظه
المعاصلة له من تركيب كنهاته وتوحيها وهذا الوضع يدل على الاخبار
والاثبات ثانيا وضع شخص باعتبار كل مفرد من كنهاته وهذا الوضع
يدل على مفردة على معناه فسمي هذه الدلالة المركب مجازيا لانها
وضع شخص باعتبار مجموع الكلمات من حيث هو مجموع مع قطع النظر
عن المفردات وحيث اللفظ المذكور وبهذا الوضع يدل على
الهيئة الموضوعية الجامعة بما جتمع معاني مفرداته في الذهن
وهذا هو الوضع الشخصي للمركب لا اوضاع مفردات كنهاته اى هي
لها حقيقة انه من قال بمتشبه فله الموضوعية اى بانها متزعة من
عدها موزون وان معاني تراعى منها المستقلة عما بالخصائص تلك الاخبار
في الذهن بتكيفية مخصوصة اى وتوحيها من باب نسبة ما لا يخفى
لكل اى **مفردات التبيين** **قوله** التي مصدر قولك ذلك ذلك الخ افاد

اى سبقها عليها ساكنة اى مع وجود حقيقة الشروط والا فالسبوق
لا يوجب الادغام كما امر الله بقوله قال في الخلاصة **قوله**
التي هي كنهاتى كما قاله من لا يجمع له خلافا للفظين لانه يصغر على
لفظه والجمع ليس كذلك واما جمع مركب فركب وركاب كعادل وعذل
وتعدا لراى جمع بيان اصله بمعنى عنوب الى اليمن يفتحان اقليم
مفرد في كشافى برهنة ساكنة نسبة الى الشارح من حذوهم احدى اى
النسب وموصو انما الالف المتوسطة فصا ربحاى وشافى بيا ساكنة
ثم حذفت الياء ليرسل حركتها ان كانت الباقية هي الياء الساكنة الثانية
لاكتناها ساكنة مع التوحيه **قوله** عيني في تقدير بلى الميم ويكون
الها وفي العين في محل بالجمع بعد النون في القاموس رجل مبدع في كل
احد الاشياء وقراءته على وزن مكرم يصفه اسم الفاعل فلفظ
لانه يكون من ابعد واعد لم يحن الاستعداد مع ان المعنى على الزهر
لا على النوى وقوله ذاهب في الارض بيان لاصل المعنى كما ان قوله
صعد بيان للمعنى المراد وقيل مضيد لفظ الميم ويكون الصاعد المهيمة
وتكر العين اسم فاعل اصعد اذا سافر الى بلد من تخم من البلد الذي
خرج منه **قوله** المستقيم اى الاستقامة الفخر وجعله تابعا له **قوله**
وجماى لفظ الجيم ويكون المثلثة اى جسي **قوله** وقال الملوك
النسبة الى قبل الاول ان العلاقة المسببة لان الحق على سبب الاجا
به ليقدر من تحسره او التقييد والطلاق بهرتين ان يبين من الاثبات
على وجه الخبر المطلق الاثبات اى الاثبات المطلقة من التقدير
يكون على وجه الاخبار والاثبات وهذه هي الهيئة الاولى ثم الاثبات
على وجه الاثبات وهذه هي الهيئة الثانية او بعبارة بان يتقبل في الاثبات
على وجه الاثبات لكونه فردا من مطلق اثبات او العلاقة المروية
لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع من غير وجود لزمه اظهار
الحق والحق او العلاقة من سبب في سبب السببية والتقييد والاطلاق
لان الاخبار بذلك سبب في سبب الخاطى في ادير مطلق **قوله** مراد
تحت المتكلم اى تليها ان الاول قال انصاف في بيانها الغامضية
ليس المراد بالمركب هاهنا اى في مقام التمثيلية كنهاتى المشهور له
التي ما يدل على جزمه معناه بل المراد من الاستقار اللفظ المستعار
بصورته متزعة اى مأخوذة ومشفرة من امور متعددة من صورته
كذلك اى في الاتزان من امور للعلاقة المتعارفة بين صورتين في صورة
كذلك ثم ذكر ان الصورة المتزعة هي الهيئة الجامعة من اخبار معاني
اجزاء العباد في الذهن وملاحظته نسبة بعضها الى بعض وتضامها
اى تضام بعضها الى بعض حيث ليس لباس الوحدة معنى الاتزان هو
الاحتمال

اه **قول** وكثيرا ما يطلق التشبيه كثيرا معقول مقدم ليطلق وما نزل الله
لستوكيد للكثرة اى ليطلق كثيرا من تشبيهه فاعرف التشبيه
الاصطلاحي وترك تشريف التشبيه اللغوي وهو الدلالة على مشاركة
امر لا مرفى معنى اه وهو انهم من ان يكون على وجه الاستعارة اى بالفعل
بان حدثت منه الاداة والمشيء كما في قوله رايت اسدا في الحمام او رايت
اسدا برسى او على وجه تشبيهه الاستعارة اى بالقوة وهو التشبيه
المدكور فيه كطرفان والاداة نحو زيد كالاسد وكان زيدا اسدا ومع
بناءها عليه انه اذا حدث المشبه واداة التشبيه واقعت منزلة على المراد
صارا استعارة بالفعل وهذا هو المقصود في بحث التشبيه **قول** المقصود
طرقاها الى جهات ثلث من تلك الاربعه والى ادى التشبيه والتشبيه بها
لا اللفظ انه ان عليها وقوله ووجهه هو ان التشبيه الثالث والآله رابعها
والمراد بوجهه المعنى المشترك للجامع بين الطرفين لا اللفظ الدال عليه
والمراد باداته اما معنى الكاف ونحوه ليلالتم ما قبله وما بعده الى ان
تزيد الدال منزلة المدكول هو **قول** باللفظ الثاني هو المطلق
التشبيه في الاصطلاح كقوله على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا
زيد كالاسد في الشجاعة او وحاصله ان الاسور الاربعه امر وان التشبيه
عنى الكلام الدال على المشاركة لا معنى الدلالة على المشاركة ولفظ
التشبيه كما يطلق على المعنى الثاني ليطبق اصطلاحا على المعنى الاول
بكثرة ولا شك ان الاسور الاربعة اجزاء للكلام وقد يقال ان من جعلها
وحده الله وهو المعنى الذى يشترك فيه الطرفين وهو ليس جزءا من
الكلام الا ان يقال جعله جزءا من الكلام باعتبار اللفظ الدال عليه
اه **قول** وسوقى ففى العبارة استخدام بيانه ان التشبيه في قولنا
واى كانه مارجع للتشبيه معنى الكلام الدال على التشبيه وقد ذكر
التشبيه او لا معنى الدلالة لانه قال التشبيه هو الدلالة على مشاركة
امر الى واعاد عليه الصبر معنى الكلام الدال على مشاركة
ذكر التشبيه او لا معنى واعاد عليه الصبر معنى آخر **قول** لا لا معنى
الاول لانه فعل لما فعل اى ان التشبيه هو الدلالة على مشاركة
لامر فى معنى فهو فعل لما فعل وكل واحد من هذه الاسور الاربعة
ليس جزءا له وحده فلا وجه لجعلها اركان له لان التشبيه هو
جزء الحقيقة **قول** الا ان يقال المطلق الاركان هو حاصل هذا الباب
ان الله

ان المراد بالركب ما يتوقف عليه الشيء وان كان داخل في حقيقة
وجبة اشياء وهذه الاسور لما اخذت في تعريفه على انها قد
صار متوقفا عليها لا يقال اذا كانت ماخوذة في تعريفه في جزءه
فحينئذ لان التعريف نفس المرفى بحسب الذات لا فانقول مراده
انها ماخوذة في التعريف على انها فتود خارجة لا على اى اى
صهيول على المرفى اذا تحولت الى اخرى لها وهو الدلالة على ان
تعلقها بها قال سمى في حوالى السطوح وهذا تشبيه عما المقربا العاقل
والمستود عليه والصفة ان كانا ليس لانه لا يشبه جزءا من حقيقة
الشيء لان البع نفس المثلك وهذه الاشياء ليست داخلية في حقيقة
المتعلق لكنها اجزاء لتعريف الشيء لان البع نفس البائع المبيع الى ملك
الشيء يعوض باى ما يشاء وقبول قد جعلت في حقيقة التشبيه
وان لم تدخل في حقيقة المرفى هو ونظر ذكرها في تعريف التشبيه
البصر في تعريف المرفى حيث يقال هو عند المرفى عما من ثمة الا ان
البصر لا يدخل في تعريفه على انه جزء للمرفى ان ليس هو عدم ونظر
اه **قول** وسوقى ففى العبارة استخدام بيانه ان التشبيه في قولنا
واى كانه مارجع للتشبيه معنى الكلام الدال على التشبيه وقد ذكر
التشبيه او لا معنى الدلالة لانه قال التشبيه هو الدلالة على مشاركة
امر الى واعاد عليه الصبر معنى الكلام الدال على مشاركة
ذكر التشبيه او لا معنى واعاد عليه الصبر معنى آخر **قول** لا لا معنى
الاول لانه فعل لما فعل اى ان التشبيه هو الدلالة على مشاركة
لامر فى معنى فهو فعل لما فعل وكل واحد من هذه الاسور الاربعة
ليس جزءا له وحده فلا وجه لجعلها اركان له لان التشبيه هو
جزء الحقيقة **قول** الا ان يقال المطلق الاركان هو حاصل هذا الباب
ان الله

بجامع الاسكمار واللذة او الملاحة في كل **قوله** والحق مثال حلد من الحبر
في النعمية انما تنبيهه في المدرك بالحواس على من هذا الحكم الاعراض
وخواص الاجرام لا ذواتها وعلى مذهب المتكلمين المدرك الاجرام
وخواصها مثلا كالحركة كالبورد المدرك عند الحكم حرة الحرة والذواتها
وعند المتكلمين المدرك ذاتها **قوله** اي او عقليتين في مقابل لقول
عيسى اي ان الطرفين اما حيان كما تقدم واما عقليتان بان لا يدرك
واحد منهما بالحق بل العقل **قوله** جرت ادراك اي طريق ادراك
وان كان العلم محققا للملكة سببالة والحياة شرطالة **قوله** الشارح
فالمراد بهذا الطريق على ما ذكره من وجه الشك **قوله** الملكة
اي المدركة رها على الادراكات الجزئية وهي حالة بسيطة تحصل من
ممارسة فن من الفنون بحيث يكون صاحبها عاينا ادراكا احكام جزئيات
كذلك النفس واحدا من احكامها عند ورودها كالمملكة الفعوية فانها تارة
تعمل في افعال اصوله ودلائل ان يعرف حكم اي جزء من جزئياته عند مرده
في ذلك الحكم من كونه حرا او مملوكا او عبدا او حيا او ميتا او اجبا او غنا
فلما انما بسيطة لا يبالى حيث حصلت من عدة امور لا تصور الا باعتبارها
ولا تنسبة لتوقع لتعقبات على تعقبات **قوله** سبب ادراك اي طريق
ادراك وان كان العلم محققا للملكة سببالة والحياة شرطالة **قوله**
لانه لا يدرك نفسه اي لا يكون جهة وسبب الادراك الذي هو نفسه
واغما لم ين ادراك العلم في نفسه لانا العلم كالحياة الادراك الذي هو الصورة
الحاصلة لانه لا يصح ان يقال فيه انه جهة ادراك اي طريق له لئلا
يلزم ان يكون الشيء طريقا الى نفسه وهو باطل ووجه الزعم ان المراد
بمطلق الادراك الادراكات فخص كل ادراك من مخرج تحت فليس
هناك ادراكا من مخرج حتى يكون سببالة **قوله** بالملكة والحركة
اي كان يدرك العلم ادراكا خاصا من مخرج مطلقا **قوله** لانا الادراك
لغنى لقول اخر في وجه الشك فوجه الشك على الاول كون العلم
والحياة جبهتين ادراكا وعلى الثاني لغنى الادراك لا يكونا جبهتين
ادراكا **قوله** اي العلم تعقيل للقوى الثاني في وجه الشك من راجع
للمعنى واللفظ وانما الادراك وهو وجه الشك على القول الثاني ان
العلم نوع منه لان الادراك يشمل النفس والاعتقاد والوهم والنقص
وعلى هذه القيل والمراد بالعلم الادراك كالمملكة **قوله** مقتضية
الحس اي مستلزمية للاحاسن الذي هو الادراك الحاسة ولا شك
ان الادراك الذي يكون نوع من الادراك **قوله** وساده اي قساده
ذلك القول الثاني في وجه الشك واضع لا مخرج بينهما الحق بقوله لان
الواحدة

الى اخره **قوله** لان كون الحياة الى هذا تبين لوضوح الفساد
لا دليل لانا الامور الواضحة لا يقام عليها الادلة **قوله**
لا يوجب اشتراكها في اشتراك العلم والحياة في الادراك لان الحال
القائم بالعلم وهو كونه ادراكا لم يبق بالحياة وانما وجد معها بشرط
وجه الشك اشتراك الطرفين فيه **قوله** وايضا ليس المقصود هذا هو
الوجه الثاني في بيان وضوح الفساد **قوله** ليس المقصود ان يتبين
اي تنبيه العلم بالحياة **قوله** لان العلم على الادراك لا يوجب
وقوله من الحياة اي ناشئ عنها وهذه العبارة غير واضحة كقولك ذلك
مما ياتي وكان حق العبارة ان يقول وايضا ليس المقصود تنبيه العلم
بالحياة ان العلم ادراك كما ان الحياة معها ادراك اي ان كون العلم ادراكا
كما ان الحياة معها ادراك ليس ذلك هو المقصود قولنا العلم كالحياة
بل المقصود من ذلك القول ان العلم كالحياة من حيث ان كلا سبب في الادراك
ذوكون الاول لانه الغرض من هذا التنبيه اظهار ان العلم هو حاصل
على هذه الوجه اعني ان العلم كالحياة من حيث ان كلا سبب في الادراك
دون الاول اعني ان العلم ادراك كما ان الحياة معها ادراك **قوله**
السعد او عقليا كالحياة ووجه الشك في كونها جبهتين
ادراكا فالمراد بالعلم هنا المملكة التي تقتدرها على الادراكات
الجزئية لانفس الادراك ولا يصح انها جهة وطريق الى الادراكات
وقيل وجه الشك في كونها الادراكات ان العلم نوع من الادراك وساده
واضح لان قولنا الحياة مقتضية للعلم لا يوجب اشتراكها في الادراك على ما هو
شرط في وجه الشك وايضا لا يخفى ان ليس المقصود قولنا العلم كالحياة
والجمل كما لو ان العلم ادراك كما ان الحياة معها ادراك **قوله** وقد تقدم ذلك
شرح هذه العبارة على عبارة الحق والشك مستوفى فراجع اليه ان شئت
وانما ذكرته لك لتعلم ما في كلام الحق **قوله** كالحياة والسمع اي
حس الاول بالثاني بان يقال المنية كالسمع في اعتبار النفس اي
والسمع حس والسمع يفتح الياء ومنها وسكونها الفتحة من الحيوان
باعتبار ادراك افرادها بالخاصة والا فالسمع امر على فليس معقول
او جمل ذلك الامر الحكمي محسوسا باعتبار نزاعه من الحكميات المحسوسة
قوله لان عدم الحياة اي ولا شك ان هذا عدم امر عقلي
لا يدرك بالحواس ويجعل الموت عدما هو من ذهب بعضهم والحق انه
صفة وجودية لعدم الحس ان عند خروجه من وجوده لقوله تعالى الذي
خلق الموت والحياة وكون الخلق عين التقدير جائز لا داعي اليه
قوله في علمه بان يكون الشيء عقليا والشيء **قوله** اي وهو

من التثنية المقلوب للبالغة او فهو من عكس التثنية وهو موجود
في باب التثنية كثيرا نحو: وبدا الصباح كان تفرته: وجه الخليفة
حين عتد: فان وجه الخليفة اصغف فنفى الامر في الضياء
من الصباح ولكنه جعل قويا ادعاء مباغته في مدحه فجعل
مشابهة **القول** الثاني ان المحسوس اصل للمعقول اي لان العلوم
العقلية مستفادة من الحواس وذلك ان النفس في مبدأ القوة
خالية من العلوم والنفس لها آلة بها تدرك الايور المحسوسة وهي
الحواس المحسوسة فاذا احس بها تفرقت لا يور مشرقة بينها ولا يور
تخالف بعضها بعضا وهي امور كلية والعلوم بها عظمى فادرك النفس
من ادم عن الحس مستفادة منه والنفس قوية بما عتد ما ينفع النفس
وهي القوة العقلية وقوة بما عتد ما ينفع البدن وهي القوة
وقوة بما يلدخ ما ينفع البدن وهي القوة البدنية وهي القوة
العقلية مستفادة من الحواس اي العلوم العقلية التي هي
تدرك بالحواس كدرك العالم والمطلق بياض فالاول تدركه
العقل من غير العالم المدرك بالحس والثاني يدركه العقل من غير
بياض خاص فاذا التفت بياضا جزئيا ادرك عقله حقيق بياض
واي لم يكن له بصريا ادركه مطلق بياض وليذلك قيل من تعد حسا
فقد فقد على الحق المستفاد من ذلك الحس فقلت من هذا ان الحواس
اصل للمعقول وهو المحسوس وهو اصل للمعقول **القول** الثاني ان
بالمعقول الى اي واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتثنية المحسوس
كالنور مثلا بالمعقول كالعلم مثلا يكون جلالا هو قوه في الوجود
وهو المعقول اصلا في الوجود ويكون جلالا هو اصل في الوجود
وهو المحسوس في عاقله **القول** الثالث من هذه الحجة اي حجة النفع اي المعقول
اصل للمحسوس من حيث يلوح في النفع فانه يملأه الحسوس **القول** الرابع
المراد بالمتكلمة والترجمة في حق الوجود اي والمحسوس او وضع فلا محسوس
عن القلب فلا يرد اعتراضه في حق المحسوس **القول** الخامس
الحكم ان وجه الشبه لابد وان يكون فيه نوع خصوصية حتى يفيد التثنية
ولذلك لا يكون من الذاتيات ولا من الاعراض العامة لان الكلام في
التثنية باعتبار ذلك لا يفيد عالم يتعلق بها من غير ان يفيد التثنية
ان هذا الامر مما ينبغي ان يشبه به فيكون فيه خ من ياد خصائص وارتباط
من حيث ذلك الغرض فيكون الكلام في ذلك مفيد **القول** السادس وهو
المتن اراد بالمتن ما قبل العين سواء كان تمام ما هيته او جزءا منها

او خارجا

او خارجا والحاصل ان وجه الشبه اما عن خارج من الطرفين واما
خارج منهما وغير الخارج ثلثة اقسام لانها اما ان تكون تمام
ما هيته او جزءا منها مشتركا بينهما وبين ما هيته اخرى او جزءا
سما هيته اليها عن غيرهما من الذاتيات والاول النوع والثاني
الجنس والثالث الصفات والخارج عنهما كاللون والشكل
والثانيات والصفات **القول** الثاني ان قصد اشتراك اي لا ما يقع فيه
الاشتراك وان لم يقصد **القول** الثالث ان قصد اشتراك الطرفين
فيه وذلك لان زيد والاسد مشتركان في كثير من الذاتيات
وعنهما كالحية والحياتية والوجود وغير ذلك كالحديث مع
الاشياء من الناس وجه الشبه اي اذا كان المقصد تشبيه زيد بالاسد
في الشجاعة اما ان قصد اشتراك الطرفين في احد منهما كان ذلك الواحد
هو وجه الشبه هذا هو المراد وليس المراد انه لا يصلح ان يكون واحد
منها وجه شبه اصلا قصد جعله وجه تشبيه او قصد جعل غيره
القول الرابع ان اشتراكا فيه مطلقا من الذاتيات وغيرهما وذلك لان
زيد والاسد مشتركان في كثير من الذاتيات وغيرهما كالحية والحياتية
والجسمية وغيرهما الوجود وغير ذلك كالحديث مع ان تشبها
ليس وجه الشبه اي اذا كان المقصد تشبيه زيد بالاسد في
الشجاعة اما قصد اشتراك الطرفين في احد منهما كان ذلك الواحد
هو وجه الشبه هذا هو المراد وليس المراد انه لا يصلح ان يكون
واحد منها وجه شبه اصلا قصد جعله وجه تشبيه او قصد جعل
غيره **القول** الخامس ان اشتراكا فيه بالجماعة لوجه الشبه منى على اصطلاح
اللفظيين من ترادف الجماعة والجماعة وان اقتحام المبالغة سواء
كان صادرا عن روية او لا يقال له جمادة وجماعة وهذا اصطلاح
مختلف في الحكماء من ان الجمادة اهم من الجماعة لان الاقتحام المبالغة
ان كان عن روية فهو شجاعة واما الجمادة في اقتحام المبالغة المطلقا
والجماعة كما تطلق على الملة تطلق على اثارها من اقتحام المبالغة
ولو غير ذلك بالجمادة بدو الشجاعة لصح التثنية على كل من اصطلاح
الحكماء واللفظيين والتثنية بالجماعة غير دعيه ان المثال انما يصح
على مذهب اللفظيين لا على مذهب الحكماء لان الجماعة بالجماعة
عندهم لكن مثل الشجاعة لا شجاعة جعلها وجه تشبيه
الانسان بالاسد والجمادة على من الجمعة لضم الجيم كالمسوة ومثل
ومن اذ عتق وهو حلا النعم من الماء والجمادة مفيد من روية النظر

والامانة من امانة الصفة الموصوف او كان الخبار المأثر في
والجرك من اسفل الاعلى نحو اخر الخيل وقوله فوق رؤسنا اف
المنعقد فوق رؤسنا وفي الاطول مشار النعم اسم مقبول واما
لما بعده بيا نية ولو جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من اركان
التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كانت اداة التشبيه ايضا محذوفة
ويكون لقولهم اظن زيدا اسدا فيكون ابلغ وهكذا اكل تشبيه مشتمل
على كلمة كان اه دسوقي **قوله** وابيا قرا الواو عيني مع فاربا مقبول
عنه والعامل فيه مشار لان فيه معنى الفعل وحر وفيه ولم يجعله منصوبا
لما كان عطفيا على اسماء هو مشار لئلا يتوهم انها تشبيهان مستقلتان
كل منهما تشبيه مفرد بمفرد وان المعنى كان النعم المشار ليل وكافة اركان
كواكب وهذا لا يصح المحل عليه لما صرح به من انه في معنى حمل
التشبيه على المركب فلا يجد في هذا الى المحل على المفرد لان تفوت منه اركان
التركيبية الرئيسية في وجه التشبه ولان قوله تهاوي كواكب تاليف ليل
لانه صفة له فتكون الكواكب مذكورة على سبيل التبع غير مستقلة في الوجود
باستمرار الصناعة وطعام يكون مقابلها الذي يتوهم كونه مبراهة بتعبية
اخيرة اه دسوقي **قوله** المصم تهاوي كواكب اوطافه بعد طاعة
لا واحد اجد واحدا **قوله** التي حذفت منه اخذت التانيين وهل
المحذوف الاو والى والمثانية خلاف وانما لم يحذفه فغلاما صينا
حذرك الاسناد له للاسم المظلم المجازي للتانيين لما لم يرم عليه من الاطلاق
بكثرة اللطائف والاحوال التي تصفها الشاعر من الطلوق تارة والسفل
اخرى وغير ذلك مما قاله الشاعر وتوضيح ذلك ان صيغة المضارع
تد في على الاستمرار التجددي والاستمرار في التجدد والالتزام
لعل على كثرة التكرار والماضي في جهات كثيرة من الطلوع والسفل واليمن
والشمال والتراخي والتلاقي فيكون مشتملا على اللطائف المشار اليها بقول
المصم وهي تلو وترسب بخلاف الماضي فانه يدل على وقوع المساقطة
في ان كان الماضي ولا يضر بكونه في جهات كثيرة فيكون محذوف تلك اللطائف
هذا حاصل التوضيح الذي في المصم وحاصل التوجيه الذي في الاصول
ان قوله ليل تهاوي كواكب يفيد وصف الليل بالماضي عن الكواكب فيلزم
تشبيه مشار النعم والسبوح بالليل الخالي عن الكواكب بخلاف ليل تهاوي
كواكب فانه يفيد وصفه بكونه ذاك الكواكب مسقط بالمرح واهذا
هو اللطائف لو قود الليل والمناسبات به اه دسوقي **قوله** التي اجرام مرقدة
وهي السبوح والنجوم فان كلامها سرق بالياض وقد يغور في اخلاق
المعجم على الجرم العلوي كما يغور في اطلاقه على السفلى اه دسوقي **قوله**
التي مستليلة الاستطالة ظاهرة في السبوح وكذا كواكب فانها تسفل
اشكالها

اشكالها على التهاوي وان كانت قبل التهاوي تكون على الاستدارة في راي
العين اه **قوله** التي متناسبة المقدر اي بالنظر للتشبه وحده واللبس
به وحده فالسبوح متناسبة المقدر فيما بينها وكذلك النجوم فيما
بينها واما متناسبة طول النجوم مع طول السبوح او العرض مع العرض
فمنه على السطح لانه الطول في النجوم التي منه في السبوح فيما نظر
ولم يفرق في التشبيه المتناسب في المحلة اه دسوقي **قوله** التي في جوارك
شبح مظلم اما السبوح فيظلمة الغبار واما الكواكب وفي ظلمة الليل
اه **قوله** وكذا الطرفان لما بين الشد وجه كونه المشبه في البت مركبا
شع في بيان وجه كونه الطرفين فيه مركبين اه **قوله** التي لانه تشبيه
السبوح الاول في شبح طينة النعم والسبوح فيه وقد سلت الاطلاق
المثبة الالهية المنزعة من النعم والسبوح الوهوية بتلك الادوات
والشبهية الالهية المنزعة من الليل والنجوم الموصوفة بما ذكره لانه النعم
بين طينة السبوح وهي النجوم من غير اعتبار النعم والليل لانه من غير
البت خلاف اه دسوقي **قوله** التي وقد سلت الى اي اخرجته وقوله في
افرادها جمع عمدة وهو خلاص السبوح كسر العين المعجمة وقوله وفي
لقلوب اي ترافع وقوله وترسب اي تنزل وتسل من رتبة الشئ
في الماء اي سفل وانما ذكر العلو لكون السبوح متدائمه والافلح
في تهاوي النجوم المتدالة اه دسوقي **قوله** التي وتحتي الايام من القلوب
وقوله وتذهب اي الى العلو وهو مرجع لما قبله وقوله وتظرب
اي في العلو والنزول اه **قوله** التي في تهاويها اي في الليل وقوله تواقعا
اه قد ايقنا وتداخلت السطالة لا شك كما عدا السقوط فانتزع من
الليل والكواكب التي على هذه الصفات هيئة وشبه بها والتشبيه بين
الشئتين في المحلة لانه قد اعتمد في جالسا المظلمة الارتفاع وهو لا ياتي
في جالت المشبه به اه دسوقي **قوله** بالنصب عطفيا على مشار في الاطول ان
اساقطنا النصب عطفيا على مشار بواو المقارنة كما في كل رجل وضعته
بالنصب يعني انه متصل بالشاعر ومنه قوله من تحتها وليس مستقلا
في الملاحة وكذا الاصل الشا من المتماثلة المتبادلة من انما عطفها
فقط اه دسوقي **قوله** عطفيا على مشار وقوله اخرى من العاطف ان ابوا وعطف
ما بعد على مشار وابي منصوبا على انه مقبول معه وهو صامع
تفعله بقوله كما في كل رجل وضعته اذ لا يصح نصب صيغة على السبوح
معه وظاهرا مما يستفاد من انما ان المعنى على المشاركة والمعية لا على
الاستقلال اه ابناي كلام **قوله** التي تشبه على ما في الاطول كما على ما تقدم
فعله في السبوح فيما استباه على المصم من ان اساقطنا بالنصب مقول مع
والعامل فيه مشار لان فيه معنى الفعل وحده الى فارجه اليه ان شئت

ولانها المقصود بالنظر الى لان الشخص يجب ان يبدأ بالنظر للعالي ثم يارون
وقوله وانما قد خضعه عطف لغرض وانما اذا نظر باعتبارها من غير ان
ويحق ان الضمير يخصها الزهر المراد بالثبات الضمير لاكتساب الزهر الثاني
من المضاف اليه وقوله لا يراها اي من غير المراد بالنظر والشد خضعه من زهرها
اه وسوق **قوله** واجتهد المحقق في النظر الى به اشارة الى ان التقصير يدل
على التكلف **قوله** او المراد اخرها اي اخر الارض وهذا الاظهر لان المقام
لحين الاول وكان الاول في المقام ان يقول المراد بها الاماكن البادية منها
كالوجه او الاماكن المرتفعة التي فيها الزهر **قوله** هذا يسمى اي لا يتوقف
وهذا بيان لغايتها وصف النهار يكون مشابها **قوله** ذو قمر اي ذو ضوء
قمر **قوله** او تشبه لون القمر اي تضاريف ذلك النهار المشبه كالليل للضوء
لاختلاف ضوءه بالحوادث **قوله** وتسمى في محله المجل هو عالم لا يركب وجه
الشبه ولا ما يستتبعه والاستتباع ان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزم
اي يكون وجه الشبه تابعا له لان ما تقولون للكلام القصص هو كالمثل
في الخلاوة فان وجه الشبه في هذا الشبه لانهم الخلاوة وهو من الطبع
لان المشترك بين الفعل والكلام لا الخلاوة التي هي من خواص المفعولات
واختار دنا في تعريف المجل ولا ما يستتبعه انما ساقى ان الفصل من
جمله اقسم ما لا يذكر وجهه استغناء عن ذكر ما يستتبعه فلو لم يقيد
ما هنا ما قبلنا كان تعريف المجل غير واضح من دخول بعض في تعريف
افراد المفضل في تعريف المجل عما ذكرنا انما الى ان ليس المراد بالمجل
هنا المجل عند الأصوليين وهو ما لم يتحقق دلالة وما في قوله
عالم بذكر فيه الى واقعة على تشبيه **قوله** ثم هو ما ان يكون ظاهرا الى
اي يتم هو اي وجه الشبه اما ان يكون ظاهرا فيضاهي كل احد من له
وجه على في استكمال التشبيه لا مقلقة احد غير ذلك كالبدر فان ظهر
لكل احد ان وجه الشبه المضي في كل **قوله** او خفيا اي او يكون خفيا
لا يدركه الا الخاصة فانهم يدركونه بالبدنية او بالتأمل والمراد به
من اعطوا هذه البنية يكون به الى قائله والاسرار **قوله** يقولون
هو الشيخ عبد القاهر في سرار البلاغة انه قول من وصف شئ
المركب للمحتاج وهو كعب من حديد الا شعري كما قال المراد في الكامل
قائلا ذكر اني لما ورد علي الحاج قال له كيف تركت جماعة الناس فقال
له كعب تركتهم بخير اذ تركوا ما املوا وامنوا بما خافوا فقال له
فكيف يفي المراد بغيرهم فقال جماعة السرح نهارة واذا التلوا اخر اناس
ومعني التلوا اذ خلوا في الليل كاصحوا اذ خلوا في الصباح ثم قال له
فانهم كان اتخذوا اي اشجع فقال هم كالحلقة المنقطة لا يدركها العين

قوله المرتفعة اي التي اذيب اصلها من ذهب او فضة او نحاس او نحو ذلك
واخرت في القالب فلا يظهر لها طرف بل تكون مصفحة الجوانب لا يخرج
منها واذا قد انحلقت يكونها مغرقة لان المصفر به يعلم طرفها بالانوار
والاشياء ولا يراها تتفاوت فلا تناسب اجزاؤها **قوله** اي هم متناسبون
في الشرف هذا اشارة الى الوصف المفضل لوجه الشبه الكائن في الطرفين
وذلك لان وجه الشبه المشترك بين الطرفين التناسب الكلي الخالي عن
التفاوت وان كان ذلك التناسب في الشبه تناسبا في الشرف وفي
الشبه به تناسبا في صورة الاخر ولا يخفى ان هذا الوجه الذي بين
الطرفين في غاية الدقة لا يدركه الا بالحواس **قوله** ذو قمر اي ذو ضوء
بضم الصاد وهو ما بين الاذن والعين وطلق على الشعر المتدني من
مناكب على هذا الموضع وهو المراد هنا **قوله** كلالها كالبالي اي كل
منها كالبالي في السواد لان السواد في حاله خفي فلو قد تدرج
المشبه وهو شعر صدغه وحاله وانما المشبه به وهو اللحية
اه وسوق **قوله** تغره في صفاء الى اي وتغره وادنى كلاله في الصفاء
ففيه شأها الفصح حيث شبه تغره اي مقدم اسنانه ودخوعها الى
اي المراد من الصفاء والاشراف ووصف دموعه بالصفاء ينشئ عن كثرة
بكائه لانه اذا كثرت مياه العين لصفوه الكدر لانه يغسل المتبع ويدفع
ففيه المكدرات التي تغرق بالماء بخلاف ما اذا جرى اخرا فاقاله
يكون كلالا مكدرات المتبع اه وسوق ومثال المجل هو البيت الاول
واما الثاني فمن تشبيه المفضل لانه ذكر فيه وجه الشبه وهو في صفاء
فانه الجامع بين الادمع والتغرم الى اي ولم يوفق الجامع من الشبهين
والشبه به اشارة الى ان الشعر المصافي هو منشا الخزن والكلام
يقدمه عن الشعر اشارة الى انه ما لو لم يقدم بالطبع **قوله** الشبيه
مفضلا وهو ما ذكر فيه وجه الشبه كقول الشاعر وتغره في صفاء
وادمعي كلالا اي وقد يشا مح نذكر ما يستلزم وجه الشبه بان يذكر
مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه تابعا له ولا ترما
كقولهم للكلام القصص هو كالمثل في الخلاوة فان الجامع فيه لانها
اي وجه الشبه في هذا التقية لانهم الخلاوة وهو من الطبع لانه المشترك
بين الفعل والكلام لا الخلاوة التي هي من خواص المفعولات اه بعدني
مخبر قال بحسب الدسوق قوله وهو ما ذكر فيه وجه الشبه ان يكون
المذكور وجه شبيه حقيقة وذلك كما في البيت الذي ذكره او يكون المذكور
مذكورا وجه الشبه فطلق على ذلك المذموم ان وجه شبيه نسا محاور
كان وجه الشبه حقيقة هو اللازم الذي لم يذكر كما اشار لذلك بقوله
وقد يشا مح وقوله وتغره اي واسنان تغره اي غيبه وهو مبتدأ وادمعي

عطف عليه وقوله كاللائي خبر وقوله في صفاء هو وجه التبيه ووصف
الدروع بالصفاء شعاعا لا يكثر بالانتماء الكثرة عن المنبع وتنفقة عن
الاولى التي تفرج بالماء بخلاف ما اذا جرى احيانا فانه يكون كدورا
مكدرات المنبع فقط قولنا ان الدمع الصافي لا يكثر في الاذن
والا فخرج به الدمع المثلج بالدمع وقوله وقد تباحج اي حياها في فكر
وجهد التبيه فيستفي عن سبب ذكره من وجهه يستتبعه اي يستلزمه وقوله
بان يذلل مكان وجه التبيه التي معنى ذكره مكانه ان يوتى به على غير
من ادخال في عليه وقوله وهو اي لا يراها ميل الطبع اي محبة او تحام
وقوله التي هي من خواص الطبعات اي دوح فلا يكون كوجوده في الطبع
لان ليس من الطبعات ولا يذلل في الحام ان يكون حقيقة في الطبع
وما ذكره في هذا المثال من ان المذكور من وجه التبيه لان فاعنه
هو المتبادر من الظهور بطلان يكون المذكور في هذا المثال وهو
المحلا وهي وجه التبيه فغيرها وتكون وجودها في الكلام على وجه
التشبيه **قولك** وهو كذا اي وجهه موكدا لانه كذا باعطاء التبيه
عنه التبيه به والمؤكد ما حذف ادائه اي تركت بالكلية وصارت
فيها منسجا بحيث لا يكون مقدرة في نظم الكلام لاجل الاتساع بان
المشبه عن التبيه به بخلاف ما لو كانت الاداة مقدرة فلا يفيد
الاتحاد فلا يكون التبيه موكدا في قوله تعالى وهي تمر من تحت
ان قدرت الاداة لان التبيه مرسل وان لم تذكر كان موكدا فيكون
الاية وهي تمر الى الجبال يوم القيامة من السحاب اي انها بعد ان تفر
الاولى تسوق في الهواء الى السحاب الذي توفقه اليه ياح ثم تقع على
الارض كالقطر المنزول ثم تصير حباء **قولك** وهو في قوله
ومن الموكد وقوله بعد حذف الاداة اي وتقدم التبيه على التبيه
فان قلت كيف يكون هذا من التبيه الموكد ان توجهه يانه ينظر
بجانبه بان التبيه عن التبيه به لا يتأتى هنا اي فاما انما اضيف التبيه به
الى التبيه قلت جعل الاضافة فيه لبيان وجهه وهو يقتضي الاتحاد في الغرض
قولك والريح تهب الى الوادعانية وقوله وقدر جري اي طهر
اما عطف هال على خال واما تقييد حال بحال خبر ادفعه او تدرج
اي اصول **قولك** نقت اي تلب اي تترك الانعسان تحريكها لعل اللهب
العاث والافالحة لا تعقل اي تميلها بعينها وتعالا واعلى واسفل
قولك ذهب الاصيل اي صفرته التي تالاهب والاضافة على معنى
اي وقد ظهرت الصفرة في الوقت المسمى بالاصيل على حين ان الماء
قولك اي قبلها عيلا مرفقا لا ينفكا عنه اشارة الى اية ان الرشح في ذلك
الوقت **قولك** هو الوقت بعد العصر كغير الاصيل بفتح الهمزة على وزن
أخير

٩٧
أخير **قولك** يوصف اي في ذلك الوقت بالصفرة فيقال اصيل اصفر لان الشمس
تصف في ذلك الوقت فيصف شعاعها وعتة على الارض فيصير صفراء
فوصف الوقت بالصفرة لا يصفر بالارض فيه **قولك** اي حال الشاعر شربا
على وصف الوقت بالصفرة **قولك** اي صفة مبتدأ اول وجهه عطف
عليه وقوله كل مبتدأ ثان وهو مضاف ولونه مضاف اليه
وقوله متقارب خبر المبتدأ الثاني وهو كذا والمجمل من المبتدأ الثاني
وخبر خبر المبتدأ الاول وما عطف عليه والرائف الصفر فاجوزها
وقوله متقارب اي في الصفر قد في رقابة متقارب ذلك متقارب
قولك ذهب الاصيل صفرته اشارة الى ان ذهب الاصيل
في التبع متقارب لصفرته استعار لمرحلة والقرينة اضافته
للاصيل **قولك** شعاع الشمس في حلة حاله اي والحد ان شعاع
الشمس واقع فيه لان اصفر شعاعها في ذلك الوقت بوجه اصفر
قولك اي من اطياف اوقات النهار لا يقتل بين ارض والبرودة
قولك وهي مرسل وهو التبيه الذي ذكرت ادائه لفظا
او بقدرا فصار مرسل اي خاليا عن التاليد المتبادر من حذف
الاداة المشعر بحسب الظن بان التبيه عن التبيه به **قولك** اي قريبا
صبي لا قريبا اي مستعلا للعامة ولغيرهم مبتدأ لا اي عند اول
بني الخناس فهو غير موكد قريبا والابتداء في الاصل الاهتمام
أطلق وامر به التلوي وكثرة الاستعمال من باب اطلاق اسم
اللائم واردة الملامح لان التلوي المبتدأ اول بني الناس يكون متهما
بما هو القريب المبتدأ هو التبيه الذي ينتقل فيه من التبيه الى التبيه
من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادئ الرائي ظاهرة في
لنتقل مرهبا التبيه من التبيه الى التبيه به لاجل بيان حال التبيه
من غير نظر وتكرار تدقيق لظهور وجه التبيه حاله كونه من المراتب
البادية الى الظاهرة والخاص ان التبيه لما كان موقفا لبيان حال التبيه
وجعله كالتبيه به كان فيه اتساع الزهن من التبيه الى التبيه به فان كان
ذلك الانتقال خاصا من غير تدقيق نظر بان كان كون احداهما متبدا
والاخر متبدا به طاهر المظهر وجه التبيه فاما كالتبيه مبتدأ
تكون ليدل على ان التلوي بانسداد وان كان ذلك الانتقال بعد
تأمل وقد تدقيق نظر لظهور وجهه بمرهما كان التبيه بعدا هو عند
قولك التلوي التلوي اي سمي بعيدا غريبا فهو في مقابلة قوله سمي قريبا
مبتدأ كقريبا سمي بعيدا كما ان مبتدأ لا تفر لغيرها والفر
هو التبيه الذي لا ينتقل فيه من التبيه الى التبيه به ولا بد من تدقيق نظر

لعدم ظهور وجه الشئ في بادئ الرأي **قوله** ان كان هناك النفع في
تعددت الكثرة فكلية ووجه الشئ من مركب وهو الهيئة الجامعة
من سائر اجزاء متفرقة متطيلة متناسبة المقدار متفرقة في خواص
على مقامه **قوله** مما يصير دقيقا الى ذلك بان نعلم ان تمام النظم
وجود وصف لم يكن موجودا او المتفاوت وصف موجود ولو جسد الاذا
قوله ان لم يكن هذا الوجه الى هذا الوجه معقول مقدم ونشئ
منها فاعلم موجد المراد بهذا الوجه وجه الشئ وهذا هو المتبادر
ولو جعل هذا الوجه فاعلا كناية عن الشئ ونشئ منها ما معقول
كناية عن المحدث لكان غاية في اللطف حيث عرل الشئ عن كونها
النهار وجعل كون الحبيب في النهار امر معتبرا وقوله الى الوجه
استثنائهم عن عموم الاحوال او لم يلق هذا الوجه عن نهارنا
في حال من الاحوال الاصلية بوجه الاحياء في ان الشئ دائما
وايد في حيا ونخل من المحدث لما ان نور وجهه ام من النور الا ان
الزوايا فلا يمكن ان يلقى وجهه الا اذا انتفى عنها الجاه واما عند وجوده
كما حق الادب منها فلا يمكن ان يلقاه وقوله اذ هو كانت في حيزه
تدبر الشئ من حيث يتغير وقد تقرر عرفان الحيا بكونه لاحدا من
اهل النبوة في الشخص فاستحق من الملاقاة في حق الوجه وهذا المتفق
جنت في الشئ واما الظهور في الشخص في عين الناس عند رؤيته
فصير كالنور بالنبه اليهم وهذا هو المتفق في هذا وهو ان وجه
فان وجه الشئ في الحيز من اوجده زيادة اوجب كون وجهه
بين له وحين ظهوره كالنور يتغير من صاحبه عند ظهوره **قوله**
التي تشبه الوجه الى وجه المحدث بالشئ جنت في كبر الشئ والاعمال
يجري بان العادة به **قوله** الا ان ذكر الحياه في ذكر في الحياه من وجه
الشئ في لغيرها وجه الحبيب وقوله ما فيه من الدقة اي من حيث افادة الالوه
في المحدث وان وجهه اعظم اشراقا وصيا من الشئ وقوله في
عطف نفسه وقوله اخرج الى الغاية جرات او اخرج الشئ الذي
عن الالوه الى الغاية والحق لان ادبر الى وجه المحدث في غاية
الاشراق والصيا عن وجه الشئ في غاية **قوله** والشئ
من الشئ المطلوب اي الذي جعل فيه وجه الشئ في المقام ثم في
في الشئ به فكانه شئ الشئ بالوجه عكسا للنشئ اه انما في
عيني البصره اي والحق لم يصر هذا الوجه من انما في **قوله**
مجازي لان الشئ لا يصر حقيقة **قوله** ان كان في ان قوله ليس فيه
خيار الى الوجه المحدث اعلم منها اشراقا وصيا وهذا يستلزم ان
في اصل الاشراق والصيا فيثبت الشئ في هذا الامر بما معقول عليه
مصرح

مصرح به لتغير شكله وليس المراد الكناية بالنشئ المشهور لان المذكر
في البيت فلو وقع التشبيه وهو نفس الحياه المستلزم لكون الوجه اعظم
اشراقا **قوله** وهو في **قوله** وعارضته اي مائلته وهو مراد في لقابله
قوله فهو جعل الشئ عن التشبيه اي بدل على التشبيه الواقع به
اداة الاستقنا التي المعنى لم يلقا بله الا بوجه ليس فيه حيا فتقابلته
وقابلته بالتشبيه في ما هو من الفعل المعنى المصريح به فيكون مفرجا
به على هذا بخلاف الاول فان لم يكن لفظه في الشئ من الشئ **قوله**
اي لم يقابلته في غير تماثله في الحيز وانما بالوجه لا حيا فيه **قوله**
قوله ان الحجاب لشيء في ان قال في الاطول ومن لطافتها انما في
ان اشياء الحيا الحجاب يستلزم اي يستلزم كون المطر عرقا ووجه
الحجاب لان الحياه يوجب عرق الوجه وانما في قطرات العين
قوله فغا شدة عطف على الشئ لئلا ينسب بالحياه مسالك ما في
لا يوجد حيا فيها **قوله** المصير بها الرشا الى المراد منه الحبيب
واصله الفيل اذا قوت ومشي وقوله بالسم من عطف بالتحول والتميز
المعنى في الشئ اي بالتغير بوجه الشئ بالسم في ان قولا في
وقوله حيك اي يلكيك هذا الصدد فلا تزد وقوله في اخرجت عليه
لحيك اي فلا تزد في هذا الصدد فان احشا في اخرجت فلا طاقه
في عيني بوجه آخر **قوله** والشئ المحال جعل المحل المراد من الشئ
الاحاطة ككتاب وهو سمع تحت العين وكما في مؤخرها في بعد ان
الثاني فان مؤخر العين بغيرها والتحليل عن جعل الشئ مستقار المحال
عيني السم تحت العين ولو جعله للخط كما قلنا لكان اقل لطفا وظاهرا
المحسوسات قال في اوراق المشايخ ان بالسم من عطف بالتحول والتميز
منه لئلا المتبادر ما قد من **قوله** اي حقيق ان الشئ يقرب الى
تأويله لانه انما في قوله تعالى وجهها تقرب في عين حية وتكون
الحقيقة الذات المحسوسة اي لطيف الابود وقرا ابن عاصم وحرره وكذا في
والبوكر حافية بمعنى جارية ولا تنافي بينهما لهما ان يكون العين جامع
للموصفين او صفت حية فتوافق القراءتان على معنى واحد قد تقرر
ان الشئ في السماء الرابع ولها ذلك خاص به وربما في السماء تليق
يكون غروها في عين حية واجب بان يلقى لم يخبر بان غروها في
الحقيقة في عين حية وانما الحية بان في العين بوجهها وظن انها
تقرب منها حيث قال وجهها تقرب في عين حية فانه لما بلغ موصفا في
السم لم يلق فيه من الحياه وجدا الشئ بها تقرب في هذه الذي
المطلوب وان لم يكن الامر كذلك في الحقيقة افادة البصاوي وهذا اقل
انما يفيد ظاهر كلامهم من ان الغروب حقيق وان من علم الشئ لا يعلم

اه انما ياتي وقال المجلد المجلد في نفسه حق اذ ابلغ مغرب الشمس
 فوضع غروبها وحدها تغرب في عين حيلة ذات حياة وهي الظن
 الاسود وغروبها في العين من راي العين والاحسن لعظم من الدنيا
 اه قال في محاسب الصادق قوله اي موضع غروبها اي فاما اذ ابلغ
 بلغ اخر النهار من الاضواء وهل لي ساحل البحر المحيط فلما لم يبق
 قد اضم شط بل مياهه لا اخر لها راي الشمس كما انها تغرب في مياه
 الله علينا اي سمي الله البحر حينا لانه بالنسبة اليها هو اعظم في علم
 الله كالعين وان كان عظيم ما في نفسه وقوله وغروبها في العين اي
 جواب عما يقال ان الشمس في السما الرابعة وهي قعر خرفة الارض في
 مائة وستين مرة فليس تغربها عين تغرب بها فاجاب بان هذا
 الواحد ان باعتبار ما راي لا حقيقة كما يرى راي الشمس
 طاعة وغلبة فيه اه **قوله** لانه اعلى منها جنة وبها ان افاد
 ان الغاي في الشمس معلوم بالاولى وفي عين ان الغاي في الاعلى هو
 دليل على جوارها سربا بالاولى واذ كان من الدليل كان من علم
 اليقين فلم يخرج عن علم اليقين الى عينه او حقه وحمل الخروج ولو
 اذ هي ان الجبل ينفي الشمس حقيقة ويمكن ان يحقق عين دل
 لالة قوية اه **قوله** ولكن عين اليقين يقال له تحقيق اي
 فمكن ان مراد الشيخ من عين اليقين حقه او مراده انه خرج من
 علم اليقين المستند ليدل غير المشاهدة الى المستند لها اعم من
 ان يكون اجالية وهو عين اليقين او تفصيلية وهو حق اليقين
 اه **قوله** ما استفاد من الادلة اي تغليب كافي تمثيله او عقليته
 كما في علمنا لوجود الباري تعالى اه **قوله** وعين اليقين هو المشاهد
 اي هو علم المشاهد المستفاد من المشاهدة قبل اليقين من معرفة
 اجزاء ذلك المشاهد كما في معانيه الجنة قول النبي عما فيها اه **قوله**
 وحق اليقين هو المشاهد الى الجاهل ان علم اليقين هو ما استفاد
 من الادلة العقلية والنقلية اذ علمنا بوجود الله تعالى فيها
 ولمعانيه وباقوان القيامية من الجنة والنار وعين اليقين
 هو العلم المستفاد بالمشاهدة مع اليقين قبل التمكن من معرفة امره
 كعانية الجنة والنار قبل التمكن مما فيها من معرفة امره
 المستفاد بالمشاهدة مع اليقين من معرفة ذلك قال تعالى فرب
 من جهم وتفصيله جهم ان هذا هو حق اليقين هو العلم
 لو تعلمون علم اليقين اي علما يقينا وجوبه لو تعلمون علم اليقين
 لو تعلمون

لو تعلمون علما يقينا تفلكم ما تعلمون عن التكاثر والتفاخر قال قتادة
 كما حدثت ان علم اليقين ان يعلم ان الله باعته بعد الموت وقوله
 لترون الجحيم اللام كذا على انه جواب عن جواز ومعدون والقسم لتوليد
 الوعيد والاعمال وعدوا به لا بد خلة شاك ولا ريب ولا يفتي
 انكم ترون الجحيم بالبصار ثم بعد الموت وقوله ثم ترونها بعين
 مشاهدة عين اليقين واما كسر المرويات كسر الوعيد اه خاتمة
قوله فتن من جهم اي الذي بعد لهم وتفصيله جهم اي وادخال
 نار عظيم ان هذا يقين ما ذكر من قصة المحضين ثم هو حق اليقين
 اي لا شك فيه وقيل ان الذي قصصناه عليك في هذه السورة
 من الاقايم هي ذما اعبر الله لاوليائه من النعيم وما اعد لاعدائهم
 من العذاب الاليم وما ذكر محال لغيره وحيث ان الله يقين لا شك
 فيه اه خاتمة **قوله** مظهر اصل الاستقارح التثنية **قوله** **قوله**
قوله المضم على قناني التثنية اي اظهرها رتبا على التثنية والمراد بها
 النسيان اي على اظهرها رتبا على التثنية اه **قوله** قال بعضهم الاول
 لا يخفى انه لا يتوقف على التثنية الا الاستقارح فلا وجه للتقدم
 على المرسل وتوقف بين التثنيين ليس على ما ينبغي اه **قوله** فلم يجعل
 له مخرج اي فلم لم يجعل مخرجا على الجاهل على انه مقدمه لا على
 انه متيقن فتميزا مقامه للاعتراض الاولوية قبله اه **قوله** لانها اي
 الاستقارح لو لم تكن كذلك اي جنبه على قناني التثنية اه **قوله**
 ما كانت استقارح اي بالمعنى لا يحمي الى المقارر لان حقيقة المقارر
 نقل اللفظ عنها المقارر له لا نقل مجرد اللفظ خاتمة من التثنية
 اه **قوله** لان مجرد نقل الاسم اي لان نقل الاسم عن معناه لمعنى
 آخر مجرد عن المبالغة والادعاء اه **قوله** كانت الاعلام المنقولة
 اي كثر يد سمى به رجل بعد التسمية اخبره استقارح فجرد وجود
 النقل فيه ولا قال به ونزاد بان كفي الاضمار لا يستلزم ان اللفظ
 لم يبق فيه الا مجرد الاطلاق حتى يصح كون الاعلام المنقولة
 التي هي من الحقيقة استقارح وذلك لان النقل واسطة علاقة
 التثنية والاعلام لا علاقة فيها اصلا فلم يلزم من نقلها ان يكون
 المتثنية في جنس المثل به كون الاعلام المنقولة يصح ان تكون
 استقارح لعدم وجود اصل التثنية فيها اه **قوله** ولما كانت
 الاستقارح ابلغ من الحقيقة اي انه يلزم لو لم تراع المبالغة الحقيقة
 لادخال المتثنية في جنس المثل به الذي ليس عليه الاستقارح من
 ان لا تكون الاستقارح ابلغ من الحقيقة بل تكون مساوية لها مع اهم

في قوله المضم على قناني التثنية

جاءت من ان الاستغفار ابلغ من الحقيقة اه **دسوقي** **قوله** اذ لا مبالغة
في اطلاق الاسم الى راي عن الادعاء وقوله **قوله** ما ليا عن صفاته
الحقيقية وتوحيب الادعاء المعنى ان الاسم اذا قل اي معق
لم يصحبه اعتبار معناه الاصل في ذلك المعنى المنقول
لم يكن في اطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول اليه مبالغة
في جعله كصاحب ذلك الاسم اه **دسوقي** **قوله** ولما صرح ان يقال
لنفي انه يلزم من نفي العاد حول المشبه في جنس المشبه به في
الاستغفار ان يقال راي **دسوقي** واما بالاسد فريد الا يقال
فيه انه جعله اسدا لا استواء الاطلاق في عدم ادعاء دخول
ما اطلق عليه اللفظ في جنس صاحبه الاسم مع ان من قال راي
اسد ايرمي واما بالاسد فريد اعلى سبيل الاستغفار يقال فيه انه
جعل فريدا اسدا قطعا وهذا انما باعتبار دخول المشبه في جنس
المشبه به فثبت المحي وهو ان الاستغفار لم يطلق الا بعد
ادخال المشبه في جنس المشبه به اه **دسوقي** **قوله** ان جعله اسدا ايرمي
اسدا واقا كان لا يقال لمن قال ذلك انه جعل فريدا اسدا
لان جعل اد ا كان عيني صير كما هنا فهدى الى المفعول
وبعد اثبات صفة شئ فتكون محلول قولك فلان جعل
مريدا اسدا انما ثبت الاسدية له ولا شك ان محلول لفظ
الاسد فريد واطلاقه عليه من غير ادعاء دخوله في جنس ليس
في اثبات اسدية له اه **دسوقي** **قوله** ان جعله اسدا ايرمي
قوله ان من الشمس اي من جرحها وعن التقليل معنى الشئ قدرا
عراة عني اي يتنفي من حر الشمس وقوله نفس فاعل قامت ولذلك
انضمت به تا التانيث وان كان القائم غلاما وقوله امر على
صفة النفس وحالة لظلمتي في محل نصب على الحال والسكون بقات
نفس هي امر على من نفسي مظللة في من الشمس وقوله قامت فاعل
يعود على النفس النفس والجملة موكدة لما قبلها وقوله ومن
عني من مبدء ومن مبدء مؤخر والجملة حال والسكون بقات
ملك النفس مظللة في نفسي مظللة في الشمس من العجب اه **دسوقي**
قوله ان لا يجوز ان يلا غلاماته البلاد كسر الباء مقصورا من بابي
الشوب بابي اذ انضوى لا يجوز ان يلا من تسامع بلا وفسار غلامته
ففي الكلام حذف مضاف وقوله قد مر او لانه قد مر اي قد
وهو بالنسبة للفاعل والفاعل ضمير الجواب وضمير امرار المصوب
على المفعولية سراج المصوب اليه او للعادة وذكره باعتبار انما
فيمضي

قبح او شعاع شبه الجيوب الذي هو مرجع الضمير المستقر في الفعل
بالنهي واستغفار اسم المشبه به المشبه استغفار لضمة وابلوي
من شبح ويحتمل ان يترى بالبناء للمفعول وان تراعى فاعل
والضمير للغلامه وعلى هذا في المشبه هو الجيوب الذي هو مرجع
الضمير في غلامته اه **دسوقي** **قوله** ان لا يجوز ان يكون العجب من العجب من
النصام فيه لظلم لانه يجوز ان يكون العجب من العجب من
بلغ في العجب درجة العجب او من العجاجة له وخبرته له وقوله
ان لا يجوز في كون انسان جميل الصورة يقلل غيره اي لعدم المقارن
على ان يقلل العجب الحقيقية انما فان الشمس فانه مستغرب
وذلك لان الشمس لا يرسم ظل تحتها على انسان مثلا الا اذا كان
بينه وبينها شئ يشع نورها واما اذا كان الحائل بينهما
فيلزم له نور فلا يرسم ظل تحتها على الانسان المظلل لان النور
لا يحجب النور فاذا جعل ذلك العالم شيا حقيقة استغرب القاص
الظلمة عن من ظلمه لاستغفار ان يكون الشمس التي من شأنها ظلم الظل
واذا هابه توجب ظلمه على قدر جيلوتها بين الشمس وبين الانسان
المظلل اه **دسوقي** **قوله** ولولا انه ادعى انه جوب الخاضعة
ان لما خشي ان يتوهم ان صاحب الغلامه انسان يسامع بالبلاد لانه
فتجب من ذلك لان العادة ان غلامه الانسان لا يتسامع بالبلاد
ايها قبل الاعداء المعتاد لبلادها مني الشاعر عن ذلك العجب في
سبب انهم وهو انه لم يبق في الانسانية بل دخل في القرب والقر
لا يتجسس من سرعة بلا ما يباشر عنواه من لان هذا من خواصه
ومني ظهر السبب لظلم العجب ولكن ما ذكر من خواص القمر قبل ان
من عيوب القمر انه يهدم القمر ويحل الدين ويوجب اجرة المنزل
ولسحق الماء ليعدا للمح ويقرض الكيتان ويعين المارقة وينفض
البأرق الطارق اه **دسوقي** **قوله** لافية فهو اي خيرة وقوله
تخطف البرق يقال خطف به اي ذهب به والظلم ان المراد هنا
لمح النور المعنى بالبرق وخطف من باب يسمع كثير ومن باب ضرب
تقلد وقوله ظلمت راي ان عجت وخافت فقول رويها بشد
الواو عيني ان عجمها وقوله برق من القوة المراد منه فقامع الجرم
ومنها وقوله وقود عجت من راي وهي شمس الضحى لحيه استغفار على
راي الجيوب ان المشبه موجود مع المشبه به فان الشمس جرح على
وان صغ الاستغفار ظهر من هذا بعد في ترديد اسد في توجب عذبه

انه ليس هناك جمع بين الطرفين لان زيد ليس هو المشبه بالاسد الحقيقي بل المشبه بكل زيد المذكور وهو التامع وليس المراد معنى التامع صورة الذات المشبهة من حيث وجودها وحصولها في الزمان الا لا يصح تشبيهها بالاسد قطعا مع ان التشبيه معتبر في الاستقارح بل المراد به الذات المشبهة المشبهة بالاسد والحاصل ان قولنا زيد اسد اصله زيد من حيث شجاع كالاسد فحذف المشبه واداة التشبيه وقوس التشبيه والتعريف للمثبه في معنى المشبه على سبيل الاستقارح لان المشبه وهو الذات المشبهة بالجماعة لم يذكر لفظة وقد ذكر المشبه به مكانه مجزأ به عن زيد واما زيد فليس مشبه بالاسد من حيث كونه ذاتا صمدية عليها الجماعة وبذلك الحقيقة اخر عنه واما من حيث انه شخص عين بهذا العلم فليس مشبه بالاسد بخلاف بيتي الشئ ولذا قال المحقق وقريب من معنى البيتين **قول** على سبيله حاجات اي فوق سبيله او في نفسه حاجات جمع جار مجل المراد به النور المسمى بالمخلف المحال بالانواع القهار وهو المتبادر منها وفي القاموس الجامع انما من قصته **قول** وذلك يكون للترحم وقوله وقد قلت الظن ان المشبه وقوله ونزالت الوحشة اي انتفت الوحشة صمد الانس بوجوه كذا وها هو الانس اي انتفت وحشة النفس الحاصلة لها من النفس اذها عواجاها بالمشي اخذ هي وجه بيتنا وقوله اخذنا بقلب امرغ الغامضه البض وقوله امرتاج صغته احب كما هو مقتضى المقابلة **قلت** الكناية **قول** الشئ كنت عن كذا انك اذ لام الكلمة يا والمضارع يكنى من نوكر من يرمى ويقال كتوت كذا عن كذا اذ لام الكلمة واو والمضارع يكنى فهو كذا عن يدعو ويرد على الثاني قولهم في المصدر قولهم في المصدر كناية ولم يسمع كناية بالواو ولا يقال اذا الواو قلت يا في المصدر كسر فانه لا نا نقول الكسرة في نحو ذلك لا توجب قلبا كما في علاوة فالترام الياء في المصدر بديل على ان اللام يا وان الواو في كتوت قلت من الباطن عاها هو دسوقي **قول** الشئ اذا تركت التصريح به اي عند قول عن **قول** هو الحق او ترك التصريح عند قول عن هو الحق ولا يخفى ان ترك التصريح عند قول عن ليس عين الخفاء بلزم من ترك التصريح الحق وقوله وهو غير منافي الا في التصريح بالغاوة وقد عرفت ان الحق لا يلزم ترك التصريح لا عنه فهو منافي الا ان يقال عدم التناهي من حيث اللزوم **قول** المص في لفظ اريد به لازم

لا يلزم معناه اعلم ان البيانيين في الكناية طريقين الاول انها اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي ليشتمل منه الى لازم منه كقولنا طويل النجاد مستملا في طول حائل السيف لكن لا لذاته بل لاحد ان يشتمل منه الى لازم منه وهو طول القامة وعلى هذا فهي حقيقة لان اللفظ لم يستعمل الا في معناه الحقيقي وان كان المقصد منه لازم منه والثاني انها اللفظ المستعمل في لازم معناه مع جواز ارادة معناه الحقيقي كاطلاق طويل النجاد مراد عنه طول القامة فقط وطول القامة مع طول حائل السيف وعلى هذا فليست حقيقة ولا مجاز اما الاول فلان اللفظ لم يستعمل في ما وضع له واما الثاني فلان المجاز لا يصح معه ارادة المعنى الحقيقي والمص جري على الطريق الثاني وترك الطريق الاول **قول** واما في الاصطلاح فهي لفظ اطلاقها على اللفظ في الاصطلاح كثر وقد تطلق فيه البض على المعنى المصدرية وهي الايمان بلفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه وهي بهذا المعنى اخص من معناه الغفلة اه دسوقي **قول** المص لفظ خرج عنه حادك محالين بلفظ كالاشارة والكتابة وقوله اريد به لازم معناه اي لا يشتمل فيه والحاصل ان الكناية لفظ له معنى حقيقي طلق ولم يرد منه ذلك المعنى الحقيقي بل اريد به لازم المعنى الحقيقي وخرج بقوله اريد به لفظ الساعب والسكران والناظر خرج بقوله لازم معناه اللفظ الذي يراد به لفظ معناه وهو الحقيقة المصروفة والمراد باللازم هو مطلق الارتباط ولو بغير لزوم العقلي وقوله مع جواز ارادته معه اي مع جواز ارادة معناه الحقيقي مع لازم معناه فيودها انها بغير ارادة اللازم بلفظها لا بد ان لا تضاهي اخر من معناه من ارادة المعنى الحقيقي وخرج بقوله ارادته من اللفظ مع لازم معناه وهذا القيد اعني قوله مع جواز يخرج المجاز لا يجوز ارادة المعنى الحقيقي فيه مع المعنى المجازية عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز لا شرطا في قرينة ان تكون مانعة من ارادة المعنى الحقيقي وقد علم مما ذكره المص ان الكناية واداة بين الحقيقة والمجاز وليست حقيقة لان اللفظ لم يؤد به معناه بل لازم ولا مجاز لان المجاز لا بد له من قرينة مانعة من ارادة المعنى الموصوع له وقوله مع جواز ارادته معه اي من اللفظ **قول** المص في لفظ اريد به لازم اه دسوقي **قول** تقدم ما فيه الذي تقدم في تعريف المجاز قوله خرجت

الكنائية اي مقيد ما قبله بنوعيها واما واسطة بين الحقيقة والمجاز
واما على انها منه فلا يصح اخرجها وعلى انه من الحقيقة في
خارجة ليجوز له في غير ما ذكره هنا يصح اخرج المجاز عنها بنها
على انها من الحقيقة او واسطة **قوله** بلقط طول المجاز
ان المجاز وحامل السيف وقول المجاز يتلزم طول القامة
فاذا قيل فلان طول المجاز فالمراد انه طول القامة فقد
استعمل اللفظ في لزوم معناه مع جوار ان يراد بذلك
الكلام الاخبار بانه طويل حائل السيف وطول القامة
بان يراد بطول المجاز معناه الحقيقي واللازم **قوله** المص
من جهة ارادة المعنى الحقيقي اخرجها وقوله مع ارادة لازم
اي لازم المعنى الحقيقي **قوله** خلاف المجاز اي فانه وان
شارك الكناية في ارادة مطلق اللازم الا انه لا يجوز معه
ارادة المعنى الحقيقي للزوم الخفية عن ارادة المعنى
الحقيقي وان وجب فيه كالكناية لقصور المعنى الحقيقي لانتقال
حيز المعنى المجازي المشتمل على المناسبة الصحيحة للاستعمال
والحاصل ان الكناية والمجاز يشتركان في ارادة اللازم **قوله**
ولفرقان من جهة ان الكناية يجوز معها ارادة المعنى الاصل
والمجاز لا يجوز فيه ارادة ذلك لان الكناية لا بد ان لا صاحبها
يتمتع من ارادة المعنى الاصل والمجاز لا بد ان لا صاحبها
تمتع من ارادته هذا فرق القوم واغترضه الخصام بانهم اذا ارادوا
ان المعنى الحقيقي يجوز ارادته في الكناية لذاته بخلاف المجاز فهدرا
ممنوعه ان ارادة المعنى الحقيقي لذاته كالا يجوز في المجاز لا يجوز في
الكناية وان ارادوا ان يجوز ارادته للانتقال منه لللازم المراد
فهدرا جاز في كل من الكناية والمجاز مثلا جازي ارادته لا يتم فيه
التمتع ان يراد بالاسد سبع الحمير ينتقل من ابي اسد ورح
فلم يثبت الفرق بين الكناية والمجاز واجيب باختصار الشك الاول
لكن ارادته لذاته لان حيث ان الغرض من الكلام بل الغرض من المعنى بالذات
هو لازم المعنى فليس من هذا ان المعنى الحقيقي يجوز ارادته للانتقال
منه للمراد في كل من الكناية والمجاز ويتمتع فيها ارادة المعنى الحقيقي
حيث يكون هو المعنى المقصود بالذات واما ارادته مع اللازم
على ان الغرض المقصود بالذات هو اللازم فهذا جاز في الكناية
دون المجاز **قوله** خلافا لما قاله السكاكي من انها
مختلفتان

مختلفتان في ذلك الخ حاصل فرق السكاكي ان الانتقال في الكناية
من اللازم الى المجاز وم كالا انتقال من طول المجاز الى طول القامة
قطول القامة ملزوم لقول المجاز وطول المجاز لا يلزم لقول
القامة وان الانتقال من المجاز مطلقا سواء كان مرسل او
بالاستقار من المجاز وم الى اللازم كالا انتقال من الغيث الى الشيا
فان النبات لا يلزم للمطر بحسب العادة والمطر ملزوم له وكالا انتقال
من الاسد الى الشجاع فان الشجاعة لا رتبة للاسد والاسد
ملزوم لها لكن لما ناسب الشجاعة الرجل الضابط من الاسد
بواسطة القربة الى الرجل المقيد بالشجاعة فصار الاسد ملزوما
والرجل الشجاع لازما بالشجاعة القريبة **قوله** الم طول المجاز
كناية عن طول القامة لانه يلزم من طول المجاز ان حائل السيف
طول القامة وقوله ومنه في الفصل كناية عن كمال الكلام
اي لان هذا الفصل يتلزم عدم وجوده في اعم وهو
يتلزم الاحتياط بالضيقات لاخذ الدين من اعم وسقيه لهم وكثرة
الضيقات لتلزم الكرم اه **قوله** وان لم يكن له مجاز اي واذا
صحت الكناية بحولها لا لغاها ودعت بها مع انفا اصل معناها
لم يصدق انه يريد بها المعنى الحقيقي وانما يصدق انه يجوز ان يراد
بها المعنى الحقيقي وقوله كبر الكلام الى الجواز خرجت هذه الاقوال
عن انتفا معانيها عن التبريق فان قلت عن انتفا معانيها الحقيقة
لا يصدق الجواز ايضا لان معناه صحة الارادة التي هي صدق
الكلام في ذلك الشيء ولا يصدق بحالة الانتقال قلت لا يلزم عدم
صحة الصدق عند الانتفا ضرورة ان الموصوف بهذه الكناية
يصح ان توجد له تلك الامور عيني انها جائزة في حقها واذا جازت
جواز الصدق بتقدير وجودها واذا جاز الصدق جازت
ارادة ما يصح فيه الصدق نعم لو كانت هذه المعاني مستحيلة وترد
ما ذكره **قوله** لا يصح ارادته اي بالنظر الخارج فان ارادة
المععدم بالنظر له غير جائزة كما قال لعدم وجوده اه وتقدم
في القول الثاني من هذه ما يوضح الاشكال فارجم السراي **قوله**
فالجواب ان المراد الجواز بالنظر لذاته كما حصله ان لا يلزم عدم
جواز وجوده عند الانتفا ضرورة ان الموصوف بهذه الكناية يصح
ان توجد له تلك الامور عيني انها جائزة في حقها واذا جازت جاز
تقدير وجودها واذا جاز تقدير وجودها جازت ارادتها نعم
لو كانت هذه المعاني مستحيلة ويرد ما ذكره **قوله** ان قلت ان
قاصر الخ فانه ان يذكر في القول التي فيه هذه فانه وارده هو قوله

وتوافق في المحاور من جهة ان الانتقال من المزمع الى اللازم هو
قول ان كل محذور مزمع الى ارتباط الى ان العقل يحظره سواء كانت
 علاقته باللازمية والمزوضية او المشابهة او السببية او غيرها من العلل
 لا بد فيه من المناسبة الى الارتباط والتعلق بين المعنى المنقول
 عنه والمعنى المنقول اليه **قول** التي فقرية اي قتلت الكناية
 في دية لا تغادر الوسايل التي يتوعد معها غالبا من ادراك
 المكنى عنه عن زمن الشعور بالمعنى الاعلى وقوله فيعدة اي
 قبلت الكناية لتي في الاصطلاح بعبارة وذلك بعد ترخيص
 ادراك المقصود بالاحتياج في الغالب الى استحضار تلك
 الوسائط وظاهرة انها تسمى بعبارة ولو كانت الواسطة واحدة
 وهو كذلك لان فينا قد اقتضت بالارتباط والواسطة فيها اصلها وهو
قول اي واضحه اي حصل الانتقال فيها به ولو لم يكن المعنى المنقول
 اليه ليرى ادراكه بعد ادراك المشتغل عنه لكونه لازما بين
 حب العرف والقرينة فوجب ذاته **قول** او خفية المحج
 عطف على واضحه اي ان الكناية المطلوب بها صفة ان لم يكن
 الانتقال فيها الى المطلوب وهو الصفة بواسطة في ما واضحه
 لا تحتاج في الانتقال الى ادراك نامل او خفية لتوقف الانتقال
 الى المراد على قائل واحمال روية اي فلو كان لا حيث يكون المزمع
 بين المكنى به وعنه في موضع ما فتحتاج الى اعمال روية في الزمان
 وفيه المعاني لشرح المقصود بها ولين المراد منها خفية لتوقف
 الانتقال منها الى المقصود على دسات لان الموضوع ان الانتقال
 فيها بلا واسطة **قول** من الالبه اي البليد وقيل هو الذي عنه
 خفية عقل **قول** عرض القفا بالقصر مؤخر الراس وعرضه ينسجم
 عظم الراس غالبا والمقصود من العظم المفرط لانه الدال على البلاء
 واما عظمها من غير افراط بل مع اعتدال فيدل على الرمة والبناء
 واما العقل **قول** فان عرض القفا بمرض هنا بانفتح لان المراد
 به ما قابل الطول واما المرض بالضم فهو معنى الجائنا **قول**
 وعظم الراس الصدر بفتح العين ويكون الظاعطف على القفا
 او وعرض عظم الصدر ويحتمل ان يكون العين وفتح الظاعطف على
 عرض اي وكبر الصدر على وجه خاص منه يفرق عرض القفا ولا يخفى
 ما فيه من التكلف فالمناسب وعظم الراس كما في الحد فانه قال لان
 عرض القفا وعظم الراس الى آخر ما في الحديث فان عظم
 عظام السعد وقال عظم البسوطي قوله وعظم الراس من عطف اللازم
 على



على المزمع لانه مثال آخر **قول** وهو اي المذكور من البلاء لازم
 لهما اي لعرض القفا وعظم الصدر **قول** بحسب الاعتقاد اي عند
 من له اعتقاد في ملة وحيتة للبليد فان قلت من له اعتقاد للاختلاف
 بالنسبة اليه ومن له اعتقاد دلة لا كناية باعتبار ما لا يفهم المراد
 اصلا ووجه جعل الكناية في هذا المثال خفية لا اظهر قلت لا يلزم
 من تقدم اعتقاد اللازم حضوره حال الخطاب اذ يجوز ان يكون
 بعض المعاني التي وردت لمرادها عطف الالفاظ فلا يخفى
 الكناية عنها على المتكلم عند دواها واحداها ولا يخفى على السامع
 عند سماعها ويجوز ان يكون ادراك المراد منها محتاجا الى تصفح
 المعاني والدلالة بالقرائن الخفية الدالة فيحتاج المتكلم في احكامها
 التي تامل والسامع في فهمها الى مرونة وفكر وما هنا من هذا
 القبيل وظهر من هذا ان اعتقاد المراد بلا دلة لعرض القفا ليس
 مشتقا بين الناس بل قد يجهل به واحمدون اخراد لا يسئل اليه
 الا بعد التامل فان قلت كون عرض القفا كناية عن الالبه بلا دلة
 لا اظهر لان الاطباء يقولون افا استلزم عرض القفا البلاء لانه
 يدل على قوة الطبيعة المتلزمة للردة المتلزمة للعقوبة
 والالبه قلت ما ذكر تدقيق لا يتبره اهل العرف ولا يلاحظونه
 واما لتقولون منه ولا الى البلاء ووجه فيكون عرض القفا كناية
 عن البلاء بلا واسطة باعتبار العرف لان المزمع بينهما متفق
 قبل انه الان لا خفا فيه اصلا وان الخفا المذكور فيه لعله باعتبار
 الخفا القديم هو دسوتي **قول** لا يطلع عليه اي لا يدركه كل احد افا
 يدركه من اهل العرف وروى عنه من اطلع على المزمع وعنه واعتقد هاهو
 اليه كثرة المحسوسات العذراي ضروري ان المراد بالكثر الا
 بكثرة الاحراف وما كان في مجرد كثرة الهمزة لا في كثر الاحراف
 لا يفيد وليس باللازم في الغالب لان الغالب من العقلاء ان الاحراف
 لا تصدر من زيادة اللفظة الطبيعية وانما يكون الطبع اذا كان الاحراف
 تحت القدر من زيادة لفظ المراد ويحقق الانتقال **قول** اي
 سيرة الكلمة جمع اكل اي كثرة الاكلين لذكر المطبوع وذلك
 لان العادة ان المطبوع اغا يطبخ ليؤكل فاذا كثرت الاكلون له
قول اليه كثرة الضيوف جمع ضيف وذلك لان الغالب ان كثرة
 الاكلية اغا تكون من الضيوف ان الغالب ان كثرة الضيف المودعة
 كثرة المراد لا تكون من الضيف وقوله ومنها الى المقصود اي ينتقل
 من كثرة الضيوف الى المقصود وهو المراد **قول** اليه المطلوب

بها نسبة صانها ان يصح بالصفة ويقصد بالثبات الشيء الكناية
عن انما المراد وهو الموصوف بها او قوله ان الثبات امر لا يفسد
او لغيره منه اي الثبات صفة لموصوف او لغيره عن موصوف
او هو في قولنا لزيد الامم من قصيدة قالها في عبد الله بن الحشر
وكان ابن ابي نسيان فوجد عليه زيدا فامر بانزاله وبعث اليه
ما يحتاجه فانزله فقصيدة منها هذا البيت فامر له بجره الا في درهم
وكان عبد الله بن الحشر سمرقند سادات فيس وامر من امرائها
والتج عمالة خراسان وفارس وعمران اه دسوقي قول المصنف السهام
هي بذل ما لا يجب بذله من المال عن طبيب فخص سواد كان المذول
فليلا او كثيرا والندى بذل الاموال الكثرة لاكتساب الامور
الجليلة الدائمة كبناء كل احد ومجملها الكرم والمروءة في العرف
سعة الاحسان بالاموال وغيرها كالعضو من الكناية وتفسير
لكمال الرجولية كما قال الشك كن برودة ان يقتضي اختصاصها
بالرجل دون المروءة مع انها تنصف بالمروءة الا ان يقال المراد
بالرجولية الانسانية الشاملة للذكر والانثى وتفسير الصناء
بالمرغبة في المحامد على دفع ما يعاب به الانسان وعلى ما رفع
على الاقران فهذا قريب مما قبله اه دسوقي قول في قبة ضربت على
ابن الحشر في جعل هذه الصفات الثلاثة في قبة مضمونة على ابن
الحشر كناية عن ثبوتها له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل
وحيزه فقد اثبت له اه قول الشك بان يقول انه تصوير للتصريح
للاختصاص بها قول لقرن في عرفنا بالاثباتية عبارة الدسوقي والقيمة
ما وى نسبة القيمة الا انها تكون في حق الحقيقة في العظم والاتساع
وهي التي تسمى الان بالصيوان اه قول الشك الى الكناية اي ترك التصرح
وما الى الكناية بان جعلها في قوله بان جعلها في قبة المصنف
ان المصنف به نسبة الصفات الى القيمة حيث جعلتها في قبة الصفات
لا يقوم بنفسها بل بغيرها والاصح ان يكون ذلك بغيره القيمة فتعقل
ان يكون هو المصنف بغيره القيمة كصلا حيث لها وعدم مشاركتها غيره
له في تلك القيمة فليكون المقصود من تلك الكناية نسبة تلك
الصفات وثبوتها له فهذا هو المقصود اه دسوقي قول الشك لانه اذا
اثبت الشيء اي الذي لا يقوم بنفسه في هذا وقوله فقد اثبت له
اي لا يستحال فقام ذلك الشيء بنفسه وجوب قيامه بغيره ولا يصح
ان يكون قائما بمحل الرجل وحيزه فيتعين اثباته للرجل لان الاصل
عدم

عدم مشاركة الغير لذلك الرجل في مكانه وحيزه اه قول
سماحة ابن الحشر الخ اي فالمقصود اثبات النسبة له على
اي طريق من الطرق الدالة على ثبوت النسبة للموصوف كما اضافها
له اصنافه لتقرير اللام في ثبوت سماحة ابن الحشر لان
امنا فها له لغيره كونها ثابتة له وكما سندها اليه في حق الفعل
نحو تسمي ابن الحشر وكنيتها اليه نسبة تشبه الامانة مع
الاجبار بالمحصل كان يقال حصلت السماحة لابن الحشر او
السماحة لابن الحشر حاصلة وكما سندها اليه على انها خير
في حق الموصوف كان يقال ابن الحشر تسمي بكر اليم وكذا يقال
في المروءة والندى اه دسوقي قول ان المراد بجواز ارادة المعنى
الحقيقي الخ الحاصل ان المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية
هو ان الكناية من حيث انها كناية اي لفظا اراد به لا يزم
معناه بلا قرينة ما نفع عن ارادة المعنى الحقيقي لا تنافي
جواز ارادة المعنى الحقيقي نعم قد عتق تلك الارادة في الكناية
من حيث خصوص المادة لا استحالة المعنى بجواز الارادة من
حيث انها كناية ومنعها من حيث خصوص المادة اه قول من حيث
ذاتها اي لا من حيث خصوص المادة اه قول من حيث
اي ارادة المعنى الحقيقي وهذا الاستدراك مفهوم الحاشية
السابقة فكان الانبثاق قول واما من حيث خصوص المادة
فقد يمنع في الكناية ذلك لادح الاستدراك اه قول من
باب الكناية اي من حيث ان سلب النسبة عن مثل مثله يستلزم
سلبا عن مثله والالزام التحكم في نفي النسبة عن احد المتضمنين
دون الاخر اه قول كما في قولهم مثلك لا يخل هذا الظاهر لادح
من حيث ان كلا كناية لا من حيث ارادة المعنى الحقيقي مع لالزم
ويعمل ان يكون لظنهما في ذلك ايضا لان المقصود من قولهم
مثلك لا يخل نفي النحل عن الخطاب ولا يصح ان يراد نفي النحل
عن مثله ايضا لان الثبات مثل على اليك نقص في المدح اه قول لانهم
ان الغرض اي النحل وقوله عن مثله اي عن يائل الخطاب اه قول
ويعمل ان يكون على خص او صافه اي على او صافه الخاصة اعم
ملتصبا بها كالعلم والكرم لا العامة كالجوانية او الناطقية وهذا
الغطف لغيره لان اليائل هو من كان مشاركا في الاوصاف

استناع

الخاصة كلها **قوله** بلغت استرا به جمع ترب بكسر التاء في اقرانه في السن
 بان يكون ابتداء ولادة الجميع في زمن واحد وقوله بلغت استرا به
 اي في السن **قوله** يريدون بلوغه اي يريدون بلوغه بالسن فانه
 يلزم من بلوغ اقرانه بالسن بلوغه بالسن والالزام التحكيم **قوله**
 متقاربين اي متعاقبتان ومتواردتان على معنى واحد على
 وجه المعاقبة والبدئية فنفي المماثلة عن ذاته تعالى تاريخ يودي
 بالعبارتين الاولى على وجه الصراحة وتاريخ يودي بالعبارتين
 على وجه الكناية وذلك لان موداها بالمطابقة نفى ان يكون
 شي مماثل للمثله ويلزم من نفى كون الشيء مماثلا لمثله نفى كون
 مماثلا له تعالى اذ لو كان ثم مماثل له تعالى كان اليه مماثلا
 لمثله من وري ان مماثل لا احد المثلين فهو ثابت للآخر والا
 افترقت لوان لم المثلين فثبت ان مفاد العبارتين واحد
قوله لا مانع عليه الكناية اي وهي العبارة الثانية وقوله من
 المبالغة اي لا قدرتها المعنى بطريق اللزوم الذي هو كادعاء
 الشيء ببينة وما كانت الكناية ابلغ من الحقيقة كان قوله ليس
 كمثله شي او كدخني نفى المثل من ليس كالله شي **قوله** ولا يخفى
 ها هنا او في الآية وحمل وهذا محل الشاهد من نقل كلام
 صاحب الكشاف استدلالا على قوله لكن قد عني الخ واذا امتنع
 في الآية ارادة الحقيقة لا سيما ثبوت مماثلته **قوله** كما ان
 الزيادة في الكافي اي ليس شي مثله بنا على رأي عزاه في المعنى
 للآية من قالوا اذ لو لم يكن زيادة لزم الحال وهو اثبات المثل ومنع
 كثرون زيادتها في الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة
 وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والحققون منهم قالوا الآية من
 باب الكناية وتقدم شرحها **قوله** والاضافة بيانية جرى على ان
 البيانية والقى للبيان مردفان والاولى ان يقولوا بالاضافة
 للبيان لان بين المضاف وهو مثل والمضاف اليه هو ما وخصوصا
 مطلقا وضابطا لاضافة البيانية ان يكون المضاف بعض المضاف
 اليه

اليه وليصح الاخبار بعبارة المضاف اليه نحو التوبخه والخاتم حديد
 وان شئت قلت هي ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم
 وخصوص من وجه واما التي للبيان فضابطها ان يكون
 بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص مطلقا كافي شجر اراك
 اه **هذا** ما فتح الله به وقن والمحدثه في البده والمختار
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الانام وعلى اله واصحابه
 الاثمة الاعلام صلاة وسلاما دائما لمن سلا من الى يوم
 الزهارة قد تم جمعه هيك يوم الاثنين التاسع من رجب الحرام
 في سنة الف وثلاثمائة واربعين عشر من الهجرة من لم الف والشرف
 وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه كما ذكره المذنبون
 وفصل عن ذكره الغافلون هذا وقد تم نقله على يد العبد
 الفقير الى احسان مولاه وقرب ابراهيم موسى عبد رب
 خادع العلم بالجامع الاحمد الخالوتي الشاذلي النقيضي
 طريق السندى نسبة الشرا ببلدة من الغربية
 حفظ الله له ولا يوبد ومساخه والمسلمين حفظه
 في يوم الثلاثاء الموافق في محرم الحرام
 الف وثلاثمائة واربعين وثلاثين من الهجرة بدير الريني
 صلى الله عليه وعلى اله واصحابه
 والتابعين صلاة وسلاما دائما
 الى يوم الدين والحمد لله
 رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى اله وصحبه وسلم

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٤٢٩ ف ١٢٩٥
 التبرعات: نسخة على حاشية الصياغة على رسالة الدرر في البيان
 المؤلف: المصنف: علي بن سالم - كاتبه: هيا من سنة ١٢١٤ هـ
 تاريخ النسخ: ١٢٤٤ هـ
 اسم الناشر: ابا هم موسى عبد ربه
 عدد الأوراق: ١٠٥
 ملاحظات:
 - - - - -